

دراسات اقتصادية



دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية- الجزائر

العدد الثالث عشر (13)-أكتوبر 2009م/شوال 1430هـ

الحركة الاقتصادية في البلدان الناشئة بين عالمية مالك بن نبي والعملة الغربية

أ.شعيب شنوف

تقدير مخاطرة القرض البنكي وفق طريقة التنقيط

بن عمر خالدأ

الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على التجارة الخارجية للدول العربية

أ.حسين عبد المطلب الأسرج

ملف العدد

قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة

أ.عبد الرحمن تومي

مؤشرات هامة

خلية البحث

رئيس التحرير:

د. عبد الرحمن تومي

Toumi_abdrahmane@yahoo.fr

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
46 تعاونية الرشد القبة القديمة - الجزائر

ها: 00213.21.28.97.78

النقل: 0550.54.83.05

فا: 00213.21.28.36.48

البريد الإلكتروني:

markaz_bassira@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:

www.albassira.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني : 1378

ردم د : 7988.1112

التوزيع



دار الخلدونية للنشر والتوزيع

05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.

ها/فا : 021.68.86.48 /49

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دراسات اقتصاد بتي

دورية اقتصادية مُحكّمة

العدد الثالث عشر

13

دورية فصلية تصدر عن :

مركز البصيرة



للبحوث والاستشارات

والخدمات التعليمية

الهيئة العلمية

- أ.د. بوكابوس سعدون (جامعة الجزائر).
- أ.د. عبد الحميد الغزالي (أستاذ الاقتصاد- القاهرة)
- أ.د. صخري عمر (جامعة الجزائر)
- أ.د. عبد الحميد زعباط (جامعة الجزائر)
- أ.د. سعود مجيطنة (جامعة الجزائر)
- أ.د. تومي صالح (جامعة الجزائر)
- أ.د. أقاسم قادة (جامعة الجزائر)
- أ.د. مراد ناصر (جامعة البلدية)
- د. بن ديب عبد الرشيد (جامعة الجزائر)
- د. حشمان مولود (جامعة الجزائر)
- د. صبوعة عبد العزيز (المدرسة العليا للتجارة)
- د. عبد الرحمان ميغاري (جامعة بومرداس)
- د. رشيد بوكساني (جامعة بومرداس)

آراء الباحثين لا تعبر
بالضرورة عن وجهة نظر
الدورية

قواعد النشر

- 1 الالتزام بالتحليل والمنهجية العلمية.
- 2 تقدم الأبحاث إلى رئيس التحرير، ويُبلِّغ أصحابها بالقرار المتعلق بالقبول أو الرفض أو التعديل.
- 3 لا يقل حجم البحث عن 12 صفحة.
- 4 يكون البحث مرفوقا بالمراجع.
- 5 يُكتب ببرنامج وورد (Word) مع خط Arabic Transparent بحجم 13 وباللغة العربية.
- 6 يُبلِّغ المقال في قرص مرن (Disquette, CD) مع نسخة مطبوعة على ورق (A4) 29.7/21
- 7 يكون المقال جديدا لم يسبق أن نُشر في أية نشرية أخرى.
- 8 يكون المقال ملخصا يُعبّر عن أهم نقاط البحث ولو في نصف صفحة.
- 9 لا تُنشر إلا الأبحاث المتخصصة في العلوم الاقتصادية أو ذات العلاقة.

مركز البصيرة يرحب
بأبحاثكم واقتراحاتكم
ونصائحكم.

دراسات اقتصادية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية
العدد الثالث عشر - أكتوبر 2009م / شوال 1430هـ

المحتويات

الصفحة	بقلم	الموضوع
7	د/عبد الرحمن تومي	▪ بين يدي القارئ
9	شعيب شنوف أستاذ الاقتصاد	▪ الحركة الاقتصادية في البلدان الناشئة بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية
49	أ. بن عمر خالد أستاذ مساعد بجامعة بوقرة بومرداس	▪ تقدير مخاطرة القرض البنكي وفق طريقة التنقيط.
73	حسين عبد المطلب الأسرج باحث اقتصادي جامعة القاهرة	▪ الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على التجارة الخارجية للدول العربية.
ملف العدد		
119	عبد الرحمن تومي أستاذ الاقتصاد	▪ قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة
141	خلية البحث	▪ مؤشرات هامة

بين يدي القارئ

" شيء من النجاح وقدر من الفشل "

لقد صنفت هيئة محلّفين غير متحيزة من المؤرخين ، على أن نصف القرن الماضي يعد فترة لا مثيل لها ، لدول أمريكا الشمالية ، وأوروبا الغربية ، وشرق آسيا ، للأسباب التالية :

1. أداء اقتصادى ضخم ، تميز بنمو سريع ومستدام ، وهو نصف القرن الوحيد فى التاريخ الذى لم يحدث فيه ركود اقتصادى عميق منذ الثورة الصناعية، كما لم تعان أية دولة صناعية كبرى من سرطان التضخم الجامح .
2. نمو التجارة بشكل أسرع من نمو المخرجات فى جميع الدول الكبرى، وهذا بعد أن مرت بمخاطر الحماية فى عقد الثلاثينات ، ثم ارتباطها بمعاهدات واتفاقيات تجارية متعددة الأطراف ، حيث كان آخرها جولة "الأرجواى" التى انتهت أواخر العام 1993 .
3. انتصار اقتصاد السوق، إذ شهدت فترات الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، إفلاس البلدان ذات التخطيط المركزى ، وعدم الاستطاعة على تحقيق حلم الرفاهية والتطور لشعوبها ، مما أجبرها على العودة إلى اقتصاد السوق ، عليها أن تلحق بالدول التى سبقتها . وهى حقيقة جسدها الواقع فى صورة " عدم التمكن من الجمع بين إنتاج البندقية ، وإنتاج الزبدة" .

"نشوء القوى العظمى وانهارها"

نشر المؤرخ بول كيندى من جامعة "يال" الأمريكية ، دراسة شاملة للتحويلات الاقتصادية والنزاعات السياسية، بعنوان "نشوء القوى العظمى وانهارها"، يرى بعدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على وضعها الحالى [الاقتصادى،العسكرى، السياسى] . بعد مراجعة لخمسة قرون من التاريخ الاقتصادى والسياسى والعسكرى، طرح كيندى المقولتين التاليتين :

1. الوقائع التاريخية تشير إلى وجود صلة واضحة للغاية على المدى الطويل بين نشوء قوة اقتصادية عظمت وانهارها، وبين نمو وسقوط قوة عسكرية كبرى (أو إمبراطورية عالمية)... فالثروة والقوة أمران متلازمان على الدوام . وبدعم حجته بدراسة تاريخية معمقة لأسبانيا، وفرنسا، والإمبراطورية البريطانية، والاتحاد السوفيتى، وأخيرا الولايات المتحدة.
2. القوى النسبية للدول التى تقود شؤون العالم لا تبقى على حالها أبدا . والسبب الرئيسى هو عدم تساوى معدلات النمو بين المجتمعات المختلفة، والاكتشافات التكنولوجية والتنظيمية التى تعطى لمجتمع على آخر. وكلنا يعلم أن التقدم الاقتصادى والتقنى ، ابتدأ مع تطور الطاقة البخارية حتى اكتشاف الأسلحة النووية .

هذا التطور يبين الطريقة التى تغير بها التكنولوجيا ثروات الأمم الاقتصادية والسياسية بأشكال مختلفة لا يمكن التنبؤ بها. الشواهد على هاتين المقولتين كثيرة ، فقد تفوقت اليابان فى الالكترونيات ، وفنلندا فى الهاتف المحمول، وألمانيا فى السيارات ، وسويسرا فى الساعات ، والهند فى البرمجيات ... الخ . يمكنك أن تسوق عشرات الشواهد . وببساطة لا يمكن لأى مجتمع البقاء إلى ما لا نهاية على رأس جميع المجتمعات الأخرى ، لأن ذلك يعنى ضمنا تجميد أنماط معدلات النمو المتميزة ، والتقدم التكنولوجى ، والتطورات العسكرية الموجودة منذ أمد بعيد ... وإن المرء لتغريه إعادة

صياغة مزحة " شو " الجادة إلى حد قاتل حين يقول " روما سقطت ، وبابل سقطت ، ولا بد أن يأتي دور سكارسدال " .

" التنافسية مقابل الإنتاجية "

يا ترى كيف يرى علماء الاقتصاد مستقبل أمريكا أو أى بلد فى العقود القادمة ؟
 عند تحليل الأداء الاقتصادى المقارن، علينا أن نميز بين تنافسية الدولة وإنتاجيتها.

- التنافسية تعنى مدى قدرة سلع الدولة على المنافسة فى السوق، وهذا يعتمد بالأساس على أسعار منتجاتها.
- أما الإنتاجية فهى تقاس بالمخرجات مقابل وحدة من المدخلات ، أو إن شئت فقل المخرجات لكل شخص / ساعة .

هذه الحقائق لا يمكن أن تكون فى متناول اليد لأى بلد ، إذا غيب الفرد من المعادلة. فالتنافسية تقتضى الجودة والسعر، وهى بالضرورة تنطلق من مبدأ الكفاءة، كما أن الإنتاجية تتوقف على الفرد المدرب الذى يزاو عمله بإتقان، وبحس مهنى عاليين .
 وخلص القول، أن سر تقدم الأمم يكمن فى التركيز على تعليم الفرد وتدريبه، وتهيئة مناخ عمله ليبدع ويخترع ويطور، وبالتالي يحافظ على الزيادة فى رصيد الثروة، والقوة، وهى من العناصر التى تدفع نحو استمرارية الحضارة، أو زوالها .

رئيس التحرير
 دكتور عبد الرحمان تومي

الحركية الاقتصادية في البلدان الناشئة

بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغرب

د. شعيبة شنوف

استاذ محاضر بجامعة بومرداس.

إن الاقتصاد في الفكر البنيوي ليس فقط علما نتعلمه أو منحنيات بيانية وأرقام نتلاعب بها لأغراض ديماغوجية، ولكنه قبل كل شيء وعيا واستعدادا فكريا وسلوكيا أو بكلمة واحدة ثقافة، إن الاقتصاد ليس خارجا عن ذات الإنسان، بل هو جزء من جوهره وذاته، انه النتيجة الأساسية الأولى للظاهرة الاجتماعية والآلية التشاركية والترابطية وهو الصيغة النهائية الكاملة لعملية تداخل العلاقات الإنسانية لحظة التبادل بين البشر بهدف ضمان مصلحة كل فرد وللمحافظة على مصلحة الجميع، انه تراكيب ذهنية قبل أن يكون مسألة مواد أولية أو مال أو تكنولوجيا أو حصص في السوق .

فالحركية الاقتصادية إذا ليست هي هذه النظرة أو تلك الخاصة بعلم الاقتصاد بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي معين.

المقدمة العامة:

أ- تمهيد: كانت ولا زالت المجتمعات تسعى إلى تحقيق النمو والتنمية¹ من أجل الحصول على مستويات مرغوب فيها من حيث التطور الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة تلك المجتمعات المصنفة ضمن الدول الناشئة²، وفي هذا الإطار وقع جدل حاد حول المفاهيم الحديثة لرأس المال، العمل، الاستثمار والتنمية.

وما يلاحظ بالنسبة للبلدان الناشئة في محاولاتها التنموية، التي حاولت تقليد الأفكار دون الوسائل وسارعت إلى توفير رؤوس الأموال من الخارج أنها لم تصل إلى تحقيق النتيجة المرغوب فيها، وهذا راجع إلى اعتماد الاستثمار المالي كوسيلة في عملية التنمية وإهمال علماء الاقتصاد لمدلول المعادلة الاجتماعية والتركيب الذهنية متجاهلين في ذلك بأن الأفكار ليست من طبيعتها الحياد، وقد دلت دراسات تجريبية³ أجريت في بعض الدول على أنه لحل أي معادلة اقتصادية يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ومنذ البداية مدلول المعادلة الاجتماعية، ففي الوقت الذي كان يعتبر فيه مفهوم الاقتصادي عند الغرب ركيزة أساسية في الحياة الاقتصادية

والاجتماعية وقانونا جوهريا لتنظيمها، ظل عند البلدان الناشئة على عكس من ذلك، فلم تضع نظرية اقتصادية خاصة وباتت النخبة المثقفة في الميدان الاقتصادي مقلدة للأفكار وتقف موقف اختيار وتفضيل بين مادية ماركس وليبرالية آدم سميث، ليبقى التخلف مستمرا بل متزايدا في هذه البلدان.

ب - طرح الإشكالية:

ولو تدبر الأهل الاختصاص في النشاط الاقتصادي لوجدوا أنه ليس بناء مصانع وتشبيد بنوك فحسب، بل قبل ذلك تشبيد الإنسان وبناء سلوكه الجديد، لمواجهة تحديات الرأسمالية العالمية، التي ترسم ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهي توحى بالعودة إلى الماضي السحيق للرأسمالية، بعد فترة طويلة طغت فيها الأفكار الاشتراكية، ومبادئ العدالة الاجتماعية، فمنظرو العولمة يروجون أفكارا ومقولات ذات طابع شمولي، كقولهم بأن مراعاة البعد الاجتماعي واحتياجات الفقراء، أصبح عبئا لا يطاق ويجب على كل طرف أن يتحمل قدرا من التضحية حتى يمكن كسب المعركة في حلبة المنافسة الدولية، أو الإدعاء بأن شيئا من اللامساواة بات أمرا لا مناص منه. من خلال ما سبق، و في الإطار العام لفكر مالك بن نبي يمكن طرح السؤال التالي، كإشكالية لهذا البحث:

من خلال علاقة الإنسان بالاقتصاد لدى مالك بن نبي، ما هي رؤيته حول تطورات الاقتصاد العالمي منذ مؤتمر باندونغ وصولا إلى العولمة وتحدياتها وكيف يمكن للدول الناشئة مواجهتها من أجل الانطلاقة التنموية وتحقيق الحركة الاقتصادية؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى التساؤلات لفرعية التالية: ما هي العوامل التي يعود إليها فشل الدول الناشئة وخصوصا العربية حسب تفسير مالك بن نبي رغم توفّر هذه الدول على موارد بشرية طبيعية هامة ولم تستطع تركيبها لتحقيق الحركة الاقتصادية المرغوبة؟ كيف يرى مالك بن نبي تطور الاقتصاد العالمي؟ ما هي الشروط الأساسية التي توفرها الدول الناشئة للوصول إلى الفعالية وتحقيق الحركة الاقتصادية في إطار العولمة؟ كيف يمكن للدول الناشئة التعامل مع أبعاد وتحديات العولمة لتحقيق اقتصاد متكامل وفعال، وما هو دور الدولة في ذلك؟

ت- فرضيات البحث: بعد التجميع التمهيدي للمعلومات التي نعتقد أنها ترتبط بالموضوع، قمنا بصياغة عدة فرضيات محددة نعتبرها الأكثر احتمالا للإجابة عن الأسئلة المطروحة.

- إن الحاجة إلى الفكر البيوي في اعتقادنا تنبع من وجود المشكلة الاقتصادية في البلدان الناشئة وعجز هذه البلدان عن تحقيق الحركية الاقتصادية والتي ليست هي هذه النظرية أو تلك الخاصة بعلم الاقتصاد، بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي معين.
- لقد تنبأ مالك بن نبي بوصول المجتمع البشري إلى مرحلة العالمية، التي قد تخلف في مضمونها عن العولمة بالمعنى الواقعي الحالي، وذلك لأن استنتاجاته مرتبطة بواقع مجتمع معين، ولذلك يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المؤثرات الخارجية لتوفير شروط اقتصاد التنمية.
- يقدم مالك بن نبي عددا من الشروط لتحقيق الحركية الاقتصادية في الدول الناشئة وتفعيل اقتصادياتها من خلال الغوص في الجوانب الاجتماعية والنفسية لإنسان الناشئ كمحرك أساسي لعملية التنمية.
- من أجل تحقيق التنمية في إطار اقتصاد متكامل، يقترح مالك بن نبي التكتل وتوحيد الجهود للبلدان الناشئة، وذلك بتدخل الدولة كقائد رئيسي للتنمية، وهي عوامل تتوافق مع الظروف الحالية للعولمة وخصوصا في الأزمة المالية العالمية.
- ث- إطار البحث:** سوف نتناول بالتدقيق بعض المفاهيم الأساسية التي يدور حولها التفكير الاقتصادي عند مالك بن نبي لنصل إلى التصور كما هو بدون تأويل.
- مالك بن نبي يتعرض إلى الأوضاع الاقتصادية لمجتمع معين ومادامت بعض المجتمعات الحالية تمتاز بنفس الأوضاع تقريبا ولا تختلف اختلافا جذريا عن تلك الوضعيات فإنه من المفيد جدا أن يعرف هذا الوضع الاقتصادي ونستعين بعض الشيء بمالك بن نبي على فهم بعض جوانبه.
- بعض المفاهيم الأساسية وردت غامضة ولذلك سوف نستعملها بتحفظ كبير حتى لا يؤدي بنا التأويل إلى أي تشويه مهما كان نوعه، غير أن هذا التحفظ سوف لا يمنعنا أن نحاول تطبيق بعض المفاهيم لمالك بن نبي على وضعيات اجتماعية حالية، وبهذه الكيفية نحاول أن نتعدى مرحلة الوصف والتحليل إلى مرحلة تطبيقية لها أهميتها.
- إنه لا حاجة للباحث في تتبع حياة مالك بن نبي ورحلاته واتصالاته ليعرف مدى اعتماده على التجارب المنبثقة من مشاهدات الواقع الحي لينطلق في تحليل الظواهر لاكتشاف القوانين الاقتصادية، وسوف نعتمد نفس المنهج لمعرفة مدى مطابقة فكرة عالمية عند مالك بن نبي للعولمة الاقتصادية.
- سوف لا نعتمد كثيرا على مبدأ مقابلة الأفكار، بل ما يهمنا في هذا المقام هو كيف يمكن الاستفادة من المواضيع التي تعرض لها مالك بن نبي ؟

ج- أهمية وأهداف البحث: تكمن أهمية البحث في أهمية الاستثمار الاجتماعي والدور الذي يمكن أن يساهم به في الخروج من دائرة التخلف. كما يهدف إلى:

- إبراز دور العنصر البشري وجوانبه النفسية والفكرية في المنظومة الاقتصادية عند مالك بن نبي.
- محاولة تقديم قراءة لفكر مالك بن نبي تساعدنا على فهم الواقع الاقتصادي للبلدان الناشئة، وبمفهوم آخر ماذا يمكن أن يقدم لنا مالك بن نبي اليوم؟
- إبراز الدور الذي يلعبه الفكر الاقتصادي البنيوي في عملية التنمية وكيفية التحاق البلدان الناشئة بالبلدان المتقدمة. وتجديد بعض المفاهيم التي طرحها مالك بن نبي وإدراجها في أطر جديدة لكي تكون أدوات لتجديد الواقع، لمواجهة العولمة على أساس أنها اختيار جديد، يمكن من خلال ذلك تجاوز محاولة إضعاف اقتصاديات الدول الناشئة وإفرازات الأزمة المالية العالمية.

ح- المنهج المستخدم في البحث: لمعالجة موضوع البحث والإجابة عن الإشكالية المطروحة، نستخدم المناهج المتخذة في البحوث الاقتصادية بصفة عامة، بحيث اعتمدنا على المنهج الوصفي، التحليلي والمنهج التاريخي، والملاحظة باعتبارها مادة خام سواء لإثبات أو نفي الفرضيات التي قدمناها سابقا.

أولا- إنسان التنمية والحركة بالاقتصادية

1 إشكالية الاختيار بين المناهج الاقتصادية: يرى مالك بن نبي أن علاقة الفرد بالاقتصاد أثناء الاستعمار، كان الإنسان فيها مسخرا لخدمة اقتصاد المستعمر ولم يكن يعتبر منتجا يراعي حقه ولا مستهلكا تراعى حاجته، كما أن الفرد في البلدان المستعمرة لم يتكون لديه وعي اقتصادي، ولا تجربة أو خبرة في ميدان الاقتصاد وكان في نشاطه الاقتصادي مقلدا وحتى في تقليده كان أميل إلى تقليد الحاجات منه إلى تقليد الوسائل.

وبعد الاستقلال السياسي حاولت النخبة المثقفة في الميدان الاقتصادي معالجة القضية على أساس علم الاقتصاد الذي أنجب آدم سميث وكارل ماركس، لذا فإن هذه النخبة وقفت مجرد موقف اختيار وتفضيل بين الليبرالية الأولى ومادية الثاني، وكلاهما لم ينفع مجتمعاتنا لأنهما قامتا على قاعدة معادة اجتماعية خاصة بالغرب وغربية عن مجتمعا من حيث التراكيب الذهنية.

ويرى مالك بن نبي أن القضية ليست قضية اختيار بين الليبرالية والمادية وإنما كانت القضية ولازالت قضية تطعيم ثقافي للمجتمع الناشئ، يمكنه من خلال هذا التطعيم أن يستخدم إمكاناتية الذهنية والجسمية .

إن النشاط الاقتصادي هو ما يسمى بعلم البيئة وهو يدرس العلاقة بين الطبيعة والإنسان وهو الذي يحدد المستلزمات الخاصة بنشاطه الاقتصادي 4 فالحركية الاقتصادية إذا ليست هي هذه النظرة أو تلك الخاصة بعلم الاقتصاد بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي معين، وبصفة عامة يمكن للفرد في هذا الإطار أن ينشط على أساس معادلة اجتماعية تؤهله إلى إنجاح أي مخطط تنموي، وعليه يرى مالك بن نبي أنه يجب أولاً على المهتمين بالاقتصاد أن يتخلصوا من الجوانب المذهبية في الأذهان ومن الجوانب التنظيمية التي تكتسبها القضية الاقتصادية بصفتها وسائل إدارة إشراف ورقابة.

2- الحتمية الاقتصادية 5: إن مالك بن نبي في تحليله لمشكلة العالم المتخلف يرى بأن هناك حتمية اقتصادية مفروضة على الشعوب الناشئة، ولكن هذا الضغط في حقيقته ليس مطلقاً نهائياً وإنما هو أمر طارئ وكما يعبر عنه مالك بن نبي بأنه بمثابة الزمن الميت في النمو المادي لتلك الشعوب الناشئة، هذا العارض الطارئ الذي يتفق مع الأوضاع الشخصية المورثة مع الأوضاع الاقتصادية التي فرضتها المرحلة الاستعمارية ويرى أن الحتمية الاقتصادية بالنسبة لهذه الشعوب لم تجد حلاً لها في التحرر السياسي 6.

إن المطلع على النظرية الماركسية يجد أنها ترد المشكلة الإنسانية كلها إلى العوامل الاقتصادية وتهمل الجانب الاجتماعي، وإذا ما نظرنا إلى الشعوب الموجودة على محور طنجة - جاكرتا، كما يرى مالك بن نبي نجد هذه الشعوب جائعة، عارية فرضت عليها أوضاع اقتصادية معينة هذه الأوضاع التي صار فيها الإنسان الموجود على هذا المحور مقلداً للأفكار والعادات، دون أن يبحث عن الوسائل الكيفية التي يمكن أن تلخصه من هذه الورطة.

ورغم التحرر السياسي فإن هذه الشعوب لم تتحرر من التبعية في الأفكار التي قادتها إلى التبعية الاقتصادية، لأن المشكلة أولاً ذات طابع نفسي، حيث أن المعنى الاقتصادي لم ينمو في ضمير هذه الشعوب بنفس النمو الذي ظفر به في ضمير الرجل الغربي وفي حياته مما جعل الاقتصاد واقعا اجتماعيا في الغرب، ذلك لأن المجتمع الناشئ لازال في مرحلة الاقتصاد الطبيعي غير المنظم، إضافة إلى أن الشرق لو يضع تحت تأثير احتياجات نظرية اقتصادية كما فعل الغرب حين وضع الرأسمالية أو الاشتراكية وحتى النظرية الاقتصادية لابن خلدون ظلت أفكاراً ميتة حتى نهاية القرن العشرين 7.

إن الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على فكرة المنفعة، والاقتصاد الماركسي الذي يعتمد على فكرة الحاجة، بالإضافة إلى فكرة الزهد، هذه الحقائق الثلاثة كما يرى مالك بن نبي،

لا يمكن أن تدخل ضمن واقع اقتصادي واحد، بحيث كان هناك تنافر أساسي بين الأوضاع الموروثة في نفسية الرجل الناشئ وبين التكوينات الاقتصادية التي وضع أسسها الاستعمار، أضف إلى ذلك عامل الزمن الذي يعطى له أهمية بالغة في تنظيم العمل، في العالم الحديث تابعا لنظرية تايلور 8.

فجميع النشاطات في الميدان الصناعي الحديث تنمو في حدود الزمن المادي تتقوم بساعات العمل، أما في البلدان الناشئة فالعمل ينمو بصفة تقليدية، ففكرة الزمن تعد أساسية في تنظيم العمل في العالم المتقدم وهي ما لم تتم الاستفادة منها في العالم الناشئ الذي يهدف إلى تشييد الإنسان ومسرح القوة ولا تكيف مبادئها المتنافية مع أوضاع النفسية .

يرى عدد من الاقتصاديين الماركسيين أمثال swezy و paul baran أن الاستعمار هو المسؤول عن التخلف في البلدان الناشئة لأنه ركز اهتمامه على نهب ثروات هذه البلدان وتحويلها إلى البلدان المتقدمة، وتفكيك القطاع الزراعي وتهميش الصناعات الحرفية من خلال استيراد السلع من الخارج، فالتخلف هنا يكمن في النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي تركه الاستعمار في البلدان الناشئة 9.

إن التحليل الاقتصادي رغم ضرورته القسوى في تفسير الظواهر الخاصة بالعلاقات الدولية غير كافي، فلا الحتمية الاقتصادية ولا النزعة الاقتصادية قادرتين لوحدهما عن تباين واقع العلاقات الاقتصادية، لأن هناك عوامل تفسيرية أخرى كالعامل الثقافي والعامل الإيديولوجي 10 كالقيم والعادات والدين التي تؤثر في سلوك الفرد وحركة اتجاه محيطه والمجتمع 11.

3- أهمية العوامل النفسية في الحركة الاقتصادية: أغلب المحاولات التي قامت بها الدول الناشئة من أجل الخروج من دائرة التخلف باءت بالفشل، رغم الاستثمارات المتكررة للخبراء في الميدان الاقتصادي، وفي الوقت الذي فشل فيه تطبيق النظريات الغربية في البلدان الناشئة، فإن ألمانيا استطاعت إعادة بناء اقتصادها، الذي دمرته الحرب العالمية في عشر سنوات، النتيجة التي توصل إليها مالك بن نبي من هذه التجربة التي نجحت في ألمانيا الغربية كما في ألمانيا الشرقية دون رصيد كافي من الذهب في كلا البلدين، لكن محاولة تكريرها خارج ألمانيا فشلت. فلو تدبر أهل الاختصاص في الاقتصاد وفي التجربة الألمانية بالذات لاستفادوا منها واستخلصوا درساً اقتصادياً لا تقدمه لنا المدرسة الليبرالية ولا المدرسة المادية، ويرى مالك بن نبي أن أي مبدأ اقتصادي لا يمكن أن تكون له مقدرته التامة على التأثير إلا في الظروف التي يتفق فيها مع تجربة اجتماعية معينة وأشار إلى أن التجربة الألمانية بينت

أن هذه المقدرة لا تصدر عن ظروف اقتصادية محضة، بل هناك معادلة شخصية تشكلها الظروف نفسية والرهينة للوسط الاجتماعي وعليه حتى تؤتي النظريات الاقتصادية تأثيرها الاجتماعي يجب أن تطبق على التجارب الاجتماعية التي يقف فيها وعي كل فرد وإدراكه أمام المشاكل المادية.

كان مالك بن نبي يرى أن تناول المشكلة الاقتصادية في البلدان العربية سيكون بدون جدوى إذا لم يتم تناولها من أساسها، أي ابتداء مكن عناصرها النفسية، ويرى هذه البلدان تقل الوسائل فيها بسبب درجة النمو الاجتماعي وهي فضلا عن ذلك معطلة عن الاستعمال بفعل النقائص النفسية، وهذا يعني أنه ليست الوسيلة المادية فحسب هي التي تفتقدها، بل أنها تفتقد أيضا للاستعداد النفسي والعقل الذي ينمي اقتصادها،

ويرى مالك بن نبي انه لن يكون بمقدوره الرجل المتخلف الدخول في أي اطراد للنمو الاقتصادي ما لم ينتقل إلى الوضع الإيجابي الفعال باعتباره مبدأ ويضع المشكلة أولا في مصطلحات البقاء، وبالتالي يعمل على التوظيف الكامل لموارده المادية والبشرية، وهذا المفهوم يضع المشكلة الاقتصادية في المجال الإنساني والأخلاقي، لأن أي نظام اقتصادي إنما توجهه القوة الأخلاقية التي تفرض عليه تفسيراً إنسانياً وغاية تاريخية، بالإضافة أن مالك بن نبي يشير إلى ملاحظة هامة جدا وهي أنه يجب عمليا أن سير النظرية الاقتصادية جنبا إلى جنب مع النظرية السياسية¹².

والطريقة العلمية الوحيدة التي تجعل فيها الفكرة أو المبدأ جزء من التاريخ وهي أن يتحول النظري إلى واقع عملي أو على الأقل دافع عمل وإلى طاقة عملية، أو إلى إمكانية عمل . فالدارس للاقتصاد الاشتراكي يجد أنه تكون على يد ماركس وانجلز، لكن تأثيره بدأ مع تكوين الضمير الاشتراكي منذ ثورة أكتوبر 1917م، فلقد غرس لينين 13 مدرسته مبدأ الاقتصاد الاشتراكي في عقلية ونفسية الشعب الروسي وفي حركته، فالاقتصاد الاشتراكي كما يري مالك بن نبي هو ثمرة توفيق بين أفكار ماركسي وبين ضمير ووعي الطبقات، وهو نتيجة لبناء العقلي وقد تنبأ بسقوط الشيوعية وظهور نظام عالمي جديد.

الخلاصة التي يمكن استنتاجها من هذه التجربة هي أن أي محاولة تهدف إلى وضع نظام اقتصادي جديد أو إصلاح نقائص نظام اقتصادي معين ينبغي ومن حيث المبدأ أن يضع في الحسبان العناصر غير الاقتصادية ولكن هذا يكون صعبا عند التطبيق بحيث يصعب التوفيق بين المعادلة الاقتصادية والمعادلة الاجتماعية أي يجب أن نكيف المعادلة الاقتصادية طبقا لمعادلة شخصية معينة.

هناك نظرة أخرى إلى الأسباب المساعدة على التنمية بخلاف رأس المال وعوامل الإنتاج الأساسية، العمل والمادة العمل، وهي أن هناك جزء من نسب التنمية تفسيرها إلا بعوامل التطور التقني ورأس المال البشري المتمثل في الإطارات والعمال المؤهلين من طاقات اجتماعية وهناك فرع هام من التحليل في هذا الإطار في ما يسمى الآن بنظرية رأس المال البشري وقد نتجت من عدت تجارب في هذا الميدان منذ بداية القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا 14. وإذا ما عدنا إلى ألمانيا وتجربة شاخت 15 التي تكررت في إندونيسيا نستخلص أن أي محاولة تهمل العلاقة بين المعادلة الشخصية والمعادلة الاقتصادية تكون تجربة محكوم عليها بالفشل المسبق، وهنا يمكن أن نطرح السؤال التالي، كيف يمكن التوفيق بين معادلة إنسانية معينة خاصة بالبلدان الناشئة وبين المعادلة الاقتصادية؟ وما هي الشروط الفنية لذلك لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية؟

يمكن القول أن الإنسان لم يحاول التوفيق بين المعادلة الاجتماعية والمعادلة الاقتصادية، ولذلك انحطت فكرة قداسة العمل على يد الاستعمار أخلاقيا واجتماعيا، بحيث ظل العمل طريقة لإرضاء مطالب الحكومة التي توزع الخبز كمنحة وليس كحق، ولم يرق العمل إلى الوسيلة الكفيلة لكسب العيش، وبالتالي انحط الفرد ولم تعط له الفرصة لحل مشاكله وإشباع حاجياته بوسائله الخاصة، بحيث ظل مجرد آلة في مرحلة الاقتصاد الاستعماري 16 وعليه صنع منه الرجل الجائع العاري، وهذا الأسلوب في تكوين الفرد حطم كل إمكانية للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة لأن طبقات المجتمع كانت خاضعة لمنطق العبودية الاقتصادية. ونحن نواجه تحديات الاقتصاد المعولم، يجب القيام باستشارات واسعة لدى النخبة المثقفة في الميدان الاقتصادي، من أجل النظر في المشاكل الاقتصادية وطبيعتها البشرية حتى لا يصل بنا الأمر إلى نتائج نظرية بعيدة عن واقع الطبيعة الاجتماعية.

غير أن هناك من يشكك في نجاح التجربة الألمانية 17 بفضل نظرية شاخت والعوامل الداخلية، بحجة أن مشروع مارشال الذي وضعته أمريكا لإعادة بناء أوروبا لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فالتحليل المتأني للأحداث التي أدت إلى مخطط مارشال وإلى غيره من البرامج الأخرى للمساعدات الخارجية كانت بهدف الحد من توسع الشيوعية 18 ففي الواقع دخول بلدان أخرى متقدمة في طريق الدعم الخارجي مثل: بريطانيا، ألمانيا، فرنسا والإتحاد السوفياتي سابقا شكل منافسة وتسابق مع المبادرات الأمريكية 19.

وهنا يمكن أن نشير إلى أن نجاح التجربة الألمانية كان بفعل عوامل داخلية إلى حد كبير ومن أهم هذه العوامل الإرادة الوطنية، والسياسة الصناعية الموجهة للتصدير مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات السوق الداخلية والتوزيع العادل للداخل، وهذا يمكن أن نجده في تجربة كوريا الجنوبية الذي كان نموها ليس نتيجة الرأس مالية الغربية وليس من الشركات المتعددة الجنسيات، بل نجاحها يعود إلى تدخل الدول من خلال التخطيط وإلى عوامل ذاتية داخلية 20.

ثانيا- ارتباط المادة الأولية بالعملة في الاقتصاد

1- محور المادة الأولية – محور الصناعة : في إطار التحليل العميق لجذور الأزمة التي تتخطق فيها البلدان العربية قابلة مالك بن نبي بين محورين، محور واشنطن – موسكو من جهة وبين ومحور طنجة – جاكارتا من جهة ثانية، وعرف الأول بنفسية القوة وعبر عنه الثاني بلفظ البقاء، ومن الناحية الاقتصادية أطلق على الأول محور الصناعة وعلى الثاني محور المواد الأولية، ورأى أن حل المشكلة للدول الناشئة المجودة على المحور الثاني يمكن في إقحام رجل المحور في النشاط الاقتصادي منتجا ومستهلكا ورأى حل آخر لمشكلة يرتبط بظاهرة الاتحاد الاقتصادي التي بدأت في العالم والرأسمالي والعالم الاشتراكي سابقا، وأورد لها مثالين من نظامين الاشتراكي الرأسمالي، الأول اتفاق الصين والاتحاد السوفياتي على إنشاء إمبراطورية زراعية مشتركة في مقاطع صينية كازاخستان السوفياتية لتشكيل على أساسها وحدة اقتصادية في العالم الشيوعي 21 الثاني مشروع كولومبو وهو مشروع انجليزي لإنعاش اقتصاديات خمسة عشر بلد في جنوب شرق آسيا، أعضاء في الكمنولث البريطاني، هذه الفكرة الخاصة بالاتحاد الاقتصادي يرى فيها حلا للبلدان الناشئة.

فالملاحظ إن التكتلات الاقتصادية أصبحت اليوم واقعا بالفعل مع إطلال مرحلة المنظمة العالمية للتجارة والوحدة الأوروبية في المجال النقدي وبعض التكتلات الأخرى، وإن الاستعمار ترك أثرا كبيرا في نفسية الرجل الموجود على محور طنجة – جاكارتا، فالدخل انخفض في هذه البلدان بعد الاستقلال السياسي للبعض من هذه البلدان حوالي عشرة بالمائة 10%، هذا الانخفاض يرجعه مالك بن نبي إلى الأوضاع والتكوينات الاقتصادية العالمية، وكذلك العوامل السياسية التي لها أثر كبير على مرحلة الانتقال من مرحلة الثورة إلى ما بعد الثورة 22، وهذا الانخفاض يعود أيضا إلى عوامل ذات طابع استراتيجي التي لها تأثير مع الأسواق العالمية وآليا على الأسواق المحلية، وقد يكون لهذا الانخفاض في الدخل سببا ذا طابع نفسي بدون شك أي بعناصر المعادلة الإنسانية لتلك البلدان، لأن جهاز الإنتاج مازال معطلا بسبب الجانب

النفسي الذي لا يزال تحت سيطرة الاستعمار، ولذلك يجب تناول المشكلة الاقتصادية في هذا المحور من الأساس أي يجب أن نأخذ بعين الاعتبار العناصر النفسية بالدرجة الأولى، لأن الشعوب العربية في هذا المحور تفتقر إلى الاستعداد النفسي إلى جانب الوسيلة المادية إذا ما سلمنا بأهمية العوامل النفسية وتأثيرها على نهوض البلدان الناشئة.

يمكن أن يكون حل المشاكل الاقتصادية منحصرا أساسيا في تكوين الوعي الاقتصادي أي بتكوين الفرد في عاداته وتقاليده وفي نسق نشاطه وفي مواقفه، وذلك بهدف تكوين إنسان التنمية الذي يكون قادرا علي التكيف مع المشاكل الاجتماعية وخصوصا ونحن نواجه تحديات داخلية وتحديات خارجية في إطار تحديات العولمة والتكتلات الاقتصادية، لأن العالم الناشئ يفتقد إلى نخبة اقتصادية قادرة على التخلص من عقلية التبعية في الفكر والتقاليد دون الأساليب .

في هذا السياق يدخل الرجل المتخلف مرغما في نظام عالمي جديد تسيطر عليه عوامل معينة لها القدرة على التأثير الإيجابي والسلبي معا فالأمر بالنسبة إلى الفرد كما هو بالنسبة للمجتمع يتعلق بأن تحقيق أقصى حد ممكن من القدرة التأثيرية، ولكن العكس يحدث غالبا في البلدان التي تقل فيها الوسائل المادية أو البشرية بسبب درجة النمو الاجتماعي، هذه الوسائل إن وجدت فهي معطلة بفعل النقائص النفسية والاستعداد العقلي .

وعليه فلكي يحدد الرجل الموجود في محور البقاء وجهته الاقتصادية عليه أن يتخلص من عقلية التبعية في كل شيء، وإلا فانه لا يحقق النمو الاقتصادي المرغوب، ولذلك يمكن طرح المشكلة على أساس أنها قضية بقاء ليس إلا. هناك أمر آخر يثير الجدل في هذا المحور، هو وضع مشكلة الغذاء، بحيث أن التوفيق الكامل لموارد تلك البلدان المادية والبشرية، يطرح المشكل من الأساس لأنه يصعب التوفيق بين فكرة المنفعة وفكرة الحاجة، بالإضافة إلى مشكلة التوزيع، فالمذهب القائم على أساس المنفعة يعتمد على العرض والطلب في توازنه، يتنافس مع المذهب القائم على فكرة الحاجة أي الذي يتوازن على أساس مبدأ الإنتاج والاستهلاك.

فعندما نتكلم عن اقتصاد الحاجة نكون أمام فرض الحق لكل فرد في أن يحصل على خبزه اليومي، ويمكن من هنا أن نستنتج أن العمل واجب يومي على كل فرد، ويجب اعتبار أن الإنتاج والتوزيع يخضعان لفكرة الحاجة وليس للاعتبارات التجارية القائمة على فكرة المنفعة وهذا الاتجاه الاقتصادي نجده يسود تقريبا في جميع البلدان الواقعة على محور طنجة - جاكرتا، ويجب الإشارة هنا إلى أن العوامل النفسية التي أدت إلى التخلف، يجب على الشعوب أن تدرك تخلفها الناشئ عن عوامل اقتصادية بحثة، إن اقتصاد البلدان الناشئة لم ينتقل إلى مرحلة

التصنيع بعد، وعليه يمكن الاعتماد على الزراعة من جهة ومن جهة أخرى على المواد الأولية الخام وهذان هما ثديا التنمية المستدامة والاقتصاد الموحد ووسيلة بحثه23.

وإذا ما عدنا للمقابلة بين المحورين من الجانب الفكري، نجد أن محور طنجة-جاكرتا في شبه تبعية لمحور واشنطن-موسكو فأى برنامج للتصنيع في المحور الناشئ سوف يواجه مشكلة الإنتاج الزراعي، ومشكلة تسويق المواد الأولية، بالإضافة إلى مشكلة الفرد الناشئ الذي يعتبر مستهلكا لا منتجا.

وعلى البلدان الناشئة إن تضع في الحسبان التطور الذي يحدث حاليا في العالم ويجب أن تعمل على خلق أوضاع اقتصادية متكاملة لإنشاء ما يسميه مالك بن نبي الاقتصاد الموحد أو اقتصاد المحيط 24، أي تعاون يكون على محور دول المادة الأولية مع الانفتاح على محور الصناعة دون ذوبان فيما يعرف حاليا بالعولمة، مادام الانتقال إلى المرحلة الصناعية لا يمكن أن ينتج دون فائض في الإنتاج الزراعي، وبما أن هذه الدول تواجه أيضا مشكلة تسويق المواد الأولية فإنها تكون عائقا أمام برنامج التجهيز الصناعي، لأن البلدان الناشئة لا تملك وسائل كفيلة لتغيير المواد الأولية وتصنيعها بالإضافة إلى أنها تفتقر إلى الإطار الاجتماعي والتخصص الفني بالإضافة إلى مشكلة الوعي الاقتصادي.

يرى الاقتصاديون أن ما يميز العلاقات الدولية هو سعي مختلف الدول إلى تحقيق رفاهيتها المادية بواسطة الأعمال والمبادلات، بحيث نجد التركيز على العامل الاقتصادي باعتباره العنصر المحرك للعلاقات الدولية فسمير أمين يقسم العالم إلى قطبين هما بلدان المركز وبلدان المحيط، بلدان المركز هي الرأسمالية شديدة التصنيع وبلدان المحيط هي بلدان العالم العربي والتفاوت بين البلدان في أساسه ذو طابع اقتصادي فالقوارق وعلاقات السيطرة والاستغلال لا يمكن تفسيرها إلا بوجود البلدان العالية التصنيع التي تعمل على تصدير منتجاتها واستغلال ثروات الدول الفقيرة وهذا يعكس وجود الشركات المتعددة الجنسيات 25.

2- المقايضة كحل لتصدير البلدان الناشئة لموادها: إن مشكلة تسويق المواد الأولية

الخام التي كانت ولا زالت تشكل أهم صادرات الدول الواقعة على محور المواد الأولية، تضطر هذه البلدان إلى تصدير هذه المواد الخام إلى محور الصناعة لأنها لا تملك وسائل تصنيعها وتحصل مقابلة ذلك على عوائد مجحفة، لأن أسعارها لا تحدها العناصر الاقتصادية الخاضعة لقانون العرض والمطلب وإنما تدخل فيه اعتبارات مالية وسياسية وإستراتيجية، كذلك نجد التوجه لبعض الدول التي اعتمدت مبدأ مقايضة مادة أولية بمادة أولية أو مادة أولية بتجهيز صناعي

ولكن هذا التوجه اصطدم بهيمنة العملة، والتي يمكن أن تواجه بسياسة اقتصادية معارضة لها وذلك بإنشاء كتلة المواد أولية على أساس مبدأ التعايش لا على أساس مبدأ التحدي.

وعندما نتكلم عن المواد الأولية فهذا ينطبق بالدرجة الأولى على البترول، الحديد والفوسفات، فهناك عدة عوامل تحدد سعره، وهكذا تخضع سوق المواد الأولية إلى سوق المال وعملية تسويق المواد الأولية تخضع للتيارات التجارية والسياسية العالمية أي لمصلحة الدول ذات القدرة الاقتصادية العالمية، والسؤال الذي يمكن أن نطرحه كيف يمكن معالجة تسلط العملة على المادة الأولية؟

إنه من الواجب أن نحرر تسلط العملة على المادة الأولية في السوق العالمية، بإنشاء اقتصاد موحد بين بلدان محور المادة الأولية، لتسويق المواد الأولية ومواجهة الإستراتيجية المالية الاحتكارية في شكل التعايش مع بلدان محور القوة، وبالتالي يمكن إيجاد نقطة التقاء بين محور المادة الأولية ومحور الصناعة وذلك باعتماد مبدأ المقايضة.

إن التقسيم الدولي للعمل والتبادل غير المتكافئ بين السلع الأولية التي تخصصت في إنتاجها وتصديرها البلدان الناشئة والسلع المصنعة التي تصدرها الدول المتقدمة ليس في صالح السلع الأولية التي تصدرها هذه البلدان وهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض القدرة الاستيرادية للسلع الاستثمارية اللازمة لتنفيذ برنامج التنمية 26 وفي هذا الصدد يقول شارل بيترهايم "داخل التشكيلات الاجتماعية حيث يهيمن نمط الإنتاج الرأسمالي بأن هذه الهيمنة - التبادل غير المتكافئ - تمدد على وجه الخصوص نحو تجديد الإنتاج الموسع لشكل إنتاج الرأسمالي أي إلى انحلال أشكال الإنتاج الأخرى وإلى إخضاع تعاملاتها في علاقات الإنتاج الرأسمالي" 27.

هذا يعني أنه من الممكن العمل بمبدأ التقسيم الدولي للعمل أو التخصص الدولي ما بين الشمال والجنوب، وهذا حسب نظرية التجارب الدولية، وهنا عندما نتطرق إلى مشكلة تسويق المادة الأولية يمكن الإشارة إلى أن إمكانية التكامل بين البلدان الناشئة المتوفرة وخصوصا بلدان المغرب العربي 28.

3- مشكلة الاقتصادية بالبلدان الناشئة: هذا المفهوم حسب مالك بن نبي يشكل خطرا يرى بأنها حالة نفسية أكثر منها اقتصادية، أفزت من يظنون أنهم قادرون على حل جميع المشاكل الاقتصادية وكانت نتيجة منهج التنمية الذي تبناه قد قاد إلى ما هو أسوأ من أدوار التخلف كلها لأنه المضلة التي بدأ يتم تحتها تدمير كل القيم الثقافية للمجتمع، وفي هذا الصدد أشار إلى أن الصين انتصرت ثقافيا لأنها قامت بثورتها الثقافية، وأن العالم الناشئ في

حاجة إلى العودة للتمسك بقيمه حتى تذلل المصاعب ولاسيما العقد النفسية التي تعوق تنميتها الاقتصادية.

إن الوعي الاقتصادي كما سبق الذكر لم ينم في البلدان الناشئة بنفس النمو في الغرب، وهذا ما أدى إلى وجود تعارض كبير بين المحورين، هذا العارض راجع إلى أسباب نفسية، بحيث نجد أن الاقتصاد في الغرب ظل في أساس الحياة الاقتصاد وقاعدة جوهريه لتنظيمها، أما الدول الناشئة فافتصادها ظل اقتصادا تابعا، ودعائم مفاهيم النشاط الاقتصادي لم تظفر بدقة ووضوح داخل هذه البلدان الناشئة، في حين أن الغرب أصبح على عتبة نظام اقتصادي جديد بل وصل إلى إيجاد دعائم مفاهيم جديدة كساعات العمل والقدرة على الإنتاج والدول الناشئة لم تتخلص من السلبيات الموروثة من الاستعمار 29 حتى أصبحت هذه العوائق تمثل صعوبات مادية أمام كل تنمية، بل تمثل عقدا نفسية في الكثير من الحالات، الاقتصادية كما يعبر عنها مالك بن نبي لا تحتوي على أي واقع اقتصادي معين أو مفهوم اقتصادي خاص بل تحتوي على تناقضات وتدور في حلقة التبعية للمغرب.

والاقتصادية في جوهرها استعدادا جديدا لسلب القيم الأخلاقية تجسيد الاستعمار الاقتصادي الحقيقي وغياب التنمية الاقتصادية حال دون الوصول إلى التنمية المطلوبة، بل أدت هذه السياسات إلى هجرة الإطار الاقتصادي وهذا ما علمت عليه الدولة الغربية، بحيث امتصت جل الكفاءات هذه الأساليب أدت إلى تكوين فجوة بين الإطار الاقتصادي المكون في مدرسة كبرى وبين واقعه الاقتصادي ومن حيث عمله، أضف إلى ذلك التخلف النتائج عن بعض الوسائل في المجال الاقتصادي.

وإذا ما تأملنا في تجربة الصين فإننا نجد أن هذا البلد عمل على التخلص من الجانب السلبي في التفكير بحيث عندما كان أمام الصين الخيار بين الصنع أو الشراء، فضلت الصنع، ولكنها لم تقتصر في هذا الجانب إلا عن طريق القيام بثورة ثقافية، وحسب مالك بن نبي فإنه يجب على البلدان الناشئة أن تقوم بثورة ثقافية وذلك من أجل تذليل المصاعب النفسية إن أرادت الوصول إلى التنمية الاقتصادية المرغوبة .

بالإضافة إلى الاعتماد على السلطان الاجتماعي في الخطط التنموية وبعده سلطان مال 30، لأن التنمية الاقتصادية إذا تم إخضاعها منذ البداية إلى إرادة المال دون الإرادة الحضارية فمهما كان الواقع الاقتصادي ينبغي عند القيام بالتنمية أن نعطي أهمية للجانب الاجتماعي وحتى في المناهج الاقتصادية 31

ثالثاً- قصور التفسير الاقتصادي لتطور البلدان الناشئة

1- **اجتهاد الإنسان في الاقتصاد:** إن إنسان التنمية المنشود في فكر مالك بن نبي نكاد لا نجد له أثراً اليوم على محور طنجة-جاكرتا وهذا ناتج عن طبيعة موقفه من الأشياء، بحيث نتيجة صعوبات نشأت من موقفه من الأشياء لا من طبيعة الأشياء ذاتها، نجده استسلم للتقاليد والعادات وظل في المجال النظري مقلداً لأفكار غيره، ضيق على نفسه مجال اجتهاده باهتمامه بالاختيار بين المناهج الموجودة وفي كل منها حاول تركيب روح على جسم غريب يرفضها وترفضه، وهذا الاختيار يقف أمام مشكلات لا يجد لها حلاً إلا على حساب مبادئه فإذا مال إلى الرأسمالية يصطدم بإباحيتها وعدم ارتباط القيم الاقتصادية فيها بالأخلاقية وبشروطها الفنية التي تقود إلى الربا، وإذا اتجه إلى الاشتراكية اصطدم بالتعارض بين المادية والمبادئ الأخلاقية، بالإضافة إلى مشكلة تحديد الملكية والغائها .

إضافة إلى الانهيار الذي كان قد توقعه مالك بن نبي للشبوعية، هذا التعثر هو الذي سبب للبلدان الناشئة مشاكل اقتصادية، لأنها تعتقد أن الموجود من المناهج الاقتصادية هو ما يمكن إيجاده، فالرأسمالية تعتقد على تجميع رأس المال من أجل الاستثمار باعتباره الوسيلة المثلى لدفع عجلة الاقتصاد، وذلك عن طريق البنوك، وعلى أساس الفوائد المتعارضة مع المبادئ الأخلاقية، يحاول الإنسان بعد ذلك التخلص من مشكلة الفوائد وكأنه من الناحية الفنية يحاول فصل جسم عن روحه ويرجو أن الجسم يبقى حياً وسيقوم بمهامه³².

إن النشاط الاقتصادي عموماً والاستثمار خصوصاً في اعتقاد الفرد الناشئ لا يمكن من دون تدخل المال، ومن هذا التصور يبدأ التعثر في الفكر وفي التفسير الاقتصادي ومنه تنشأ المشاكل الاقتصادية، وبالتالي عوائق تنموية نابعة من الطبيعة موقف من الأشياء لا من طبيعة الأشياء ذاتها كما سبق الذكر، هذا القصور في التفكير وفي التصور هو الذي جعل التفكير محدود الاختيار ومنه بدأ التعثر، و اليوم ونحن ندخل الألفية الثالثة يجب على أهل الاختصاص تقدير مسؤولياتهم على اعتبار أن القضية المطروحة على العالم الناشئ ليست قضية تحقيق استمرار الحياة من أجل إنقاذ الكيان المتبقي وتطلعت المصالح الفردية الاقتصادية فقط، بل هي قضية دفع العجلة إلى الأمام، ويجب القيام بغسيل كامل للعقل الناشئ، وعقل إنسان محور المواد الأولية، تهبأت الذهن البشري للدخول في العولمة، كما يراه محور المواد الأولية لا كما يراه محور الصناعة، لأن المحور الأول يقتضي البقاء في إطار التعاون جنوب - جنوب وبناء الاقتصاد المحيط أو الاقتصاد الأفروآسيوي كما يرى ممالك بن نبي³³.

ويرى سمير أمين أن التوسع السوق العالمية يشكل القانون المطلق للتنمية من محلي تحول السوق إلى وطني بالتالي إلى عالمي³⁴ يقصد هنا بالتنمية الرأسمالية، إن الرأسمالية ليست إلا تراكم رأس المال، يؤدي هذا التراكم إلى توسع مستمر للأسواق تنتهي بتكامل اقتصاد دولي، ويتحقق ذلك بتحطيم الأشكال الاقتصادية الأخرى، لكن سمير أمين يقلل من أهمية دور التبادل العالمي في نشوء رأس المال.

2- قصور التفسير الاقتصادي للتطور: سبق وأن قلنا في العنصر السابق أن القصور في

التصور وفي التفكير هو الذي جعل اختيارنا بين المناهج الموجودة محدودا، فإذا ما لاحظنا خريطة توزيع الإمكانية الاقتصادية مرتبنا كثيرا بأسباب غير واقعية.

فإذا ما عدنا إلى التجربة الألمانية باعتبار ألمانيا من القارة الشمالية وإندونيسيا من القارة الجنوبية، فأندونيسيا استرجعت سيادتها كاملة وشرعت في تطبيق مخطط تنموي للخبير شاخت³⁵ ولكنها فشلت وخرجت دون حصيلة في الميدان الاقتصادي في حين أن هذا المشروع نجح في ألمانيا بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية فاقدة لكل الوسائل في الإنتاج الصناعي وفاقدة لسيادتها وتعيش على أرض فقيرة من الناحية الزراعية، ولكن ألمانيا بعد فترة من الزمن لا تستعيد مركزها الاقتصادي في العالم فحسب، بل تضيف إليها مكتسبات جديدة، جعلتها من الدول الرائدة اليوم اقتصاديا وأصبحت ضمن الدول الكبرى في السوق العالمية.

هذه الموازنة الجزئية تجعلنا نطرح عدت تساؤلات، وعليه يجب على القارة الجنوبية أن تطرح قضية التخلف في الإطار العام، لا ضمن نطاق اقتصادي ضيق خصوصا إذا ما اقتربت النظرة الاقتصادية وبانتظار الأموال الأجنبية وبالتحديد من القارة الشمالية، لذلك يجب ربط المشاكل الاقتصادية بجذورها الاقتصادية الثقافية وإعطاء القيمة والمكانة اللائقة للإنسان بالدرجة الأولى لأن قيمة الإنسان في المنظومة الاقتصادية لمالك بن نبي هو الذي يجسد مفهوم الحركة الاقتصادية من أجل استمرار الحياة الاقتصادية وتحقيق مقاصد أخرى تتجاوز حدود الاقتصاد.

كما يمكن أن يشير هنا مرة أخرى إلى أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومشروع مارشال وبرنامج المساعدة الأمريكية، وبرامج التخفيف المتبادل للتعريفات الجمركية الذي أعلنته الجات وبعدها المنظمة العالمية للتجارة، والسوق الأوروبية المشتركة سابقا، كل هذه المخططات والمؤسسات قد لعبت دورا هاما في الاستراتيجيات الاقتصادية والهادفة إلى عقلنة التجارة العالمية³⁶، والتي استفادت منها في مجملها الدول الصناعية.

3- **الأسس الحضارية للتطور الاقتصادي:** كما يستبدل الثوب القديم تستبدل الأمم الأفكار التي انحطت بسببها وبذلك تتجسد الحركية الاقتصادية بتغير الإنسان نفسه وخصوصا عندما يدرك معنى جديد لوجوده في الكون باعتبار الإنسان هو محور الحضارة 37 وعليه فأى تفكير في مشكلة الإنسان هو في الأساس تفكير في مشكلة الحضارة وأي تفكير في مشكلة الحضارة، هو في الأساس تفكير في مشكلة التربية وأي تفكير في مشكلة التربية هو تفكير في مشكلة المنهج وأي فراغ لا تملأه أفكارنا ينتظر أفكار معادية لنا .

هذه السلسلة من الأفكار تحقق للعالم الناشئ استقلاله في مجال الأفكار، وبالتالي استقلاله الاقتصادي، فالتغيرات التي تحدث في عالم الاقتصاد في جوهرها تغيرات حضارية تعترى القيم والأذواق في منعطفات التاريخ وهي لا تؤثر في عالم الاقتصاد فقط، بل تؤثر في محتوى النفوس ويرى مالك بن نبي أن الاقتصاد مهما كانت نوعيته المذهبية فهو تجسيد للحضارة وهذا التجسيد الوظيفي يحمل للحضارة جانبين جانب معنوي هو إرادة تحرك المجتمع نحو تجديد مهماته وجانب مادي هو إمكان يضع تحت تصرف المجتمع الوسائل الضرورية للقيام بهذه المهمات، فإذا توفرت الإرادة يمكن إيجاد الإمكان الحضاري، بينما فقدان الإرادة في نشاط أي مجتمع يؤدي إلى تجميد إمكانه مهما كان حجمه المادي.

ولو تدبر أهل الاختصاص في الميدان الاقتصادي وتعمقوا في البحث عن جذور الاقتصاد، لتوصلوا إلى أن الاقتصاد ليس قضية إنشاء بنوك وتشيد مصانع فحسب، بل هو قبل ذلك تشيد الإنسان وإنشاء سلوكه الجديد أمام حل كل المشكلات ومواجهة التحديات في إطار نوع من التعايش.

ولو عدنا إلى عالم الاقتصاد، فإننا نجد عالم الكميات وعالم الأرقام يأتي في المرتبة الأولى وتأتي قبله الإرادة الحضارية، تدخل الكميات والأرقام عندما تنطلق عملية الانجاز ويتطلب انجازها إشراف، تنظيم ورقابة بقدر ما يكتمل الإمكان ولا يكتمل النهوض الاقتصادي إلا إذا كان هناك عامل نفسي يجسد الإرادة الحضارية والإمكان الحضاري.

يقول جون نيف "إن اقتصاد الوفرة الذي يقاس بالكميات، والذي بدأ يسود خلال القرن التاسع عشر، في أجزاء من أوروبا، بريطانيا وأمريكا، لم يكن كما يعتقد أهل العصر الحديث عامة، والسبب الأساسي للتقدم الروحي والأدبي الذي حصل في الأزمنة الحديثة، إذ يبدو أن التقدم الروحي والأدبي الذي بدأ أثناء احتدام الحروب الدينية كان عاملا رئيسيا في نشوء اقتصاد

الوفرة هذا إذا كان يتعذر حصول مثل هذا التقدم لولا المساعدة الإلهية التي منحت للروح، لكن كان لا بد لإرادة الإنسان هذه الإرادة الحرة من أن تطلب هذه المساعدة، وان تجدها طوعا لمواجهة المسائل في تلك الميادين من التجربة الدنيوية، أي الميادين الخاصة بالدين والفن والأخلاق التي أثبتت الأساليب العلمية الجديدة عجزهما فيها، وسعى أجدادنا إبان الثورة العلمية التي بدأت عند ملتقى القرنين السادس عشر والسابع عشر إلى الوصول بالإنسان كله إلى الكمال، لا إلى مجرد تحسين معرفته عن العالمين المادي والحياتي ولو أن هؤلاء الأجداد ركزوا جهودهم بلا استثناء على تلك الجوانب من الطبيعة البشرية التي تقع في مجال التفكير العلمي والاقتصادي الجديد، لوجدت الأجيال التي ولدت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أمر تأسيس اقتصاد الوفرة... أصعب حتى مما يمكن كان قد حدث بالفعل... "38

من خلال ما سبق يمكن القول أن نرى انه لإنجاح أي خطة اقتصادية يجب ربط الاقتصاد بالقيم الحضارية وإعطاء أهمية للعنصر البشري باعتباره رأس المال الاجتماعي إذا ما توفرت لديه الإرادة الحضارية، وهذا كما يراه الاقتصاديون 39 في نظرية رأس المال البشري ولكن بوجهة نظر ليست ذاتها كما هي لدى مالك بن نبي 40

رابعا- شروط الإقلاع الاقتصادي

1- **المال والعمل ودورهما في التنمية:** إن الأزمات التي تعاني منها الدول الناشئة وبالتحديد الواقعة على محور المواد الأولية، مصدرها داخلي بالدرجة الأولى فعندما تكلمنا عن القصور في التفسير الاقتصادي في عنصر سابق، وجدنا أن الإشكال يطرح بمصطلحات البقاء وإذا ما أردنا البحث عن العلاقة بين المال العمل السائدة اليوم نجد أن هذه العلاقة هي مصدر المشاكل الاقتصادية والعائق الكبير أمام الخطط التنموية.

فربط قضية العمل بقضية المال أصبحت تشكل عائقا أمام القيام بمشاريع استثمارية لأن العمل مقيد بشروط مالية، فالمال مهيمن على تسخير العمل ولم تتغير هذه الشروط إلا فيما يخص ملكية رأس المال، ولم تحاول هذه البلدان الناشئة البحث عن دور المال الأساسي، هذه العلاقات كانت ولا زالت منذ ظهور اقتصاد التبادل، أصبح من الضروري البحث عن وسيلة لتسيير عملية التبادل وتقرر اختيار الذهب والفضة ونشأ المال ليقوم بدورين، فالدور الأول يتفرع عن عملية التوزيع بل عن عملية الإنتاج بحيث كان المنتج يقوم بعملية توفير أو تخزين جزء من عمله لمواجهة الحاجة المستقبلية الطارئة، ومهما كان سواء الذهب أو الفضة كان وسيلة

لاختزان العمل أي أصبح المال مخزنا تماما كما تخزن الكهرباء، فيما يسمى بالمخدرات وهذا الجزء المخزن هو فائض العمل الحاجيات الضرورية.

ولما كان الذهب يقوم بهذا الدور، كانت الأوضاع الاقتصادية في تطور فنشأت فكرة تجميع الكميات المختلفة من الذهب في خزان جديد سمي المصرف وبقدر ما تراكمت الأموال في منشآت المصرف تحول طابعها الاجتماعي فأصبحت تمثل رأس المال، ثم تحولت العلاقة بين المال والعمل فبعد أن كان المال خزان للعمل أصبح سجن له ولا يتحرك إلا بسلطته⁴¹.

يرى آدم سميث أن تطور الصادرات يبقى مرهونا وتابعا للتحويلات داخل البلد المصدر إليه لأن البلدان الناشئة تبقى في افتقار لرأس المال، لذلك تسعى بالاستمرار للاستدانة من البلدان المتقدمة، وهذه الطريقة تبقى البلدان الناشئة دائما مدينة⁴²، وهذا الأمر ينطبق ليس على الصادرات الاستهلاكية بل حتى الأجهزة الصناعية والتكنولوجية والخدمات التي تلعب الدور الأساسي في الاستثمار في الدول الناشئة، وارتباطها بالمال أو التمويل بهذا المعنى، فإن التنمية تبقى رهينة هذا العمل.

واليوم بعد أن أصبح دور المال مجرد خزينة يودع فيها فائض العمل أصبح الفرد والشعوب العربية لا تفكر في مشروع اقتصادي إلا بربطه مباشرة بالمال وكأن العمل أصبح سجينا لا يتحرك إلا بإذن صاحب السجن الذي يتمثل في المؤسسات المالية الدولية، التي تتحكم في رأس المال هذا الوضع الذي تتحكم فيه الدول الصناعية تعمل على وضع خططها الاقتصادية على هذا الأساس، لأن الخطط التنموية لا تقوم إلا بشروط الدول الرأسمالية وتحت رحمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء وللتعمير وللخروج من هذه الأوضاع المتردية يجب أن يتحرك النشاط في إطار الحركة الاقتصادية انطلاقا من الإرادة الحضارية لأن النهوض الاقتصادي يجب أن لا يعتمد على المال فقط، وهذا نجد في تجربة اليابان، وتجربة ألمانيا، فالقضية إذن بالنسبة لدول المحور الناشئ ليس قضية إمكان مالي كما هو سائد اليوم لكنها بالدرجة الأولى قضية تعبئة الطاقات الاجتماعية وكما يرى مالك بن نبي التوفيق بين الإنسان، التراب والزمن في مشروع معين تحركها إرادة حضارية لا تتوقف أمام الصعوبات، وأيضا يجب الإشارة في هذا المقام إلى تجربة رائدة هي تجربة الصين الشعبية فالصين خرجت من العدم فتحوّلت بفضل سواعد أبنائها وبفضل أبناء الصين لا غير وعن طريق المجهودات الجادة، هذه التجربة تعبر عن طاقة الإنسان الصيني عندما تحركه طاقة حضارية، وتدلل هذه التجربة على استقلال المال عن العمل لأن العمل أصبح لديهم شيئا مقدسا فمتى يتخلص العمل من سلطة المال في البلدان الناشئة؟

وهنا يمكن الإشارة إلى بعض البلدان التي قطعت شوطا هاما في التنمية وركزنا هنا على تجربة الصين نظرا لاعتبارها نموذج اقتصادي رغم الكثافة السكانية الهامة .

2- الاستثمار الاجتماعي كشرط أساسي للإفلاح الاقتصادي 3 4: إننا نربط في

أذهاننا ومشروعاتنا قضية العمل بالمال، بحيث أصبح العمل مقيد بشروط مالية ينطلق بدونها، مما يجعل صاحب رأس المال متحكما في صاحب العمل والبلدان المتقدمة متحكمة في البلدان الناشئة وأصبحت خطط التنمية لدى الشعوب العربية لا تنفذ إلا على شروط الرأسمالية، ونجاح المشروعات في الدول الناشئة ليست مرتبطة ومشروطة فقط بحجج المال الذي تقدمه الدول المتقدمة بقدر ما هو مشروط بتحويله إلى وسيلة عمل بين الأيدي التي تحركها إرادة بقاء كما حدث في ألمانيا، الصين واليابان .

فالقضية إذن بالنسبة للدول الناشئة ليست قضية إمكان مالي وإنما قضية تعبئة للطاقة الاجتماعية تحركها إرادة حضارية، فمالك بن نبي توصل إلى أن الإمكان الاجتماعي هو الذي يحد مصير الشعوب والدول، كما لاحظ أن التنمية في هذه الدول تعثرت لأنها رسمت خطط التنمية على أساس الاستثمار المالي بينما تقدمت الصين اقتصاديا لأنها طبقت مبدأ الاعتماد على الذات أي الاستثمار الاجتماعي، هذا الاستثمار الاجتماعي يمكن أن يعوض النقص في الاستثمار المالي في البلدان الناشئة وهذا ما نجده في تجربة الصين بحيث استثمرت 16% من الناتج الوطني الخام واعتمدت على الاستثمار الاجتماعي وجعلها في ذلك تجربة رائدة في كيفية توظيف الإنسان، التراب والزمن، كما يمكن أن نستفيد من هذه التجربة درساً تربوياً لأن الإنسان الذي يمارس العمل المشترك يدرك من خلاله ما يتحقق على يده في المزرعة والمجتمع، والعالم الناشئة لا يمكنه تغيير أوضاعه الاقتصادية إلا يقدر ما يطبق خطط اقتصادية تتفق مع أبعاده النفسية، ويمكن أن تحقق النهضة الاقتصادية هذا الجانب التربوي الذي يجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى، بوصفه الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق الحركية الاقتصادية وخطط التنمية، بالإضافة أنه يجب على الدول الناشئة في المجال الاقتصادي أن تكون أفكارها متطابقة مع واقعها ولا يكفي أن نتكلم عن الاستثمار الاجتماعي وفي البرامج الاستثمارية نعتد على الاستثمار المالي⁴⁴.

وتتمثل إحدى المحاولات لتفسير ما لاحظته ليوننتيف من تناقص بين ظاهري في أخذ رأس المال البشري بعين الاعتبار ورأس المال إنما هو نتيجة استثمار في تدريب اليد العاملة يسمح بتوفير عمالة ماهرة تزيد من إنتاجية العمل⁴⁵، فخصائص اليد العاملة في للجزائر مثلا

تتميز بالنسبية العالية للشباب 65 بالمائة تقريبا وارتفاع نسبة التمدرس، هذه الميزات على المستوى العام تؤثر على الموارد البشرية في المؤسسات والقطاعات الاقتصادية عامة 46 ولذلك يجب الاهتمام بالعامل وقيمة الثقافية في المؤسسة وفي محيط العمل عموما.

هنا يمكن الإشارة إلى أن مالك بن نبي استعمل عنصر الإنسان كوسيلة أو أداة لصنع الإرادة الحضارية ولتعويض النقص في المال عن طريق الاستثمار الاجتماعي كما اعتبره عنصرا هاما في نجاح تجربتي ألمانيا والصين الشعبية.

ويرجع الاختلاف في الهياكل الصناعية إلى مستوى التنمية إلى عوامل ثقافية واجتماعية أطلق عليها عالم الاجتماع جيمس كولمان⁴⁷ اسم رأس المال الاجتماعي بمعنى مكونات رأس المال البشري، وتظهر أهمية رأس المال الاجتماعي عندما نلاحظ التفاوت بين المجتمعات، فالعنصر البشري هو العنصر الأساسي في العملية الاقتصادية لكونه العنصر المنتج والمستهلك، وزيادة العنصر البشري أو نقصانه تؤثر في نطاق العملية الاقتصادية.

3- الإرادة الحضارية ودورها في التنمية الاقتصادية: عندما نتكلم عن اقتصاد الحاجة يجب أن نفرق بين نوعين من الحاجة، حاجة يغطيها المال وحاجة تغطيها إرادة حضارية، كالإرادة التي فرضت الزكاة للفقير المسكين وابن السبيل، وأنه إذا تم التوزيع وفقا للإرادة الحضارية دون اعتبار الإمكان المالي هو الأساس تكون الدينامكية الاقتصادية في صورة مسلمتين، لقمة العيش حق لكل فم والعمل واجب على كل ساعد، فالمسلمة الأولى تكون التزاما اجتماعيا وغاية أخلاقية تقرها إرادة حضارية في مبدأ الزكاة، والثانية ضرورة يفرضها استمرار التفاعل بين قطبي الإنتاج والاستهلاك، ولكي يتم التوفيق بين الإنتاج والاستهلاك على أساس المسلمتين لا بد من توفر كل الشروط النفسية والتقنية الضرورية لعملية الانطلاق الاقتصادي، فالقضية في البلدان الناشئة ليست قصورا في الإمكان وإنما قصور في التصور وفي التصرف والسياسة والتخطيط، لذلك يجب على البلدان الناشئة أن تعيد النظر في تعويض النقص في الاستثمار المالي وذلك عن طريق الاستثمار الاجتماعي ليحقق لهذه البلدان ولعالم الاقتصاد أخلاقيات وتجنبه لتلك الانحرافات الإباحية والمادية التي سادت العالم، فالبلدان الناشئة تواجهها تحديات داخلية بالإضافة إلى الزحف الاقتصادي في إطار العولمة من الخارج، ولذلك يجب تعبئة الطاقات الاجتماعية على أساس المسلمتين المذكورتين لدفع الحركة الاقتصادية ومواجهه للزحف الاقتصادي والإفرازات السلبية للعولمة وما ترتب عنها من أزمة مالية عالمية قد تؤدي إلى ركود اقتصادي غير مسبوق.

خامسا- فشل المناهج المستوردة للتنمية

1-الحلول المستوردة وتأثيرها على البلدان الناشئة: إن القارئ للفكر الاقتصادي والتجارب الحديثة في الميدان الاقتصادي والمتتبع على الخصوص لتجارب الدول التي كانت تسمى دول العالم الثالث يتساءل عن الأسباب التي أدت إلى فشل الحل الاشتراكي، رغم أن الاشتراكية وجدت لها سوقا في هذه الدول، ولماذا فشلت الليبرالية في هذه البلدان؟ نعتقد أن المشكل يكمن أساسا في أن هذه الدول لم تتخذ حلا لمشاكلها نابعا من ضمير هذه البلدان وعقيدتها وتراثها لأن الحل الاشتراكي على الخصوص كان حلا دخيلا مستوردا، يتعارض مع الأوضاع الاجتماعية والثقافية لهذه البلدان وهذا يمكن أن ينطبق على الحل الليبرالي والليبرالية الحديثة أيضا، فالمجتمعات الناشئة التي استوردت الحلول الجاهزة دون الوسائل، ظلت تحل طرفا واحدا من المعادلة .

بينما الواقع الإنساني لا يفسر على أساس معادلة واحدة من المعادلات الموجودة، بل على أساس معادلة اقتصادية، وأخرى اجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر حسب درجة النمو والتخلف، هذه المعادلة هي التي تحدد فعالية أفراد المجتمع أمام مواجهة المشاكل الاقتصادية، ومعادلة تسوي بين إنسان وآخر في كل مكان تسمى بالمعادلة البيولوجية⁴⁸.

والملاحظ أنه يوجد سلطة على المعادلة الاجتماعية واضح من طرف محور الصناعة وهذا ما أدى إلى الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية من طرف هذا المحور على محور المواد الأولية، وهذا ما أدى إلى وجود حتمية نابعة أساسا من هذه الهيمنة، هذه الحتمية تدرك سلطانها على التوجه العام للدول الناشئة، فتصرف الفرد داخل محور القارة الجنوبية مقيدا بشروط اجتماعية سبقتة للوجود، وبالتالي ضلت فعاليته مشروطة بمعادلة اجتماعية تفرض على سلوكه نوعا من الحتمية ولا يمكن أن يتخلص منها إلا بعملية تغير المعادلة الاجتماعية وانطلاقا من قانون التغير الحضاري وكما حدث في الصين أو في اليابان.

فمحور الصناعة كان قد تخلص من مشكلة المعادلة الاجتماعية بطريقة تلقائية ويمكن ملاحظة الفشل المستمر لدى الدول الناشئة في تجربة اندونيسيا كان لا يزال في حاجة إلى من يصنع له معادلة اجتماعية، لأن التجربة في اندونيسيا منذ البداية فقدت شرطا ضميا لإنجاحها، ولذلك يجب أن تنصب الدراسات الاقتصادية في مجال التنمية في هذا المضمار والاعتماد في ذلك على التجارب الفاشلة للاستفادة منها ويجب أن تطرح القضية في صورة منهجية مثلما فعلت اليابان والصين أو مثلما فعل تايلور ومدرسته في الغرب، ولذلك يجب اتخاذ قرارات صارمة في المجال

الاقتصادي لمواجهة ألام فح العولمة، ووهم الانفتاح غير المشروط على العالم الجديد، الذي تنظمه الدول الصناعية عن طريق المؤسسات المالية الدولية والمنظمة العالمية للتجارة.

2- مالك بن نبي ومنهج ماركس في الاقتصاد: إن التفاعل بين عمليتي الإنتاج

والاستهلاك في إطار المسلمتين المذكورتين أنفاً، لقمة العيش حق لكل فم، والعمل واجب على كل ساعد، يشكل حتمية اقتصادية بحيث يمكن القول أنه لا استهلاك بدون إنتاج ولا إنتاج بدون استهلاك، هذه الشروط التقنية بالإضافة إلى العوامل النفسية تشكل عائقاً أما تعبئة الطاقات الاجتماعية وفي هذا الإطار ضلت البلدان الناشئة معتمدة على رؤوس الأموال الأجنبية رغم الإمكانيات والطاقات الاجتماعية التي تتوفر لدى هذه البلدان، لكن هذه الطاقات الاجتماعية ليست مستخدمة عقلياً، ولذلك يجب عليها أن لا تقوم بزيادة الكساد في المجال الفكري، الاقتصادي لتعطيل الطاقات لفترة أخرى، فالإقلاع الاقتصادي يمكن أن ينطلق من المسلمتين دون شروط إضافية تعجيزي في الجانب الفكري، لأن الإقلاع يتطلب تعبئة شاملة للإطار الفني، في إطار التوفيق بين متطلبات التمويل والعمل، فعلى سبيل المثال تكون المصانع قريبة من مكان وجود المواد الأولية لتسهيل عملية التحويل والنقل .

إن ماركس يحدد مرحلة أولى للتطبيق، مسألة الإقلاع الاقتصادي إن العمل والتوزيع قائمتين على مبدأ "من كل حسب طاقته ولكل بحسب حاجته" 49، وهذا المبدأ غاية أخلاقية للتطور الاقتصادي الاشتراكي لا يتنافى مع المسلمة لقمة العيش حق لكل فم، فقط مالك بن نبي يتعداها ليس بوصفه غاية أخلاقية فحسب بل بوصفها نقطة انطلاق فنية وأخلاقية معا، وهذا ما نجده في مبدأ الزكاة، هذا المبدأ يمكن أن يخلق جوا اجتماعيا ينمو فيه الفرد وينشط من أجل إنجاز أي مخطط اقتصادي عن طريق العمل المشترك لاكتشاف جميع الطاقات الاجتماعية الموجودة حتى نضع الإمكان الحضاري في خدمة المشكلة الاقتصادية .

فالمجتمعات الناشئة متى تكونت لها الإرادة الواضحة للخروج من دائرة التخلف ستجد أولاً من الدول نفسها في المجال النظري أن اختيارها ليس محدوداً بالرأسمالية أو الاشتراكية، أو الانفتاح عن العولمة بدون شروط تحمي اقتصاديات الدول الناشئة، كما تجد هذه الدول أن النقص الموجود في الاستثمار المالي يمكن تعويضه بالاستثمار الاجتماعي الموجود على أساس خدمة العيش حق لكل فم، والعمل واجب على كل ساعد، كما يتطلب إعادة الوظيفة الأساسية للمال بأن يكون خادماً للمجتمع وللإنسان، ولا يكون الإنسان مجرد آلة إنتاج كما أقرت الماركسية .

3- مالك بن نبي ومنهج آدم سميث في الاقتصاد: إن الانحرافات الإباحية التي تطورت في الدول الناشئة، كانت ناجمة على الأساس المذهبي كما سبق الذكر، فأدم سميث قرر في مذهبه الحرية الفردية بوصفه قاعدة لدفع الحركية الاقتصادية بحيث تم فتح المجال أمام المال والرأسمالية، كانت هذه المبادئ على حساب المصالح العامة للمجتمع وهذا ما مس المنتجين والمستهلكين على الخصوص، ولم يسلم المجال السياسي والمجال الثقافي على حد سواء، هذه الإباحية التي عبر عنها آدم سميث "دعه يعمل دعه يمر" هذا الأساس الذي تقوم عليه سلوكيات الأفراد سمي بالحرية الفردية .

واليوم أمام الانهيارات الاشتراكية وظهور بوادر الرأسمالية العالمية في إطار ما يسمى بالعولمة سوف تتأزم مشاكل الدول الناشئة، ولذلك يجب على هذه الدول السائرة في طريق العولمة ورأس المال المعولم أن تقوم بالرقابة اللازمة لحماية الطبقات الفقيرة داخل المجتمع، فنظرة الرأسمالية إلى الإباحية في الاقتصاد أهملت الترابط بين القيم الاقتصادية والقيم الأخلاقية .

ويمكن أن تكون الرأسمالية في شكلها الجديد التمهيد العملي للمادية الجدلية، هذا الجانب الذي أغفلت عنه الرأسمالية نجده في المدلولين الواجب والحق الذي يتجسد في الاقتصاد في مفهومي الإنتاج والاستهلاك، ومن هنا نلاحظ الترابط بين القيم الاقتصادية والأخلاقية، فحين نجد أن المجتمعات الناشئة تستهلك أكثر مما تنتج وتستورد أكثر مما تصدر وتأكل مما لا تنتج وتلبس مما لا تنسج، وحين نجد أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) يعطينا درساً اقتصادياً وأخلاقياً عندما جاءه الرجل المتسول يسأل لقمة عيش فأرشده بعد تجهيزه بأن يحطب ليأكل من عمل يده، ندرك أن هذه الأزمة الاجتماعية في نطاق تقديم الواجب عن الحق وفي نطاق الإنتاج والعمل، أي لا استهلاك دون إنتاج رغم أن هذا المتسول كان من حقه أن يأخذ لقمة عيش من المجتمع بنص القرآن الكريم في مبدأ الزكاة 50 .

من خلال هذا التفاعل الأخلاقي بين الواجب والحق أو بين الإنتاج والاستهلاك يمكن للفرد أن ينشط في إطار هذه العلاقة، وذلك حسب ما تقتضيه ضرورة الدول واحتياجات الأفراد، ولذلك يجب على الشعوب الناشئة العمل على تقديم الواجبات على الحقوق لتحقيق فائض في الإنتاج تسخره في مجالات تساعد على تطور المجتمع .

4- مالك بن نبي ونظرية مانتوس : إن التجربة التي خاضتها الصين باسم الوثبة إلى الأمم، وباستعمال الرجل الصيني والاعتماد على الذات، رغم عدد السكان الموجود في هذا البلد لأن منحى التنمية يضع تلقائياً علاقة بين زيادة السكان وحجم الاستثمار وهي علاقة

عكسية أي إذا زادت نسبة السكان قلة نسبة الاستثمار، هذا هو منطق الأرقام، كما أنها القاعدة المتبعة في التخطيط الكلاسيكي، فالصين عندما قامت بسياسة تحديد النسل فلم يكن ذلك مخالفا للغة الأرقام، بيد أن الصين سرعان ما تراجعت عن هذه السياسة واعتمدت سياسة حرية النسل 51، لأن الصينيين أدركوا طريقة أخرى للاستثمار هذا هو جوهر تحليل نقد نظرية مالتوس في تحديد النسل، فالتجربة الصينية طرحت المشكلة في صيغتها الكلاسيكية كما يرى مالك بن نبي والتي تقر بأنه يجب تخفيض نسبة زيادة نسبة السكان، حتى نرفع من نسبة الاستثمار، ولكن الصين في تجربتها أثبتت أن منحى التنمية بأنه في زيادة في تلك الفترة التي تسمى الوثبة إلى الأمام، مع إعطاء الحرية التامة للنسل .

مالك بن نبي يطرح تساؤلات ويحاول الإجابة على مدى صحة النظرية العامة لتحديد النسل، بحيث يرى أن الصين حاولت تعويض الأثر السلبي لعامل زيادة السكان في مخطط الاستثمار، كما أن هذه التجربة تدل على وجود صورتان للاستثمار، ففي الأولى كان العمل نتيجة أولى للاستثمار في صورة عدد الوظائف التي خلقها الاستثمار، وفي الصورة الثانية فالاستثمار نفسه نتيجة للعمل ومن هذا نجد أن الأسلوبين في الاستثمار مختلفان جذريا من حيث مبدأ التخطيط ومن حيث النتائج، فالصورة الأولى تقوم على أساس المال، والصورة الثانية للاستثمار تعتمد على الطاقة الاجتماعية .

فالاستثمار الأول يفتقد للوسائل المطلوبة في البلدان الناشئة، ولذلك تلجأ إلى رؤوس الأموال الأجنبية مرفقة بشروطها السياسية والاجتماعية ومشاكل لا حل لها، فالمجتمع الذي يريد التنمية بطريقة الاستثمار المالي لا يستفيد إلا بجزء من اليد العاملة فعلا، وبالتالي يتحمل المجتمع الأفواه التي تأكل ولا تعمل، وبالتالي يعمل بطالة لها أثر مزدوج أولها الأفواه التي تأكل بدون عمل يذكر، هذه الطبقة التي تأخذ من المجتمع ولا تعطيه نتيجة للاستثمار المالي 52، بالإضافة إلى هجرة العمل المتوقع وهو هجرة اليد العاملة المعطلة إلى الخارج ويمكن أن تكون هذه اليد العاملة ذات كفاءات، وبالتالي يصبح من نتائج الاستثمار المالي هو تصدير ثروت العمل أو قوة العمل بالمجان للخارج، هذا الأسباب التي تؤدي تحديد النسل .

أما المجتمعات والبلدان التي ترسم خطط التنمية عن طريق الصورة الثانية للاستثمار، عن طريق مبدأ تعمل جميع السواعد حتى يتسنى لكل الأفواه الأكل، فهذه البلدان لا تجد نفسها مضطرة لتحديد النسل، وإذا ما عدنا إلى التجربة الصينية فإننا نجد أنه من المفيد زيادة النسل بقدر يتناسب مع إمكانية كل بلد من حيث الرقعة الجغرافية وغنى ترابها.

إن المبدأ الذي يعتمد عليه الاستثمار الاجتماعي يجب أن تعمل سائر السواعد لكي يتسنى لجميع الأفواه الأكل صاعته المدرسة الماركسية كما سبق وأن أشرنا إليه "من كل حسب عمله، لكل حسب حاجته" هذا المبدأ الذي تضعه المدرسة الماركسية عند ظهور المجتمع الشيوعي الذي يلي المجتمع الاشتراكي، لكن هذا المبدأ يبقى مجرد أشياء نظرية في المجتمعات الناشئة لأنها مازالت بعيدة عن الوعي الاقتصادي والعمل بمبدأ رأس المال الاجتماعي. ولذلك يجب أن تعدل خطط التنمية وفقا لهذه القواعد والمبادئ 53 التي تعتمد على الاستثمار الاجتماعي، وانطلاقا من المسلمتين المذكورتان أنفا 54.

وبالمقابل يرى kindel derger أن ضيق السوق سببا لانخفاض الميل إلى الاستثمار ويلاحظ أن المنتج في البلاد الناشئة يبيع في سوق ضيقة جغرافيا لا توجد فيها منافسة لتخفيض الأسعار عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج 55.

ويرى أيضا Heilbronner أن التخلف لا يمكن في قصور رأس المال وحده أو في الطريق البدائية للإنتاج أو في الانفجار السكاني، أو في تخلف المؤسسات السياسية والاجتماعية، بل في كل هذه العوامل في نفس الوقت 56.

هذه وجهات نظر لا توافق نظرية مالتوس في السكان وأثرها على التنمية، لأن العملية الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيها لا تعطي في الواقع تفسيراً واضحاً عن المشاكل التي يصادفها الإنسان.

سادسا - بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية

1- ضرورة وجود رؤية إستراتيجية للبلدان الناشئة: إن العولمة الاقتصادية هي حصيلة استراتيجيات وسياسات وإجراءات اقتصادية تحركها المصلحة ويتجلى ذلك بإعادة تشكيل النظم الاقتصادية في صورة اقتصاد السوق ومن جهة عولمة السياسة الاقتصادية بإعادة صياغتها وفق شروط المنظمة العالمية للتجارة، ونجد عولمة أسواق السلع والخدمات والمال والنقد وتمويل الاستثمار 57.

وإذا تأملنا العولمة بمعانيها وأبعادها الاقتصادية نجد أن التبادل لا يقتصر على فائض الإنتاج وإنما التبادل أضحى يمثل مكونا لا غنى عنه الاستمرار الإنتاج، سواء كان متكافئاً أو غير متكافئ، وهذا ما يعمق الفجوة بين اقتصاديات كل من البلدان الناشئة والبلدان المتقدمة، وتهميش اقتصاديات الجنوب بما في ذلك الاقتصاديات النفطية العربية.

ولذلك وجب ضرورة البحث عن الكيفية التي من خلالها يمكن تقليص الفجوة بين البلدان الناشئة والبلدان المتقدمة أو بين القارة الشمالية أو القارة الجنوبية وكيفية الارتقاء بآليات التأقلم الإيجابي مع مخاطر العولمة والعمل على تعظيم القدرة التنافسية حتى تتضاعف مكاسب العولمة، ويمكن الإشارة هنا إلى أن تقليص قيود ومخاطر وخسائر العولمة والتهميش، قد أصبح مرتبطا إلى حد كبير بقدرة البلدان على زيادة حصتها من الثروة العالمية بمعنى بقدر ما يحققه البلد من قيمة مضافة عبر مشاركته في المصنع العالمي 58

إن البلدان الناشئة سوف تواجه تحديات خاصة إذا لاحظنا أن تحرير الأسواق يتسارع وخصوصا انتقال قوة العمل ونقل التكنولوجيا بالإضافة إلى تقليص دور الدولة في المجال الاقتصادي ولصالح قوى العولمة في وضع السياسة الاقتصادية الوطنية بما في ذلك تحديد معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي ومستويات التشغيل والبطالة، كل هذه الأمور سوف تواجه البلدان الناشئة في ظل العولمة.

لكن هل تملك البلدان الناشئة رؤية إستراتيجية لمواجهة تحديات العولمة ؟

في هذا الإطار يجب على البلدان الناشئة أن تبحث في الوسائل التي تسمح لها بوضع الخطوط العريضة لحركاتها نحو المستقبل، وهذا لا يتم إلا بدراسة وضعياتها الحالية من جهة وما توفره العولمة الاقتصادية من مزايا ممكنة وأيضا المخاطر، وببذلها مجهودا في هذا المجال يمكنها أن تحسم فكريا وسياسيا بين خيار التأقلم بشكل إيجابي مع عملية العولمة، أو المواجهة السلبية للعولمة، وبمفهوم آخر إما أن تتفاعل إيجابيا مع العولمة بما يقلص خسائرها ويعظم مكاسبها، وإما العكس وبذلك سوف تتعاطم الخسائر بالنسبة للبلدان الناشئة وخصوصا أن النظام العالمي الجديد بأبعاده الاقتصادية وغير الاقتصادية حدثت فيه تغيرات كبيرة في العديد من المجالات سواء كان ذلك في هيكل الاقتصاد أو النظم الاقتصادية، وخصوصا ما قد تحدثه الأزمة المالية العالمية.

فلقد ترتبت التحولات في هيكل الاقتصاد العالمي على إنجازات الثورة العلمية التكنولوجية التي زادت في تهميش كتلة المواد الأولية، أما فيما يخص التحولات في النظم الاقتصادية العالمية فقد تجلت في عالمية الرأسمالية وتجديد اقتصاد السوق وانفتاح اقتصاديات البلدان الناشئة، هذه التحولات زادت من عمق الأزمة في الكثير من البلدان الناشئة، ونلاحظ ذلك في أواخر عقد التسعينيات في إعادة عصر النفط الرخيص وبما يترتب عليه من خسائر في الاقتصاديات النفطية، وقيود نقل التكنولوجيا من جانب القارة الشمالية، كل هذا يتم مع

استمرار شروط التبادل غير المتكافئ وتهميش البلدان الناشئة المصدرة المواد الأولية. وحتى عندما تعدى سعر البرميل الواحد حاجز 140 دولار في أوت 2008، فإن البلدان الناشئة من الواضح أنها غير قادرة على استخدام هذه الوفرة المالية استخداما عقلانيا لكي تحضر مرحلة ما بعد البترول .

ومن جانب آخر نلاحظ استكمال آليات النظام الرأسمالي العالمي وانفرادها بقيادة الاقتصاد العالمي كما يلاحظ أن دور صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي قد أصبح شاملا للعالم، بينما تعاطم دور المنظمة العالمية للتجارة، كما نجد التكتلات الإقليمية تسعى إلى التأقلم الإيجابي وهذا ما نلاحظه في حالة الاتحاد الأوروبي أما البلدان الناشئة نلاحظ قصور في التفكير والخطاب الاقتصادي وقصور في القوى التي من شأنها تعزيز قدرة اقتصاديات البلدان الناشئة، كما نشير إلى ضعف التوجه العلمي لإقامة التكتلات الاقتصادية وعلى الخريطة الاقتصادية العالمية 59، يمكن الإشارة إلى أن بعض التكتلات العربية مثل مجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي وعدة تكتلات إقليمية في إفريقيا لا تلعب دورا هاما داخل المنظمات المالية الدولية وحاليا ليس لها تأثير على العلاقات الاقتصادية الدولية .

وقد ارتبطت التحولات الاقتصادية بظهور أولويات اقتصادية عالمية جديدة وفي مقدمتها تحدي التقدم العلمي التكنولوجي وتغيير الدور الاقتصادي للدولة واحتدام المنافسة الاقتصادية العالمية، وفي هذا الإطار نلاحظ غياب دور الدول العربية، للارتفاع بفعالية وكفاءة عوامل الإنتاج خاصة العمل وتعظيم الاستفادة من قدرات التنافسية وهنا يجب الإشارة بان مالك بن نبي يركز على العمل وعلى توحيد عناصر الإنتاج من أجل إنجاح الخطط التنموية 60

أضف إلى كل هذا فإن التحولات انعكست في إعادة صياغة الفكر الاقتصادي العالمي بنظرياته ومفاهيمه ومن أجل مواجهة التحديات الجديدة، نعطي هن الأهمية البالغة للفكر الاقتصادي عند مالك بن نبي من أجل العمل على كيفية الاستفادة منه، تحقيق غايات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعطاء أهمية للتنمية البشرية، أي إعطاء قيمة فعالة للعنصر البشري لتحقيق التنمية المتواصلة، لكن ما يلاحظ أن البلدان الناشئة لم تكن تضع قضايا التنمية البشرية والتنمية المتواصلة في أولويات مفاهيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق الحركية الاقتصادية في إطار تحديات عولمة الاقتصاد والإنتاج المتكافئ في الاقتصاد العالمي الجديد 61 وفي وقت متأخر من ثمانينيات القرن العشرين اتجهت عدة بلدان إلى هذا الجانب لإنشاء معاهد لإدارة والعلوم المتخصصة في الإدارة والتسيير وفتح مراكز بحوث متعددة تعل في

مواضيع هذا الميدان هذه الجهودات لم تعط النتائج المنتظرة منها، وهذا التأخر راجع إلى القصور في الوعي الاقتصادي وقصور تفسيرها واعتمادها على الحلول الجاهزة المستوردة لمشاكل الاقتصادية الموجودة في القارة الجنوبية.

يعتبر تحديد الإستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اختيارا بين إمكانيات بديلة تتنوع باختلاف البلدان المعنية فحسب الخبراء في الميدان الاقتصادي 62، فليس هناك برنامج إنمائي واحد يصلح لجميع البلدان، وما قد يكون ملائما وفعالا في بلد ما قد لا يكون كذلك في بلد آخر، أي يحتاج بلد إلى سياسات خاصة تلائم مميزاته ومشاكله وأهدافه، وتحديد الإستراتيجية العامة للتنمية مسألة في غاية الأهمية، وكذلك يركز بعض الاقتصاديين على أن تكون التنمية مبنية على أساس مجموعة من الإجراءات أو الشروط 63 وهو أهمها تحديد المشروع الاجتماعي والعمل على تحقيق توازن وتكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص بما يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2- اقتصاد التنمية في البلدان الناشئة: يتلزم معنى العولمة في مضمار الإنتاج، التبادل المادي مع معنى الانتقال في المجال الوطني إلى المجال الكوني، غير أنه ينطوي على تعيين زمني أيضا، ما بعد الدولة الوطنية التي أنجبها العصر الحديث إطارا كيانيا لصناعة أهم وقائع التقدم الاقتصادي 64، فليست العولمة سوى السيطرة الاقتصادية لمحور القوة على سائر الاقتصاديات الناشئة، بمفهومها الحالي هي الدرجة العالية في علاقات التبعية والهيمنة الاقتصادية، هي كما يرى مروجوها فلحظة الانتصار للنظام الرأسمالي العالمي وهي نظام يبتلع اقتصاديات البلدان الناشئة 65، عن طريق المنظمة العالمية للتجارة والهيئات المالية الدولية.

وكما أشرنا إليه فان المشكلة التي تطرأ بالنسبة للبلدان الناشئة ليست مشكلة اقتصادية بالمفهوم الضيق للمصطلح، ولكنها مشكلة نفسية وثقافية قبل أن تكون اقتصادية، فعلاقات الديناميكية الاجتماعية هي التي تفرق بين بلد متطور وبلد ناشئ، لأن التنمية حاليا محدود بمجال جغرافي وهي تعكس مجالا ثقافيا معيناً، فالتنمية بمفهومها لدى البلدان الناشئة هي المادة والتكدس -في الواقع العلمي- وهي تنمية قاصرة لأن المنهج المستخدم في عملية التنمية يتضمن الأشياء والإنسان وكان ينقصه البعد الخاص بالأفكار.

فالواقع إن المجتمع الذي لا ينتج أفكاره الخاصة الموجودة لا يمكنه أن يصنع إنتاجه الاستهلاكي ولا أدواته الخاصة بالتجهيز، إن العملية الاقتصادية ليست مجرد أموال وخبرة وتنظيم بل هي قبل ذلك ترتبط بأجهزة نفسية في المعادلة الشخصية لدى الفرد الذي يفكر في

الخطط وهو الذي ينفذها وهذه المعادلة ليست من المعطيات البسيطة التي تجده تلقائيا في الجهاز الميكانيكي الذي نشتره، ولكنها شيء يكتسب جنبا إلى جنب مع تكوين الفرد وثقافته، هذا الجانب التربوي الذي ينقص البلدان الناشئة.

فالفضل الكبير لمعظم محاولات البناء في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعود إلى التناقص أو الانقسام الموجود لدى حياة الفرد أفقيا ورأسيا داخل البلدان الناشئة وعدم اختيار النموذج الذي من خلاله يمكن تعبئة الطاقات الاجتماعية وتتوحد حول الجهود في إطار من الفعالية الشاملة لتحقيق اقتصاد التنمية المستدامة، ولكن المشكل الذي يطرح في هذا الإطار هو مشكل القوت في البلدان الناشئة، قبل مشكل المواجهة للرأسمالية العالمية فمن الناحية النظرية لا يمكن تحقيق اقتصاد التنمية المستدامة بطريقة مستقلة عن اقتصاد متيمن لتحقيق اقتصاد القوت 66، إلا أن الاستثمار الاجتماعي كوسيلة للتنمية بالنسبة للبلدان الناشئة غير ممكن في ظل العولمة حسب البعض، فالقارة الشمالية التي تسيطر على ثروات القارة الجنوبية وورطتها في تصدير المشاريع الجاهزة مقابل السيطرة على المواد الأولية .

فالبلدان الناشئة أمامها أسلوبان لتحقيق اقتصاد التنمية إما الاعتماد على الاستثمار المالي بالوسائل المادية وهو استثمار كلاسيكي أثبتت البلدان الناشئة عدم نجاحها فيه وهنا يكمن المشكل أمام تدفق رؤوس الأموال بحيث سوف تصادف هذه البلدان مشكلة البحث عن الأموال من أجل الاستثمار والاعتماد على رأس المال في التراكم من أجل رفع متوسط الدخل الفردي، تكون مسألة بحث عن الأموال من أجل الاستثمار، فهناك قيم أخلاق اجتماعية وثقافية لا تستورد ولا تشتري وعلى المجتمعات العربية أن تصنع هذه القيم مثل التنمية، فهي تصنع مثلها مثل الباخرة، فالتخلف الاقتصادي مصدره التخلف الذهني وبطالة العقول فكل شيء ينتظر الانجاز داخل القارة الجنوبية، ولذلك لابد من استثمار السواعد والعقول والساعات والدقائق وكل شيء ينتظر الانجاز في البلدان الناشئة ولذلك لابد من استثمار السواعد والعقول والساعات والدقائق وكل شيء من التراب، لتحقيق الحركية الاقتصادية والاستثمار المالي لا يعتبر إاقضية تضاف إلى الاستثمار الاجتماعي

بيد أن أنماط التنمية تمثل نقطة التركيز الأساسية لفكرة النمو، فالنظرية الاقتصادية تبحث في كيفية الوصول إلى أعلى درجة للرفاهية الاقتصادية عن طريق الاستغلال الأمثل لمواد النادرة الاعتماد على العنصر البشري، في هذا الإطار يمكن أن نتكلم عن أنماط التنمية والمتمثلة في النمو المتوازن والذي يني أن عملية التنمية تبدأ بالقضاء على مشكلة ضيق

السوق فانخفاض الإنتاجية في البلدان الناشئة يترتب على انخفاض في الدخل ومن ثم انخفاض الحافز على الاستثمار⁶⁷ وبذلك تكون إستراتيجية النمو المتوازن تكمن في وضع برنامج استثماري يتوجه إلى المشروعات الصناعية، غير أن هناك طرح، آخر يرى أنه لتحقيق اقتصاد التنمية يجب الاعتماد على القدرة في اتخاذ القرارات وبصورة خاصة اتخاذ قرارات الاستثمار بأعلى فعالة ممكنة 68، ومهما يكن الأمر فإن الاستثمار سوف يخلق فرصاً أخرى للعمل والإنتاج، وبالتالي يشكل دفعا جديدا للتنمية المستدامة، وعلى هذا الأساسي فإن التكامل هو الطريق السليم لتأمين وتطوير النشاطات الاقتصادية من أجل تحقيق اقتصاد التنمية المنشود .

3- توجيه عناصر الإنتاج كالضرورة للتنمية: إن رأس المال لم يكن بعد في البلدان

الناشئة بالكيفية التي تم فيها في البلدان الصناعية، وعليه فالمشكل في البلدان الناشئة ذو طابع يختلف عن الوضع في البلدان المتطورة فرأس المال باعتباره آلة اجتماعية تنهض بالتقدم المادي لا يجب أن يكون آلة سياسية في يد رأسمالية كما يرى ماركس، ولذلك فإن توجيه رأس المال وهو لازال في طور التكوين في البلدان الناشئة لا تصل بالكم بل بالكيف بحيث يكون الأمر متعلقا بكل جزء من رأس المال، بمعنى أن يكون متحركا ويخلق معه عملا ونشاطا، أما الجانب الكمي فإنه يخص التوسع وتكوين رأس المال⁶⁹.

هذا التوجيه لرأس المال يمكن أن يلازمه توجيه العمل باعتباره الركن الأعظم في العملية الإنتاجية بحيث نجد العمل هو الذي يحدد مصير الأشياء في الإطار الاجتماعي، وذلك عن طريق العمل المنظم وتقسيم العمل وتوجيه العمل في مرحلة التكوين الاجتماعي كما يقر مالك بن نبي بمعنى سير الجهود الجماعية في اتجاه واحد بما في ذلك جهد التاجر وصاحب الحرفة والفلاح وجهود الدول في إطار المراقبة والتخطيط الشامل، وذلك من أجل تغيير وضع الإنسان في المحور الناشئ، وخلق بيئة جديدة له بحيث تنطلق هذه العملية من الإنسان ذاته باعتباره هو الذي يقوم بالعمل وباستخدام رأس المال وتوجيه ثقافة الفرد نعني بذلك الوعي الاقتصادي في هذا الإطار يمكن أن يشتق العمل معناه .

وهنا يمكن الإشارة إلى أنه لا يهمنا تموقع مالك بن نبي ضمن المفكرين الاقتصاديين بقدر ما يهمنا المواضيع التي تطرق لها وحاول أن يعطي العلاج لها ن التوجيه هو تجنب الإسراف في الجهد والوقت فإذا تم توجيه ثقافة الإنسان للوصول إلى وعيه الاقتصادي وإنشاء سلوكه الجديد ، وإنشاء سلوك جديد يمكن صنع إنسان التنمية حتى يمكنه التأثير في عالم الاقتصاد، فالإنسان يمكنه أن يؤثر في المجتمع بثلاث مؤثرات بفره، بعلمه وبماله، ولذلك يجب

توجيه الإنسان بالدرجة الأولى على اعتباره أنه المحور الأساسي في المنظومة الاقتصادية أي يجب أن تصنع الحضارة داخل الإنسان تبعاً لقانون التغيير الحضاري، بتوجيه الإنسان وبالمنطق العلمي نتفادى اللامعالية التي تميز إنسان القارة الجنوبية، بتوجيه الإنسان والعمل وتوجيه رأس المال تكون البلدان الناشئة استكملت الشروط الضرورية لبناء الاقتصاد المشترك المرغوب.

والملاحظ أن البلدان الناشئة تعاني من مشكلة تكوين رؤوس الأموال ونقص الميل إلى الادخار وعدم الاستعمال العقلاني للفائض الاقتصادي، بحيث يتم استغلال الفائض في قطاعات غير منتجة، ولذلك نجد النقص في رؤوس الأموال وبالتالي تلجأ هذه البلدان إلى تمويل الاستثمارات من مصادر خارجية، كما نجدها تعاني من انعدام الاستخدام الأمثل للقروض ومنه تجد نفسها أمام مشكلة المديونية وعلى هذا الأساس كان من الضروري العمل على توجيه عنصر رأس المال توجيهها سليماً.

أما في ما يخص إستراتيجية تطوير العنصر البشرية تنمية الموارد البشرية فيمكن أن تتبع طريق الارتقاء بالعلم والثقافة وتحويل العلم إلى معرفة تنظيمية تستخدم في التخطيط وتنمية الرقاب الذاتية وتعميق الشعور بالمسؤولية، تعزيز الفكر التنظيمي والتخطيطي، بالإضافة إلى تعبئة الطاقات الاجتماعية والاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة والوقت 70 واليوم تتمثل المهمة الأساسية لبناء عملية التنمية في تهيئة عوامل الإنتاج سواء تعلق الأمر بتهيئة رأس المال في المؤسسات الكبرى نظراً لأهميتها ووزنها 71 أو عوامل الإنتاج الأخرى وتجنيد أكبر لعنصر العمل.

4- التخطيط الدقيق كوسيلة للتنمية: إن برنامج التنمية في البلدان الناشئة فشلت بشكل كبير وما وقع بالقارة الجنوبية إلا دليل على ذلك، هذه البرامج المتعلقة بالتنمية لا يمكن أن يكتب لها النجاح في ظل الظروف الحالية التي تعيشها البلدان الناشئة إلا إذا تم رسم خطوط تنموية دقيقة تأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجه هذه البلدان بدأ بالتحديات الداخلية وبإصلاح الخلل الموجود داخل برامج التنمية، أضف إلى ذلك العوامل المشتركة لإنجاح المخططات التنموية فالتخطيط في البلدان الناشئة يجب أن يكون مبنياً على أساس أولويات التنمية والاستفادة من الفرص المتاحة في ظل العولمة، بحيث تكون مسجلة في منهجيته التخطيطية وفي خطته التقنية والاعتماد على أولويات الإنتاج الغذائي بغية إطعام جميع الأفواه حتى يتسنى لجميع السواعد العمل في إطار الاستثمار الاجتماعي وفرضياته، لأن التخطيط يفقد ككل معناه التقني، بدءاً من اللحظة التي تكون فيه الفكرة الرائدة مستوحاة من الخارج 72.

فهذا لا يكمن اعتباره تخطيطا بل مجرد مهارة، وخطط التنمية في البلدان الناشئة يجب أن تواجه الإصلاح الزراعي من جانبين فالأول هو تخصيص الأراضي لمهمة الإنتاج وفقا لمعطيات اقتصاد القوت واقتصاد التنمية من جهة ثانية، والجانب الثاني وضع جهاز فعال يحمي المساحات الزراعية المنتجة، فالتخطيط مظهر من مظاهر تعجيل الإقلاع الاقتصادي وهو جانب يخص الميدان الاقتصادي لتدارك التخلف بطرائق فنية متسارعة تسير تطورات العولمة .

وما يلاحظ في البلدان الناشئة أن التخطيط لا يعطي نفس النتائج لأن أفكار المخطط في جوهرها أفكار عقيمة، ولأن علم الاقتصاد كما يتصور مالك بن نبي لم يبرز عن الأحداث الاقتصادية بعملية تجريد صرفة وفقا للطريق الذي اتبعته الهندسة عندما وضعت مسلماتها الأساسية، فأدم سميث وضع له مبدأ المصلحة الفردية وحرية التصرف، وماركس وضع له مبدأ التسيير السلطاني والصراع الطبقي، فبعض البلدان الناشئة وضعت مخططات تنمية اشتراكية من حيث الأهداف ثم حددت طرائق تنفيذ طبقا لمناهج رأسمالية من حيث الوسائل وخصوصا في مجال الاستثمارات .

إن الإقلاع الاقتصادي يجب أن ينطلق من مخططات تنمية ترى الواقع الإنساني ببعده الاقتصادي وأي مخطط نفكر فيه بأفكار الآخرين ونحاول انجازه بوسائل غيرهم معرض للفشل من الناحية العملية، فالمشكلة لدى البلدان الناشئة يكمن في كيفية خلق شروط للإقلاع الاقتصادي وهذه الشروط هي شروط مشكلة التنمية في جوهرها 73، وقد تطرق الاقتصاديون إلى هذا المشكل وخصوصا فيما يخص شروط التخطيط في اقتصاد السوق، فالبلدان الناشئة يمكن أن تستثمر بقدر الوسائل المتاحة والمتمثلة في القطاع الفلاحي والمواد الأولية الخام ورأس المال الاجتماعي هذا الرصيد الاقتصادي لبلدان القارة الجنوبية، وكل قرض أو مساعدة من القارة الشمالية-محور الصناعة- لا يمكن أن تكون قاعدة يقوم على أساسها التخطيط، فالأمر يخص تحريك المال وتنشيطه من العمل والاستثمار وليس تكديس الثروة، فالمشكل متعلق بالمنهج الذي يحدد دور المال من أجل بناء الحياة الاقتصادية في إطار طابع شمولي وعادل لا في طابع إقطاعي وبذلك يكتمل توجيه رأس المال مع توجيه العمل لتحقيق الشروط الضرورية للإقلاع الاقتصادي، عن طريق التخطيط الدقيق وليس التخطيط الذي أشرنا إليه في التجارب السابقة، فالتخطيط موجود منذ 1974 وطبق في الاقتصاد الاشتراكي منذ 1920 ولكن برامج التخطيط لم تعط ثمارها في الميدان الاقتصادي داخل البلدان الناشئة للأسباب المذكورة آنفا .

لا يمكن لعملية التنمية أن تنجح إلا عن طريق المنهج التنظيمي والتخطيطي، وعن طريق التخطيط يمكن وضع البرامج الفعالة، وذلك لتجنب تكرار التجارب الفاشلة أو لمواجهة ما يعتذر ملاقاته بمزيد من الفعالية فالعالم المتقدم غلب عليه الطابع التنظيمي والتخطيطي، ولذلك ظهر لديهم مناهج لإصلاح وربط المؤسسات وهياكلها بالشروط التي تعمل فيها، والاستفادة من التجارب السابقة ومنهج الإصلاح المؤسساتي ومنهج الإدارة بالأهداف والمحاسبة بالنتائج، بالإضافة إلى عدد من التقنيات المساعدة في الإدارة، كذلك التحليل الاستراتيجي الذي يقوم على متابعة أسباب الفشل وأسباب النجاح، هذه الوسائل والأدوات التقنية في مراقبة ومتابعة تنفيذ الأعمال والخطط والبرامج تلعب دورا مكملا وضروريا لنجاح عملية التخطيط⁷⁴.

الختام:

يمكن ملاحظة أن الأمثلة المستخدمة في التحليل قديمة، لكن حينما ندرك أن الرؤية قد سبقت زمنها لن نشعر بعدها أننا ضيعنا شيئا، ولكن عمق المسألة التي كان بن نبي يركز عليها في بحثه عن السبل والوسائل الكفيلة بإنقاذ الكيان الحي الذي يبقى من الحضارة العربية، وهنا أريد أن نتكلم عن الإقلاع الاقتصادي، ولذلك لا يمكن الوقوف عند التفاصيل القديمة ولكن يجب التمعن والنظر في انسجام منهج مالك بن نبي ونوعية منطق واستدلاله، وبالتأكيد أنه سنخرج بفائدة وسيؤكد أيضا في نهاية المطاف إلى أي مدى جاءت التطورات التي عقبته أحكام مالك بن نبي وكذا الأحداث التي توالى بعد التحاليل التي قدمها لتؤكد استشرافاته ورؤاه المستقبلية .

وليس من قبيل المبالغة إذا أكدنا أنه لا يوجد اليوم في العالم العربي بلد متقدم، التأكيد هناك بلدان غنية لكن ليست ناتجا عن مجهود إبداعي وإنتاجي، كذلك الذي نراه في بلدان آسيا الجنوبية الشرقية أو كنتيجة نمو منتظم، كذلك الذي يعيشه اليابان منذ زمن، أو حركية اجتماعية كالتي استحوذت على أوروبا منذ قرنين، ولكن ذلك كله كان تتويجا عرضيا لمجموعة المداخل من مبيعات المحروقات الخام أو التوظيفات المالية، غير أنه وكما يعلم الجميع الثروة لا تعني التنمية. وقد لاحظ مالك بن نبي في تحليله لأصل هذه المفارقة في بلاد تمتلك موارد طبيعية بشرية هائلة ورقة جغرافية واسعة، ولكنها عاجزة تماما عن تركيبها واستخلاص الحركية فالديناميكية للإنتاج فالافتقار الذاتي فالقوة، فقد لاحظ أولا سببا ذا طابع نفسي حيث يرى أن الفرد في الدول الناشئة لم يجد في نفسه في وتقاليد الوسيلة الكافية لكي ينتزع نفسه من تورطه.

فالمعنى الاقتصادي لم يظفر في ضمير العالم العربي بنفس النمو الذي ظفر به في الغرب في ضمير الرجل المتحضر وفي حياته والحق أن الاقتصاد في الدول المتقدمة قد صار منذ قرون خلت ركيزة أساسية للحياة الاجتماعية وقانونا جوهريا لتنظيمها، أما في الدول الناشئة فقد ظل في مرحلة الاقتصاد الطبيعي غير المنظم فلم يقبل المجتمع الناشئ تحت تأثير احتياجاته الداخلية على أن يضع نظرية اقتصادية كما حدث في المجتمع الغربي حينما وضع نظرية كالأسمالية، انه لم يقبل على هذا بسبب ما انطوى عليه من نفسية خاصة بالزهد كمثّل أعلى منذ قرون، وأن فقها اقتصاديا يستلهم خطته ومفاهيمه من مثل كهذا ويصدر عنه لا يمكنه بداهة أن يعبر بنفس الدقة العلمية عن فكرة الحاجة الخاصة بالنظرية الماركسية، أو عن فكرة المنفعة الخاصة بالأسمالية فالزهد، المنفعة والحاجة ثلاث حقائق لا يمكنها أن تدخل في اطراد اجتماعي واحد وفي واقع اقتصادي واحد، فقد كان هناك إذا عنصر تنافس أساسي بين الأوضاع الشخصية الموروثة في البلدان الناشئة وبين المبنى التي وضعها الغرب ويضيف مالك بن نبي التفسير النفسي هذا إثباتا تاريخيا يخفف من شدة الواقع .

يمكن اعتبار أن الاقتصاد في الفكر البنيوي ليس فقط علما نتعلمه أو منحنيات بيانية وأرقام تتلاعب بها لأغراض ديماغوجية، ولكنه قبل كل شيء وعيا واستعدادا فكريا وسلوكيا أو بكلمة واحدة ثقافة، إن الاقتصاد ليس خارجا عن ذات الإنسان، بل هو جزء من جوهره وذاته، انه النتيجة الأساسية الأولى للظاهرة الاجتماعية والآلية التشاركية والترابطية وهو الصيغة النهائية الكاملة لعملية تداخل العلاقات الإنسانية لحظة التبادل بين البشر بهدف ضمان مصلحة كل فرد وللمحافظة على مصلحة الجميع، انه تراكيب ذهنية قبل أن يكون مسألة مواد أولية أو مال أو تكنولوجيا أو حصص في السوق .

إن الشيء الذي يمنع وسيحول دائما دون تقدم الدول الناشئة هو بالتحديد عدم التوافق بين التراكيب الذهنية التي يحملون منذ عهد مضي رغم بلائها وعجزها عن إحداث الحركة الاقتصادية، وبين بنى اقتصادية لن تكون فعالة ومنتجة إلا إذا توفر كل واحد على قيمة الحس المشترك وأدرك انه عنصر داخل حركية جماعية مثله في ذلك مثل عازف داخل جوق موسيقي . إن إهمال علماء الاقتصاد ورجال السياسة لمدلول مفهوم المعادلة الاجتماعية الخاصة بكل شعب في ظروف معينة، قد أدى إلى الورطة وإضاعة الوقت والاستدانة وتفويت فرص تاريخية خلال العقود الأخيرة .

لقد كان الاعتقاد وما زال سائدا، على أن الإقلاع الاقتصادي ما هو إلا مسألة أموال ومخططات وتعاون دولي، متجاهلين أن التراكيب الذهنية لهؤلاء والمعادلات الاجتماعية لؤلئك لم تكن على الدوام قابلة للتبادل، وأن الأفكار والذهنيات ليست من طبيعتها الحياد كما هو الشأن بالنسبة لعوامل الإنتاج ذات الجوهر المادي البحث كرؤوس الأموال والمواد الأولية والعتاد .

إن القضية كانت ولا زالت قضية تطعيم ثقافي للمجتمع يمكنه من خلال ذلك استعمال إمكانياته الذهنية والجسمية وبصورة عامة تجعل كل فرد فيه ينشط على أساس معادلة اجتماعية تؤهله لإنجاح أي مخطط اقتصادي مبني على سؤالين أساسيين لماذا نخطط؟ وكيف...؟

الحركية الاقتصادية ليست في هذه النظرية أو تلك الخاصة بعلم الاقتصاد بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي عام، ولن يحقق الاقتصاد فعاليته الكاملة إلا في إطار الشروط التي توفرها له تجربة اجتماعية معينة، إن أي مبدأ اقتصادي فعال إذا دخل في صراع مع معادلته الفردية التي تسيطر على المحيط الذي نريد تطبيقه فيه، لأمر يتعلق في بداية تجربة اجتماعية ما بحل المعادلة الاقتصادية فقط، ولكن يجب تكييفها مع معادلة فردية محددة .

إن مأساة العالم الناشئ نابعة من موقفه من الأشياء لا من طبيعة الأشياء ذاتها وعجزه عن ربط وإعادة بناء شبكة في العلاقات التي تفسخت من جراء التناحر والفتن والتفكك الاجتماعي، الاقتصادي، والسياسي .

أضف أن هذه الاقتصاديات يجب أن لا تعتمد على الاستثمار المالي لأنه سوف يؤدي بها إلى التبعية، يجب الاعتماد على الاستثمار الاجتماعي معتمدا في ذلك على المسلمة الثانية كل الأفواه يجب أن تأكل وكل السواعد يجب أن تعمل، بحيث إن الاقتصاد يسير وفق قوانينه الخاصة التي ليست بالضرورة رأسمالية أو ماركسية، ولذلك كان مالك بن نبي يرى أنه من الضرورة القيام بثورة ذهنية للدخول في العالم الجديد التي بدأت معالمه ترسم في الأفق ويرى بأن الشعوب التي لم تكتف ذاتيا لن يكون لها مقام في عالم أصبح فيه المكان مجالا حيويا والطاقات قيمة نادرة والضغط الايكولوجي قاعدة.

• مالك بن نبي يربط بين القيم الثقافية والأخلاقية والسلوك الاقتصادية للأفراد والمجتمعات .

• عملية التنمية لا يمكن أن تكون بغير الاهتمام بالتكوين والبحث العلمي خاصة في مجال الموارد البشرية وبعض المشاكل الاقتصادية يمكن علاجها عن طريق تحسين محيط العمل لتجاوز بعض التحديات الداخلية .

• مالك بن نبي يرى أنه لا يوجد مجال واسع في الأذهان للاجتهاد الاقتصادي ويؤكد على وجوب مراجعة وظيفة المال في الاقتصاد التي من خلالها يمكن أن يتضح للعالم الاقتصاد أنه يمكن إيجاد مناهج وطرائف تتعدى الليبرالية والمادية وذلك بالكشف عن أفاق جديدة في كيفية استغلال الطاقات الاجتماعية.

• يرى مالك بن نبي أن آراءه في الاقتصاد ما هي إلا محاولة لفك قيود وضعتها أفكار الاستعمار على مجال اجتهاد النخبة المثقفة، ولذلك وجب تصفية الأذهان من المعامل المقلد75.

مصادر ومراجع أخرى

- ناصر داداي عدون، شعيب شنوف، الحركة الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية، دار المحمدية العامة، 2003، الجزائر.

- شعيب شنوف، الحركة الاقتصادية عند مالك بن نبي وتحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.

- حازم البلاوي، على أبواب عصر جديد، ط2، بيروت، دار الشروق، 1987.

- عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- لعويسات جمال الدين، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار الهومة، الجزائر، 2000م.

- آدم سميث، ثروة الأمم، الجزء الثاني.

- فرانسيس فوكوياما، رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي، مركز الإمارات للدراسات الاقتصادية

- فضيل أبو النصر، العولمة والعالمية والنظام العالمي العادل، بيروت، 2000.

- مزيان عبد المجيد، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، الجزائر: المؤسسة الوطنية

للكتاب، 1988م.

صالح صالح، أو هام وتكاليف الانفتاح الليبرالي والعولمة القسرية، الجزائر: الدر الخلدونية، 1998م.

Aglieta Michel, globalisation financières, economica, paris,

Baniafonna Calixte, quelle Afrique dans la mondialisation économique, pierre fite, 1996

Malek bennabi, le problème des idées dans le monde musulman, édition elbay yinate, Alger, 1990

Jacques Adda, la mondialisation de l'économie, problèmes, casbah édition,1992

Lavol Danis, la mondialisation des industrialisation, paris,1997

الهوامش

- 1- نقصد بالتنمية هنا المصطلح المقابل ل: (development) باللغة الانجليزية، ونعني بهذا عملية نقل المجتمع من الوضع الاقتصادي والاجتماعي الناشئ، إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتقدم .
- بينما نقصد بالنمو المصطلح المقابل ل(Growth) وهو يعني تطور الكميات الاقتصادية المجمعة ضمن مرحلة طويلة.
- 2- استعملنا مصطلح البلدان الناشئة لأنه هو المتداول حاليا بدلا من المصطلحات التي كانت مستعملة سابقا مثل البلدان النامية والبلدان المتخلفة.
- 3- أنظر شعيب شنوف، الحركية الاقتصادية عند مالك بن نبي وتحديات العولمة، الفصل الأول، المبحث الثالث، المطلب الثالث، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.
- 4- بن أشنهو عبد اللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1981م، ص: 73.
- 5- استعملنا الحتمية من باب المشاكلة .
- 6- مالك بن المسلم في عالم الاقتصاد، دمشق: دار الفكر، 1976م، ص: 15.
- 7- عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 17.
- 8- أنظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ص: 18.
- 9- لعويصات جمال الدين، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار الهومة، الجزائر، 2000م، ص: 17.
- 10- جراد عبد العزيز، العلاقات الدولية، موفم للنشر، الجزائر، 1992م، ص: 27.
- 11- أنظر:
- بن نعمان أحمد، سمات الشخصية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988م، ص: 87 وما بعدها .
- ظواهر ممد التهامي وناصر دادي عون، القيادة والقيم بالمؤسسة حالة مؤسستين صناعيتين، العدد 51، السداسي الأول 2000.
- 12- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ص: 44 .
- 13- المرجع السابق، ص: 19.

- 14- أنظر: ناصر دادي عدون، دور التربية والتكوين في الاقتصاد عن طريق أس المال البشري، محاضرة أقيمت في الأيام الدراسية حول البيداغوجية، المركز الجامعي بالاغواط، 1 و2 ديسمبر 1997م بحث غير منشور
- 15- شاخت عالم اقتصاد ألماني
- 16- نفس المرجع السابق، ص: 21.
- 17- ناصر دادي عدون، أستاذ الاقتصاد بجامعة الجزائر، يرى أن مشروع مارشال وضع لإعادة بناء مختلف الدول الأوروبية المتضررة من الحرب العالمية الثانية والتي أصبحت بعضها قوى اقتصادية، كفرنسا وإنجلترا، فلماذا التركيز على ألمانيا، وهل ليس هناك أسباب اجتماعية ايجابية في الدولة الأخرى، ومن جهة أخرى فإن المشروع في ألمانيا كان نتيجة تركيز جهود قوى الحلفاء الثلاثة: فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل إعادة بناء ألمانيا لأهداف سياسية أيديولوجية، فعملية بناء ألمانيا تمت بتوفر عدة شروط، منها توفير رؤوس الأموال تكنولوجيا متطورة، وجهود سياسية مركزة بالإضافة إلى القاعدة الاجتماعية النفسية الثقافية التي كانت في الواقع معبأة قبل الحرب العالمية الثانية، وحتى قبل ح ع الأولى، والتي تميزت بخاصية الاستعلاء وروح الثأر، لهذا فعملية التعامل مع الظاهرة الألمانية أن صح القول يجب أن يكون بحذر شديد ويؤخذ في إطاره التاريخي الواقعي، رغم وجود الجانب الثقافي الاجتماعي الذي يرتبط بفكرة مالك بن نبي بشكل واضح.
- 18- بول أ. سامويلسون، علم الاقتصاد، الجزء السادس، ترجمت مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: ص: 166 .
- 19- نفس المرجع السابق ص: 167.
- 20- لعويسات جمال الدين، مرجع سابق ص: 75 .
- 21- أنظر شعيب شنوف، الحركة الاقتصادية عند مالك بن نبي وتحديات العولمة، الملحق رقم: 2.
- 22- مالك بن نبي، دور المسلم في الثلث الأخير من القرن العشرين، دمشق: دار الفكر، ص: 15.
- 23- مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية، دمشق: دار الفكر، ص: 16.
- 24- فكرة الاقتصاد الموحد تكون على أساس المنهج العلمي لا بوصفه مذهباً أيديولوجي، كما يمكن الإشارة إلى أن نفس التسمية استعملها سمير أمين.
- 25- جراد عبد العزيز، مرجع سابق ص:
- 26 - لعويسات جمال الدين، مرجع سابق، ص: 19.
- 27- بن أشهو عبد اللطيف مرجع سابق، ص: 113.

- 28- انظر: قسم التحرير، اتحاد المغرب العربي إمكانيات التكامل المهدورة وسراب الشراكة والقطرية، دراسات اقتصادية، العدد 2000، ص: 213 وما بعدها.
- 29- العامل المقلل، الذي يعمل به مالك بن نبي القابلية للاستعمار.
- 30 - Malek Bennabi, pour changer l'Algérie, société de communication, d'édition, Alger
- 31- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ص: 98 .
- 32- مالك بن نبي، المرجع السابق، ص: 42 .
- 33- مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية، دمشق: دار الفكر ص: 158 .
- 34- بن أشنهو عبد اللطيف، مرجع سابق، ص: 293 .
- 35- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ص: 99 .
- 36- بول أ، سام ويلسون، مرجع سابق، ص: 198 .
- 37- مالك بن نبي، مرجع سابق، ص: 62 .
- 38- جون نيف نقلا عن مالك بن نبي، المرجع السابق، ص: 63 .
- 39- أنظر نظرية الرأس المال البشري، (فيندلي، كيرز، كوفسكي)، لعويسات جمال الدين مرجع سابق، ص: 32 .
- 40- ناصر داداي عدون، مرجع سابق .
- 41- مالك بن نبي، مرجع سابق، ص: 69 .
- 42- آدم سميث، ثروة الأمم، الجزء الثاني، ص: 237 نقلا عن بن أشنهو عبد اللطيف، مرجع سابق، ص: 298 .
- 43- Malek ben nabi, pour changer l'Algérie .op .cit, p: 113 .
- 44- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ص: 78 .
- 45- لعويسات جمال الدين، مرجع سابق، ص: 32 .
- 46- انظر: طواهر محمد تهامي وناصر داداي عدون، مرجع سابق .
- 47- فرانسيس فوكوياما، رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي، مركز الامارات للدراسات الاقتصادية، العدد 5، ص 12 .
- 48- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ص 90 .
- 49- نقس المرجع السابق، ص: 72 .
- 50- مالك بن نبي، مرجع سابق، ص: 87 .
- 51- مالك بن نبي، بين الرشد والتهيه، دمشق: دار الفكر، ص: 177 .
- 52- نفس المرجع السابق، ص: 179 .

- 53-Malek ben nabi , pour changer l'Algérie ; op.cit , p: 17.
- 54- أنظر الماحق رقم: 01، السكان والتنمية .
- 55- لعويسات جمال الدين، مرجع سابق، ص: 19.
- 56- نفس المرجع السابق، ص: 20.
- 57- طه عبد العليم، هل يملك العرب رؤية إستراتيجية، العربي، العدد 485، ص: 32.
- 58- أي بقدر ما حققه كل بلد من إنتاج وتزويد السوق العالمية بالتجارة .
- 59- طه عبد العليم، مرجع سابق، ص: 40.
- 60- مالك بن نبي، شروط النهضة، ص: 133.
- 61- مالك بن نبي، المرجع السابق، ص: 115.
- 62- لعويسات جمال الدين، مرجع سابق، ص: 77.
- 63- نفسه، ص: 78.
- 64- مركز دراسات الوحدة العربية، العرب والعولمة، بيروت: نقلا عن المستقبل العربي، اعدد 1999، ص: 111.
- 65- أنظر شعيب شنوف، الحركة الاقتصادية عند مالك بن نبي وتحديات العولمة، الملحق 2، المنظمة العالمية للتجارة لنظام حوت - يبتلع اقتصاديات البلدان النامية.
- 66- مالك بن نبي، بين الرشاد والتهيه، دمشق: دار الفكر، ص: 183.
- 67- لعويسات جمال الدين مرجع سابق، ص: 41.
- 68- الفرق بين الرأي الأول والثاني، الأول نظرية النمو المتوازن يرى أن المشكل في ضيق السوق، أما الثاني يمثل نظرية النمو غير متوازن يرى بأن التنمية تتخذ شكل تركيز الموارد في عدد محدود من الأنشطة هو القطاع القائد.
- 69- مالك بن نبي، شروط النهضة، دمشق: دار الفكر، ص: 120 .
- 70- لعويسات جمال الدين، مرجع سابق، ص: 54.
- 71- دمدوم كمال، دور الصناعة الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر بإعادة الهيكلة، دراسات اقتصادية العدد 200 ن ص: 183.
- 72- مالك بن نبي، من اجل التغيير، دمشق. دار الفكر، ص: 33.
- 73- مالك بن نبي، بين الرشاد والتهيه، ص: 172.
- 74- أنظر ناصر داوي عدون، إستراتيجية المؤسسة الجزائرية اتجاه العولمة.
- 75- العامل المقلل يقصد به القابلية للاستعمار .

تقدير مخاطرة القرض البنكي وفق طريقة التنقيط دراسة حالة البنك الوطني الجزائري.

أ. بن عمر خالد

استاذ مساعد بجامعة امحمد بوقرة يومرداس

الملخص:

على الرغم من كثرة المحاولات لتغيير النماذج المعتمدة في تقدير مخاطر القروض في البنوك التجارية، إلا أنه تبين في الأخير أن تلك النماذج لا تغطي كل المتغيرات اللازمة للدراسة، لأنها تكتفي فقط بالمتغيرات التي تقيس المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على سداد ديونها. وبعد أن تأكدت البنوك من أن مشاكل إفلاس المؤسسات لا يرتبط فقط بالعوامل المالية، أصبحت بحاجة إلى أساليب جديدة تأخذ بعين الاعتبار كل العوامل اللازمة من أجل إتخاذ قرار أمثل بشأن تلك المؤسسات، عندئذ تم التوصل إلى طريقة تستجيب لتلك المطالب البنكية والتي تسمى بطريقة التنقيط.

لذلك تساهم هذه الدراسة في عرض طريقة التنقيط، حيث سيتم البدء بتعريفها. ونظرا للإنجازات العلمية الكثيرة لهذه الطريقة فإنه سيتم التعرض إلى أهم الأبحاث التي كانت بدايتها مع النماذج الأمريكية لتتسع إلى نماذج أخرى فرنسية، وحتى يتم الإلمام بإشكالية هذه الدراسة فإنه سيتم عرض الخطوات الأساسية لإعداد النماذج التنقيطية ثم تطبيق طريقة التنقيط على عينة من المؤسسات المقترضة من البنك الوطني الجزائري، وتنتهي هذه الدراسة بخاتمة تشتمل على أهم ما تم إستخلاصه من نتائج.

الكلمات المفتاح: مخاطرة القرض، التحليل التمييزي، التنقيط، المتغيرات الكمية والكيفية.

المقدمة:

إن أهم أوجه استعمالات النقود من طرف النظام البنكي تتمثل في منحها في شكل قروض، لأن البنوك لا تحصل على نقود من أجل الاحتفاظ بها وإنما تجمعها من أجل استعمالها في سد حاجيات زبائنها، هذه القروض تشكل في حقيقة الأمر النشاط الأساسي لها والغاية من وجودها والتي من دونها لا يمكن للبنك أن يصل إلى الأهداف التي يريد تحقيقها. وفي سبيل تحقيق أقصى الأرباح وتعظيم حصيله الفوائد فإن البنوك تحاول دائما أن تجد الاستخدام الأمثل لأموالها مستجيبة إلى العديد من الإعتبارات المالية كالربحية والمردودية وتفاذي حدوث إختلالات بين مدخلاتها المتمثلة في الودائع ومخرجاتها المتمثلة في القروض. لكن إقامة علاقة بين البنك كمقرض والفرد كمقرض يترتب عليها ظهور مصاعب تتمثل في عدم قدرة المقرض على تسديد ديونه وهو ما يسمى بمخاطرة القرض، وأمام كل هذه الصعوبات فإنه لا يمكن للبنك أن يمنح قروضا لزبائنه دون الأخذ بعين الإعتبار العمليات اللازمة له كي يتجنب التعرض لمثل هذه المخاطر.

ومن أجل تقليل هذه المخاطر فقد اعتمدت البنوك على طرق كلاسيكية حاولت من خلالها استخراج النسب التي تسمح بتشخيص الحالة المالية للزبون ومدى قدرته على تسديد ديونه، وعلى الرغم من أن هذه الطرق قد ساعدت البنوك كثيرا في تخفيف نسبة الخطأ في منح القروض، إلا أنه ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الستينات طريقة إحصائية جديدة تسمى بطريقة التنقيط، والتي تعتمد في عملها على نموذج خطي يحدد لكل مؤسسة نقطة خاصة بها ليتم مقارنتها مع النقطة الحرجة التي تفصل بين قراري قبول طلب الإقراض ورفضه.

وما يزيد من أهمية هذا الموضوع هو وجود نسبة معتبرة من الزبائن عديمي الملاءة المالية والتي تحمل البنوك قدرا من المخاطرة مؤثرة على توازنها. هذه النسبة تحتاج إلى دراسة دقيقة من أجل تقليصها إلى أدنى حد ممكن وبالتالي الحفاظ على توازن البنوك، إضافة إلى ذلك فإن الدراسات الإحصائية لم تعطى لها القدر الكافي من الأهمية في البنوك التجارية، كما أنه عند القيام بهذه الدراسة يمكن إعطاء صورة أوضح للتمييز بين الزبائن ذوي الملاءة المالية وعديمي الملاءة المالية، نظرا لأن هذه الطريقة تعتمد على معلومات كيفية إلى جانب المعلومات الكمية التي تكتفي بها الطرق الكلاسيكية.

ومن خلال طرق تسيير مخاطرة القرض من طرف البنوك، تبين أنه من الضروري تطوير هذا التسيير وتحسينه، لذلك كان الهدف من هذه الدراسة هو إدخال هذه التقنية إلى حيز التطبيق في البنوك التجارية وذلك من خلال إبراز الخطوات المتبعة لتطبيق طريقة التنقيط، بالإضافة إلى تحسيس البنوك التجارية بأهمية الإعتماد على الدراسات الإحصائية من أجل تقليل مخاطرة القرض.

وعلى ضوء هذا العرض يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الموالي: كيف يمكن للبنوك التجارية الاستفادة من النماذج التنقيطية من أجل تقدير أدق لمخاطرة القرض؟ ولتغطية نقاط هذا البحث، فإنه سيتم البدء بماهية طريقة التنقيط ثم تقديم أهم الدراسات والبحوث العلمية المنجزة حولها، ليتم الانتقال إلى الخطوات الأساسية لإعداد للنماذج التنقيطية. وحتى يكون هذا العمل أقرب إلى الواقع فإنه سيتم تطبيق طريقة التنقيط على عينة من المؤسسات المقترضة من البنك الوطني الجزائري.

1- تعريف طريقة التنقيط

تعتبر عملية دراسة ملفات الزبائن الخاصة بمنح القروض من بين العمليات الأساسية لدى البنوك التجارية، والتي تستدعي منها إلى حد كبير عناية تامة ودراسة شاملة لتلك الملفات، وذلك بهدف تقليص مخاطرة القرض إلى أدنى حد ممكن وهو ما يتطلب من البنوك البحث عن أنجع الطرق والوسائل والتقنيات لاستعمالها في تحليل ملفات زبائنها، لذلك فقد تم الوصول إلى طريقة إحصائية جديدة تسمى بطريقة التنقيط.

إذ تعد طريقة التنقيط أحد الأساليب الإحصائية التي تساعد البنوك التجارية في مواجهة مخاطرة القرض والتي تزيد من ثقتها في قرار منح القرض أو عدم منحه، وبصفة عامة يمكن تعريف طريقة التنقيط بأنها طريقة تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصة بكل زبون لتعبر عن درجة ملاءته المالية.

فطريقة التنقيط إذن، "هي طريقة إحصائية تنبئية لعجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم"1، وبصفة أدق "هي التقنية التي تحدد لكل طلب قرض نقطة قياسية لإحتمال إفلاس المقترض"2.

أساس طريقة التنقيط مبني على مبدأ التحليل التمييزي الذي يعمل على التصنيف بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، ولا يمكن لهذا التحليل أن يعمل دون إعداد نموذج ناتج عن معالجة قاعدة واسعة من المعلومات لعينة من المؤسسات، وذلك من أجل تقدير أدق لمخاطرة القرض البنكي.

إذ يمكن تعريف مخاطرة القرض بأنها "الاحتمال القائم بعدم قيام الطرف المقابل للمصرف بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف وبكافة الشروط والأوضاع في آجال الاستحقاق المتفق عليها مسبقاً"3.

كما يمكن تعريفها أنها "الخسائر المحتملة نتيجة رفض عملاء الإئتمان السداد أو عدم قدرتهم على سداد الدين بالكامل وفي الوقت المحدد"4.

فالمطلوب من طريقة التنقيط هو استخراج المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية للمؤسسة من بين المتغيرات الكلية المدروسة، مع ترجيح المتغيرات المستخرجة بمعاملات حسب درجتها التمييزية وذلك بهدف الحصول على علاقة خطية تمكن من تحديد النقطة النهائية Z لكل مؤسسة، ثم توضع تلك النقطة في سلم التنقيط لمقارنتها مع النقطة الحرجة لهذا السلم والمحسوبة مسبقا، ومن هذه المقارنة يسهل على البنك اتخاذ قرار منح القرض للزبون من عدمه وهو ما يجعل طريقة التنقيط كوسيلة تساهم في عملية اتخاذ القرار في البنك، ولكن مهما بلغت درجة فعالية النموذج المتحصل عليه في طريقة التنقيط، فإنه ينبغي على البنك أن يعترف أنه لا يمكن لهذه الطريقة أن تزيل مخاطرة القرض بصفة كلية، ولكنها تبقى دائما كأداة تساعد على تقليل تلك المخاطرة.

2 - أهم الدراسات حول طريقة التنقيط

الهدف الأساسي لطريقة التنقيط هو الحصول على نموذج بإمكانه التصنيف بين المؤسسات السليمة والعاجزة إلى أقسامها الأصلية وذلك بأدنى خطأ ممكن، ولتحقيق هذا الهدف أنجزت الكثير من الأعمال التي كانت بدايتها مع نماذج أمريكية منذ 1966 ثم اتسعت إلى نماذج أخرى فرنسية منذ سنوات السبعينات.

1-2 - الدراسات الأمريكية

نظرا للنتائج الإيجابية التي توصلت إليها مختلف الأبحاث الأمريكية، فقد أعطت دفعا كبيرا لاستعمال طريقة التنقيط من طرف البنوك التجارية، وذلك للكشف عن مدى قدرة المؤسسات عن الوفاء بديونها، ولإلقاء الضوء عن هذه الأعمال سيتم التعرض إليها عبر التسلسل الزمني.

2-1-1 - أعمال بافير W. Beaver

تعتبر تجربة بافير (W. Beaver 1966) أول المجهودات لوضع نموذج لطريقة التنقيط، حيث اعتمد في تجربته على تحليل أحادي البعد للنسب المالية المدروسة، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية البحتة، ولقد أجريت الدراسة على عينة من 158 مؤسسة من نفس القطاع، منها 79 مؤسسة سليمة و79 مؤسسة عاجزة، معتمدا في ذلك على المعلومات الخاصة بها خلال الفترة 1954-1964.

وبعد سحب العينة اختار بافير Beaver 30 نسبة مالية على أساس أنها الأكثر تعبيراً عن الوضعية المالية للمؤسسة، وتوصلت دراسته في الأخير إلى تحديد النسب الأكثر دلالة على الملاءة المالية، والتي تمكن من التنبؤ بحالة إفلاس المؤسسة بخمس سنوات قبل وقوعها، وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

$$X1 = \text{تدفق نقدي} / \text{مجموع الديون}$$

X2 = مجموع الديون / مجموع الأصول.

X3 = رأس المال العامل / مجموع الأصول.

ولكن هذه الدراسة لم تضع تلك النسب في نموذج خطي يسمح باستعمالها جملة واحدة، وإنما يتم استعمال كل نسبة بشكل مستقل عن النسب الأخرى، " وقد حققت هذه الدراسة نسبة تصنيف صحيح للمؤسسات تقدر بـ 87% لسنة واحدة قبل وقوع الإفلاس ونسبة 78% لخمس سنوات قبل الإفلاس "6.

2-1-1- أعمال ألتمان ED. Altman

يعتبر ألتمان (ED. Altman 1968) أول من اعتمد في دراسته على مبدأ التحليل التمييزي، حيث اهتمت تلك الدراسة بإظهار احتمال عدم التزام العميل بشروط الاقتراض. وقام ألتمان Altman بدراسة حول 66 مؤسسة تتراوح قيمة أصولها بين 1 مليون و25 مليون دولار، منها 33 مؤسسة سليمة و33 مؤسسة عاجزة مستخدما في ذلك 22 نسبة مالية مستخرجة من المعطيات الخاصة بها خلال الفترة 1946-1965. ولقد انتهت دراسته إلى بناء النموذج الآتي:

$$Z = 0,012. X1 + 0,014. X2 + 0,033. X3 + 0,006. X4 + 0,999. X5$$

بحيث:

X1 = رأس المال العامل / مجموع الأصول.

X2 = احتياطات / مجموع الأصول.

X3 = الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب / مجموع الأصول.

X4 = أموال خاصة / مجموع الديون.

X5 = رقم الأعمال الإجمالي / مجموع الأصول.

والتمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة حسب هذا النموذج يكون كالتالي:

- $Z \geq 2,67$: المؤسسة في حالة جيدة (سليمة).

- $Z \leq 1,81$: المؤسسة في طريقها إلى الإفلاس (عاجزة).

- $1,81 < Z < 2,675$: حالة المؤسسة غير متأكد منها.

اعتماد ألتمان Altman على مبدأ التحليل التمييزي كان له أثرا إيجابيا في الكشف عن الملاءمة المالية للمؤسسة، حيث حقق نمودجه نجاحا يقدر بـ 95% من التصنيف الصحيح بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، وبعد ظهور نمودجه شاع استعماله في الكثير من البنوك التجارية.

R. Edmister 3-1-2 أعمال إدميستر

قام إدميستر (R. Edmister 1972) 8 بدراسة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتجاوز قيمة أصولها 8000 دولار وتمحورت تجربته حول 87 مؤسسة مقترضة من " Small Business Administration " منها 42 مؤسسة سليمة و42 مؤسسة عاجزة.

ومن بين النسب المدروسة اختار النموذج 7 نسب فقط التي تعتبر الأكثر دلالة على الملاءة المالية وقد انتهت دراسته بوضع دالة التنقيط الآتية:

$$Z = 9,5 - 4,23. X_1 - 2,93. X_2 - 4,82. X_3 + 2,77. X_4 - 4,52. X_5 - 3,52. X_6 - 9,24. X_7.$$

وما يميز أعمال إدميستر Edmister هو أنه أدخل نظام الترميز على قيم متغيرات

النموذج والتي عرفها كما يلي:

جدول رقم 01 : قيم متغيرات نموذج إدميستر Edmister وفق نظام الترميز.

المتغيرات	الشرط	في حالة	في حالة عدم
X1	▪ تدفق نقدي/ ديون قصيرة الأجل > 0,05	1=X1	0=X1
X2	▪ أموال خاصة/رقم الأعمال < 0,07	1=X2	0=X2
X3	▪ [رقم الأعمال / مجموع المبيعات] / متوسط النسبة في القطاع > -0,02	1=X3	0=X3
X4	▪ [ديون قصيرة الأجل / أموال خاصة] / متوسط النسبة في القطاع < 0,48	1=X4	0=X4
X5	▪ [مخزونات / مجموع المبيعات] / متوسط النسبة في القطاع > 0,04	1=X5	0=X5
X6	▪ [قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة / دق أ] / متوسط النسبة في القطاع > 0,34	1=X6	0=X6
X7	▪ [قيم جاهزة / دق أ] / متوسط النسبة في القطاع > 0,20	1=X7	0=X7

المصدر: 9

وقد حققت أعمال إدميستر Edmister نسبة نجاح تقدر بـ 95%.

A. Bothy 4-1-2 أعمال بوذي

في سنة 1981 " ساهم بوذي Bothy في تطوير النماذج الخطية وتعديلها بشكل يجعلها أكثر نفعاً للبنوك التجارية "10 وكان الهدف من دراسته هو إزالة كل اختلاف بين النماذج المعتمدة في سوق الائتمان الإنجليزي والنماذج المستعملة في البنوك الأمريكية، ليصل في الأخير إلى نموذج مشترك فيما بينهما والمتمثل فيما يلي:

$$Z = 0.063 \cdot X1 + 0.92 \cdot X2 + 0.57 \cdot X3 + 0.014 \cdot X4.$$

بحيث:

- $X1$ = رأس المال العامل / مجموع الأصول.
- $X2$ = الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب / مجموع الأصول.
- $X3$ = الاحتمالات / مجموع الأصول.
- $X4$ = أموال خاصة / مجموع الديون "11.

J. Ahlson 5-1-2 أعمال أهلسون

اهتمت دراسات أهلسون (J. Ahlson 1980) بالنتيجة بمدى تعرض مشاريع المؤسسات للأزمات المالية، لذلك فقد استخدمت دراسته لإظهار احتمال عدم التزام العميل بشروط الائتمان في البنوك التجارية، ولقد انتهت دراسته إلى بناء نموذج على أساس المتغيرات الآتية:

- $X1$ = مجموع الأصول / الناتج القومي مقيماً بأسعار ثابتة.
- $X2$ = مجموع الديون / مجموع الأصول.
- $X3$ = رأس المال العامل / مجموع الأصول.
- $X4$ = النتيجة الصافية / مجموع الأصول.
- $X5 = 1$: إذا كان مجموع الديون > مجموع الأصول.
- $X5 = 0$: إذا كان مجموع الديون < مجموع الأصول.
- $X6 = 1$: إذا كانت النتيجة < 0.
- $X6 = 0$: إذا كانت النتيجة > 0.

وتوصلت دراسته إلى النتائج الموالية:

- هناك أربعة عوامل لها دلالة إحصائية على وجود احتمال فشل مشروع المؤسسة وهي: حجم المؤسسة، قياس الأداء، قياس الهيكل المالي، قياس السيولة الجارية.
- الانحراف المعياري للنسب لدى الشركات المفلسة أكبر من الانحراف المعياري للنسب لدى الشركات الناجحة.

2-2- الدراسات الفرنسية

بعد نجاحات الأمريكيين في إعداد نماذج التنقيط، تبعتها دراسات أخرى فرنسية، حيث عملت هذه الأخيرة منذ سنة 1976 على تطوير وتعديل تلك النماذج. ونظرا لكثرة الأبحاث الفرنسية فإنه سيتم التعرض لأهمها فقط وذلك حسب تسلسلها الزمني.

2-2-1- أعمال كولون Collongnes Y

قام كولون (Y. Collongnes 1977) بوضع نموذجين وهذا بعد أن أخذ عينة من 70 مؤسسة بصفة عشوائية من نفس قطاع النشاط، 35 منها في حالة جيدة و35 أخرى في حالة عجز، وطبق عليها 19 نسبة، ثم انتهت إلى اختيار خمس نسب مكونة للدالتين الآتيتين:

$$Z1 = 4,983. X1 + 60,066. X2 - 11,8348. X3.$$

$$Z2 = 4,6159. X1 - 22. X4 - 1,9623. X5.$$

- $X1$ = مصاريف العمال / قيمة مضافة.
- $X2$ = مصاريف مالية / رقم الأعمال الإجمالي.
- $X3$ = رأس المال العامل الصافي / مجموع الميزانية.
- $X4$ = نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال الإجمالي.
- $X5$ = رأس المال العامل الصافي / المخزونات.
- التمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة حسب نموذج $Z1$ يكون كالآتي:
- " $Z1 < 5,455$: المؤسسة في حالة سليمة.
- " $Z1 \geq 5,455$: المؤسسة في حالة عجز.
- أما التصنيف حسب الدالة $Z2$ فهو كما يلي:
- " $Z2 < 3,0774$: المؤسسة في حالة سليمة.
- " $Z2 \geq 3,0774$: المؤسسة في حالة عجز "14.
- يمكن تلخيص نسب نجاح النموذجين السابقين في الجدول الآتي:

جدول رقم 02 : نسب التصنيف الصحيح لنموذجي كولون Y. Collongnes

نسب التصنيف الصحيح		عدد السنوات قبل الإفلاس
Z2	Z1	
% 96	% 94	1
% 75	% 84	2
% 57	% 69	3
% 64	% 59	4

المصدر: 15

2-2-2- أعمال كونان وهولدر Conan et Holder

الهدف الأساسي لأعمال كونان وهولدر (Conan et Holder 1979) 16 هو تحديد نموذج خاص لكل قطاع اقتصادي، بحيث يسمح كل نموذج بوضع نقطة لكل مؤسسة وذلك من أجل مقارنتها مع النقطة الحرجة حسب القطاع الذي ينتمي إليه ويسمح أيضا بتقدير مجال احتمال إفلاس المؤسسة.

حيث أجريت دراستها على عينتين جزئيتين من PME وPMI مكونتين لـ 190 مؤسسة كعدد إجمالي لها، وذلك بالاعتماد على المعلومات الخاصة بها خلال الفترة 1970-1975 مستخدمين في ذلك 50 نسبة مالية كقاعدة للدراسة، وكانت تلك المؤسسات مقسمة على قطاعات النشاط التالي: مؤسسات صناعية، مؤسسات تجارية، مؤسسات الأشغال العمومية، مؤسسات خدمية (نقل).

- المؤسسات الصناعية، والمتغيرات الأكثر دلالة على ملاءة المؤسسات الصناعية هي:

- $X1 =$ فائض الاستغلال الخام / مجموع الديون.
- $X2 =$ أموال دائمة / مجموع الأصول.
- $X3 =$ قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة / مجموع الأصول.
- $X4 =$ مصاريف مالية / رقم أعمال خارج الضريبة.
- $X5 =$ تكاليف العمال / قيمة مضافة.

من خلال المتغيرات السابقة تم تشكيل دالة التنقيط الآتية:

$$Z = 0,24 X1 + 0,22. X2 + 0,16. X3 - 0,87. X4 - 0,1. X5$$

- المؤسسات التجارية، إذ أن النسب المضافة للنموذج الخاص بالمؤسسات التجارية هي:

- $X6 =$ أموال خاصة / مجموع الميزانية.
- $X7 =$ فائض الاستغلال الخام / مجموع الميزانية.
- $X8 =$ احتياجات رأس المال العامل / رقم الأعمال خارج الضريبة.

ولقد انتهت دراسة هذه المتغيرات إلى بناء النموذج التالي:

$$Z = 0,0136. X2 + 0,0197. X3 + 0,034. X6 + 0,0185. X7 - 0,0185. X8 - 0,0122.$$

- مؤسسات الأشغال العمومية، والنموذج الخاص بمؤسسات الأشغال العمومية يتكون من النسب الآتية:

- $X9 =$ نتيجة صافية / مجموع الميزانية.
- $X10 =$ أصول متداولة / ديون قصيرة الأجل.

- X11 = موردون / مشتريات.
 - X12 = (فائض الاستغلال الخام- مصاريف مالية)/ مجموع الديون.
 - X13 = زبائن / رقم أعمال خارج الضريبة.
 - X14 = مصاريف مالية / رقم أعمال خارج الضريبة.
- وقد تم استخدام النسب السابقة لبناء النموذج الموالي:
- $$Z = 0,035. X9 + 0,00014. X10 + 0,0186. X11 + 0,0012. X12 - 0,0238. X13 - 0,1074. X14 - 0,0092.$$
- مؤسسات النقل، والنموذج المتحصل عليه هو:
- $$Z = 0,0098. X3 + 0,0177. X2 + 0,0496. X4 - 0,018. X8 - 0,1735. X15 - 0,0062.$$
- بحيث: X15 = مصاريف مالية / قيمة مضافة.

ويتم توظيف نتائج تلك النماذج لتصنيف المؤسسات في مختلف القطاعات وتحديد مجالات احتمال إفلاسها وذلك بالاستعانة بالجدول الآتي:

جدول رقم 03: العلاقة بين دالة التنقيط واحتمال إفلاس المؤسسات في مختلف القطاعات

حسب نموذج كونان وهولدر Conan et Holder .

النقل	الأشغال العمومية	التجارة	الصناعة	الحالات المختلفة
<ul style="list-style-type: none"> ▪ $Z \geq 0,25$ ▪ $Pr < 35\%$ 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ $Z \geq 0,5$ ▪ $Pr < 40\%$ 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ $Z \geq 0,2$ ▪ $Pr < 40\%$ 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ $Z \geq 9$ ▪ $Pr < 30\%$ 	وضعية جيدة
<ul style="list-style-type: none"> ▪ $-0,35 \leq Z < +0,25$ ▪ $35\% \leq Pr < +0,65$ 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ $-0,50 \leq Z < +0,5$ ▪ $40\% < Pr \leq 70\%$ 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ $-0,30 \leq Z < 0,20$ ▪ $35\% \leq Pr \leq 65\%$ 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ $4 \leq Z < 9$ ▪ $30\% \leq Pr < 65\%$ 	وضعية الحذر
<ul style="list-style-type: none"> ▪ $Z < -0,35$ ▪ $Pr > 65\%$ 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ $Z < -0,50$ ▪ $Pr > 70\%$ 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ $Z < -0,3$ ▪ $Pr > 65\%$ 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ $Z < 4$ ▪ $Pr > 65\%$ 	وضعية خطيرة

المصدر: 17

2-2-3 - نموذج بنك فرنسا

وضع البنك الفرنسي نموذجا يساعد البنوك التجارية في الكشف عن الملاءة المالية للمؤسسات المقترضة منها ويمثل هذا النموذج فيما يلي:

$$Z = -1,225. X1 + 2,003. X2 - 0,824. X3 + 5,221. X4 - 0,686. X5 - 1,164. X6 + 0,706. X7 + 1,408. X8 - 0,8544.$$

- X1 = مصاريف مالية / فائض الاستغلال الخام.
 - X2 = موارد دائمة / الأموال المستثمرة.
 - X3 = رقم الأعمال / مجموع الديون.
 - X4 = فائض الاستغلال الخام / رقم الأعمال خارج الضريبة.
 - X5 = ديون تجارية / المشتريات TTC.
 - X6 = معدل تغير القيمة المضافة.
 - X7 = (مخزونات - تسبيقات + حقوق تجارية) / المنتجات المباعة TTC.
 - X8 = الاستثمارات / القيمة المضافة "18.
 - التصنيف بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة وفق النموذج السابق يكون كالآتي:
 - $Z > 0,125$: حالة المؤسسة العادية (سليمة).
 - $Z < -0,25$: تحمل المؤسسة مؤشرات الإفلاس (عاجزة).
 - $0,125 \geq Z \geq -0,25$: حالة المؤسسة غير متأكد منها.
- وتوصل البنك المركزي الفرنسي إلى ربط علاقة بين مجالات نقاط المؤسسات Z واحتمال إفلاسها كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم 04: العلاقة بين دالة التنقيط واحتمال إفلاس المؤسسة حسب نموذج بنك فرنسا.

مجالات النقاط Z					
$Z > 1,25$	$Z \in]-0,125; 1,25]$	$Z \in]-0,25; -0,125]$	$Z \in]-0,875; -0,25]$	$Z \in]-1,875; -0,875]$	$Z < -1,875$
0,5%	1,8%	3,2%	7%	16,7%	30,4%
احتمال إفلاس المؤسسة قبل 3 سنوات					

المصدر: 19

3 - خطوات إعداد نموذج التنقيط

يتطلب إعداد نموذج التنقيط تحديد المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية وربطها بمعاملات ترجيح تتغير قيمتها حسب أهمية المتغير المرتبط به وتأخذ في الأخير شكل دالة خطية.

لتحقيق ذلك يجب دراسة قاعدة من المعلومات لعينة من المؤسسات التي تؤخذ بصفة عشوائية وتتكون من عينتين جزئيتين، الأولى للمؤسسات السليمة والثانية للمؤسسات العاجزة، على أن يتم معالجة تلك المعلومات وفق تقنية التحليل التمييزي الذي يحدد كل من متغيرات النموذج ومعاملاتها والنقطة الحرجة التي تفصل بين قراري الرفض والقبول، لتتمكن في الأخير من وضع نموذج يستعمل في تحديد النقطة النهائية لكل مؤسسة من العينة. ولا يتوقف العمل عند هذا الحد وإنما يجب اختبار النموذج على عينة مستقلة عن العينة المدروسة، وبصفة أدق فإنه لإعداد نموذج التنقيط يجب تتبع المراحل الموالية:

3-1 - بناء قاعدة المعطيات (المعينة)

المعينة هي أخذ جزء من عناصر المجتمع المقصود عن طريق السحب، وعادة ما تؤخذ هذه العينة بطريقة تسمح بالاستدلال حول عزم ومعالم المجتمع، ممثلة بذلك مرحلة أساسية لبناء النموذج الإحصائي.

فإذا تم سحب العينة على النحو الذي يسمح لها بتمثيل مجتمعها بشكل كاف، مع ملاحظة علاقات قوية بين عدد كبير من المتغيرات، يمكننا عندئذ أن نستخلص أن النتائج المتحصل عليها قابلة للتعميم.

وبعد سحب العينة تتطلب الدراسة تكوين العينات الجزئية الآتية:

- عينة الإنشاء، وهي العينة التي يتم على أساس معطياتها يتم استخراج نموذج التنقيط الأولية.

- عينة الإثبات، وهي العينة التي تفيد في التأكد من النتائج المتحصل عليها.

3-2 - التحليل التمييزي

التحليل التمييزي "هو تقنية إحصائية تسمح بتصنيف الأقسام المتجانسة للمجتمع بالاعتماد على معايير معينة، ولا يمكن لهذه التقنية أن تحقق ذلك إلا بعد معالجة قاعدة واسعة من المعلومات الخاصة بكل فرد من المجتمع، عندئذ يمكن لهذه العينة إدراج كل فرد من المجتمع إلى الصنف الذي ينتمي إليه"20.

تستعمل طريقة التحليل التمييزي في دراسة عينة من ملفات القروض التي تم دراستها من طرف البنك، وتتكون هذه العينة من مجموعتين جزئيتين، الأولى تمثل المؤسسات السليمة التي لم يتلقى البنك معها مشاكل في تسوية مستحقاتها، والثانية تمثل المؤسسات العاجزة التي لم تتمكن من الوفاء بديونها سواء بصفة كلية أو جزئية.

"يعمل هذا الأسلوب على استبعاد النسب التي لا تساعد على التمييز بين الشركات الفاشلة والشركات الناجحة الى ان يتم الوصول الى نسبة أو مجموعة من النسب تكون فيما

بينها توليفة خطية يمكنها أن تميز بين الشركات الفاشلة والشركات الناجحة وتعرف هذه التوليفة باسم دالة التمييز الخطية"21.

"ومن مزايا التحليل التمييزي أنه قادر على تحليل مجموعة كاملة من الخصائص التي تتميز بها المنشآت إضافة الى تحليل العلاقة بين هذه الخصائص"22، وتمر عملية التحليل التمييزي بالمراحل الموالية:

3-2-1- تحديد متغيرات النموذج

خطوة أولى للتحليل التمييزي، يلجأ البنك إلى فرز كل المعلومات الموجودة في ملفات زبائنه ويتم ترجمة تلك المعلومات إلى متغيرات تنقسم بين صنفين. يتمثل الصنف الأول في المتغيرات الكمية التي لها صفة رقمية وتظهر في شكل نسب مالية، أما الصنف الثاني فإنه يتمثل في المتغيرات الكيفية التي لا يمكن في الغالب إيجادها على شكل أرقام وإنما هي نوعية كقطاع النشاط والشكل القانوني للمؤسسة، وتم عملية اختيار المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية عن طريق تقنية خطوة بخطوة "Step wise"، والتي تعمل انطلاقاً من انحدار خطي متعدد الأبعاد يشمل كل المتغيرات الكمية والكيفية وذلك لتشكيل التابع Z.

مبدأ هذه التقنية يقوم على اختيار المتغيرات واحدة بواحدة، حيث يحتفظ كمتغيرة أولى بالتالي تعطي أكبر معامل ارتباط مع التابع. وتنجز بعد ذلك اختبار Student لإحصاء كل المتغيرات المستقلة مع التابع وعدم إدماج المتغيرات المختارة سابقاً، وتعمل هذه التقنية بصفة دورية إلى أن يتم تحديد كل متغيرات النموذج النهائية.

3-2-2- تحديد صيغة النموذج وحساب النقطة النهائية لكل مؤسسة

في هذه الخطوة يتم ربط كل متغير من المتغيرات المختارة لبناء النموذج بمعامل يسمى معامل الترجيح، حيث يعبر ذلك المعامل عن مدى دلالة المتغير المرتبط به على الملاءة المالية للمؤسسة، وبعد تحديد قيم المعاملات المرتبطة بمتغيرات النموذج، يمكن وضع دالة التنقيط في الشكل الآتي:

$$Z = \sum \alpha_i . R_i + \beta$$

- Ri: النسب أو المتغيرات المختارة لبناء النموذج.

- α_i : معامل الترجيح - β : ثابت.

3-2-3- تحديد النقطة الحرجة

بعد حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، يجب على البنك تحديد النقطة الحرجة التي تمثل النقطة الفاصلة بين قراري الرفض والقبول.

حساب النقطة النهائية يكون كالآتي: $Z = (n_0 Z_0 + n_1 Z_1) / (n_0 + n_1)$.

- Z_0 : متوسط نقاط n_0 من المؤسسات العاجزة.

- Z_1 : متوسط نقاط n_1 من المؤسسات السليمة.

بعد تحديد النقطة الحرجة يمكن تصنيف المؤسسات من خلال المقارنة بين النقطة النهائية لها والنقطة الحرجة وذلك كما يلي:

- مؤسسات سليمة، وهي المؤسسات التي تكون نقطتها النهائية أكبر أو تساوي من النقطة الحرجة.

- مؤسسات عاجزة، وهي المؤسسات التي تكون نقطتها النهائية أصغر تماماً من النقطة الحرجة.

3-3- اختبار دقة النموذج

لا يمكن استعمال نموذج التنقيط الذي تم التوصل إليه في الخطوة السابقة إلا بعد اختبار دقته ومعرفة مدى قدرته على تصنيف المؤسسات إلى أقسامها الأصلية، الأمر الذي يتطلب حساب مؤشر أساسي يسمى بنسبة التصنيف الصحيح، ولإجراء ذلك يتم الاستعانة بالجدول التالي:

جدول رقم 05: جدول معدلات التصنيف الصحيح.

المجموع	تصنيف المؤسسات حسب نتائج النموذج		تصنيف المؤسسات حسب حالتها الحقيقية
	مؤسسات عاجزة	مؤسسات سليمة	
$N_1 = a + b$	b	a	مؤسسات سليمة
$N_2 = c + d$	d	c	مؤسسات عاجزة

المصدر: 23

حيث:

- نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات السليمة هي: $t_1 = a / N_1$.

- نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات العاجزة هي: $t_2 = d / N_2$.

- نسبة التصنيف الصحيح لإجمالي المؤسسات هي: $T = (a + d) / (N_1 + N_2)$.

3-4- استعمال نموذج التنقيط في القرارات المستقبلية

بعد التأكد من صلاحية دالة التنقيط وتحديد النقطة الحرجة الفاصلة بين قرارى الرفض والقبول، يقوم البنك عندئذ بدراسة طلبات القروض الجديدة وذلك في ظل النتائج المتحصل عليها من التحليل التمييزي، وتوضع هذه الطريقة في خدمة المسؤولين عن تحليل المخاطرة

عند كل طلب جديد للإقراض، فكل عميل له نقطة نهائية أكبر من النقطة الحرجة يقبل طلبه ويمنح له القرض، أما العميل الذي لديه نقطة نهائية أصغر من النقطة الحرجة فإنه يعتبر كزبون عديم الملاءة المالية ويرفض طلبه. وبالتالي فإنه تسمح نتائج تحليل ملفات طلب الإقراض وفق طريقة التنقيط باتخاذ قرار منح القرض أو عدمه دون تردد²⁴.

4- تقدير مخاطرة القرض وفق طريقة التنقيط في البنك الوطني الجزائري

بعد تجميع بيانات حول القروض التي حصلت عليها عينة المؤسسات المدروسة من البنك الوطني الجزائري في سنة 2000، فقد تم بناء قاعدة معطيات لـ 165 مؤسسة، والتي على أساسها سيتم تقدير مخاطرة القرض وفق طريقة التنقيط وذلك باستخراج المتغيرات الأكثر دلالة على ملاءة المؤسسة من قائمة المتغيرات المدروسة، مع ترجيح المتغيرات المستخرجة بمعاملات حسب درجتها التمييزية، للحصول في الأخير على علاقة خطية تمكن من تحديد النقطة النهائية لكل مؤسسة.

4-1- تجزئة العينة

يتطلب بناء نماذج لطريقة التنقيط أن يتم تجزئة العينة المسحوبة إلى عينتين جزئيتين:
 - عينة الإنشاء، وهي العينة التي يتم على أساس معطياتها استخلاص نماذج مختلفة لطريقة التنقيط.
 - عينة الإثبات، وهي العينة التي تفيد في التأكد من فعالية النماذج المستخرجة من عينة الإنشاء.
 والجدول التالي يوضح توزيع عناصر العينة بين عيني الإنشاء والإثبات الجزئيتين:

جدول رقم 06: توزيع عناصر العينة بين عينة الإنشاء وعينة الإثبات

الفئات	عينة الإنشاء	عينة الإثبات	المجموع
مؤسسات سليمة	87	28	115
مؤسسات عاجزة	38	12	50
المجموع	125	40	165

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على المعطيات المحصل عليها من البنك الوطني الجزائري

4-2- تنظيم قاعدة المعطيات

بعد الحصول على المعطيات اللازمة في صورتها الأولية، تأتي مرحلة تنظيم المعطيات لجعلها في شكل يسمح بالدراسة، ويتم ذلك بالاستعانة بـ EXCEL لحساب قائمة النسب المالية

الواجب دراستها، مع تحويل متغيرات كمية إلى طبيعة رقمية. ومن أجل انتقاء المتغيرات الأكثر دلالة على وضعية المؤسسة، يتم الاستعانة أيضا بـ (Logiciel: SPSS8.0) وهو ما يسمح بتشكيل دالة التنقيط.

3-4 - انحدار خطوة بخطوة Step wise

طريقة خطوة بخطوة Step wise تتمثل في اختيار متغيرات النموذج واحدة بواحدة وذلك انطلاقا من انحدار متعدد مع كل المتغيرات، حيث تحتفظ كمتغيرة أولى بالتالي تعطي أكبر معامل ارتباط مع التابع Z، لتقوم بعد ذلك بإقصاء كل المتغيرات المستقلة عنه، ويتم ذلك عن طريق اختبار Student، وتستمر هذه العملية بصفة دورية إلى أن يتم تحديد كل متغيرات النموذج، والتي بإمكانها أن تعبر عن وضعية المؤسسة مستقبلا.

4-4 - تصنيف المؤسسات حسب دوال التنقيط

سيتم تصنيف المؤسسات باختلاف المتغيرات المعتمد عليها (كمية، كمية، كمية وكمية).

1-4-4 - تصنيف المؤسسات حسب المتغيرات الكمية

بعد استعمال برنامج SPSS8.0 لاستخراج انحدار خطوة بخطوة Step wise، تبين أن المتغيرات الأكثر دلالة على وضعية المؤسسة هي:

- R3 = أصول متداولة- مخزونات/ ديون قصيرة الأجل.
- R8 = أموال دائمة/ أصول ثابتة.
- R17 = ديون قصيرة الأجل/ مجموع الخصوم.
- R31 = قيمة مضافة/ رقم الأعمال.
- R39 = موردين/ مجموع المشتريات.
- R42 = نتيجة صافية/ رقم الأعمال.

وتدخل هذه المتغيرات في بناء دالة التنقيط الآتية:

$$Z_1 = 0,845 R_3 + 1,097 R_8 - 2,122 R_{17} + 0,937 R_{31} - 1,398 R_{39} + 2,403 R_{42} - 0,397.$$

بعد حساب نقطة كل مؤسسة Z₁ من عينة الإنشاء، يمكن حساب النقطة الحرجة Z* التي تسمح بالتمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، إذ يمكن حسابها كما يلي:

$$Z = \frac{n_0 \bar{Z}_0 + n_1 \bar{Z}_1}{n_0 + n_1}$$

علماء أن : - n₀ : عدد المؤسسات العاجزة في عينة الإنشاء.
- n₁ : عدد المؤسسات السليمة في عينة الإنشاء.

- \bar{Z}_0 : متوسط نقاط n0 مؤسسة عاجزة.

- \bar{Z}_1 : متوسط نقاط n1 مؤسسة سليمة.

النقطة الحرجة للدالة Z1 هي: $Z^* = 0,6324744$

- إذا كان $Z1 \leq 0,6324744$: تعتبر المؤسسة سليمة.

- إذا كان $Z1 > 0,6324744$: تعتبر المؤسسة عاجزة.

نتائج تصنيف المؤسسات وفق الدالة Z1 ملخصة في الجدول الآتي:

جدول رقم 07 : نتائج دالة التنقيط Z1

المجمو	تصنيف المؤسسات		الحالة الأصلية للمؤسسات	
	مؤسسات سليمة	مؤسسات عاجزة	مؤسسات سليمة	مؤسسات عاجزة
87	79 (90,80 %)	8 (9,20 %)	مؤسسات سليمة	عينة
38	6 (15,79 %)	32 (84,21 %)	مؤسسات عاجزة	الإنباء
نسبة التصنيف الصحيح			88,80 %	
28	24 (85,71 %)	4 (14,29 %)	مؤسسات سليمة	عينة
12	3 (25 %)	9 (75 %)	مؤسسات عاجزة	الإثبات
نسبة التصنيف الصحيح			82,5 %	

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على معالجة المعطيات المحصل عليها من البنك الوطني الجزائري

ففي عينة الإنشاء، حققت Z1 نسبة 88,80 % من التصنيف الصحيح، والناجحة عن تسجيل 79 مؤسسة سليمة في حالتها الأصلية من مجموع 87 مؤسسة أي بنسبة 90,80 %، وتسجيل 32 مؤسسة عاجزة في حالتها الأصلية من مجموع 38 مؤسسة أي بنسبة 84,21 % . أما في عينة الإثبات فقد أكدت Z1 على فعاليتها، لأنها تمكنت من تصنيف 33 مؤسسة في حالتها الأصلية منها 24 مؤسسة سليمة من أصل 28 مؤسسة و9 مؤسسات عاجزة من أصل 14 مؤسسة، وهو ما نتج عنه نسبة 82,5 % من التصنيف الصحيح.

2-4-4 - تصنيف المؤسسات حسب المتغيرات الكيفية

بعد القيام بالتحليل تبين أن المتغيرات الكيفية الأكثر دلالة على وضعية المؤسسة هي:

- AGENT: عمر المؤسسة.

والمودج المتحصل عليه هو: $Z2 = 0,151 \text{ AGENT} + 0,137$

النقطة الحرجة للدالة Z2 هي: $Z^* = 1.029$

- إذا كان $Z2 \leq 1.029$: تعتبر المؤسسة سليمة.

- إذا كان $Z2 > 1.029$: تعتبر المؤسسة عاجزة.

النتائج الكلية يمكن عرضها في الجدول الآتي:

جدول رقم 08 : نتائج دالة التنقيط Z2.

المجموع	تصنيف المؤسسات		الحالة الأصلية للمؤسسات	
	مؤسسات عاجزة	مؤسسات سليمة	مؤسسات سليمة	عينة الإنشاء
87	32 (36,78 %)	55 (63,22 %)	مؤسسات سليمة	عينة الإنشاء
38	27 (71,06 %)	11 (28,94 %)	مؤسسات عاجزة	
% 65,60			نسبة التصنيف الصحيح	
28	8 (28,57 %)	20 (71,43 %)	مؤسسات سليمة	عينة الإثبات
12	8 (66,66 %)	4 (33,34 %)	مؤسسات عاجزة	
% 70			نسبة التصنيف الصحيح	

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على معالجة المعطيات المحصل عليها من البنك الوطني الجزائري

ففي عينة الإنشاء، أخطأت الدالة Z2 في تصنيف 43 مؤسسة من مجموع 125 مؤسسة أي بنسبة 34,4 %، منها 32 مؤسسة سليمة من أصل 87 أي بنسبة 36,78 % و 11 مؤسسة عاجزة من أصل 38 مؤسسة أي بنسبة 28,94 %.

وفي عينة الإثبات فقد أكدت Z2 على قلة فعاليتها، لأنها سجلت نسبة 30 % من التصنيف الخاطيء للمؤسسات، بما في ذلك 8 مؤسسات سليمة تم تصنيفها كمؤسسات عاجزة و 4 مؤسسات عاجزة تم تصنيفها كمؤسسات سليمة.

4-4-3 - تصنيف المؤسسات حسب المتغيرات الكمية والكيفية

من بين 45 متغيرا كميًا و 10 متغيرات كيفية، استخرجت طريقة Step wise المتغيرات

الأكثر دلالة:

- R23 = رأس المال العامل / مخزونات.
 - R32 = قيم جاهزة/ ديون قصيرة الأجل.
 - R36 = مصاريف مالية/ رقم الأعمال.
 - R42 = نتيجة صافية/ رقم الأعمال.
 - AGENT: عمر المؤسسة.
 وتدخل هذه المتغيرات في بناء دالة التنقيط الآتية:

$$Z3 = 0,387 R23 + 0,141 R32 - 1,283 R36 + 2,217 R42 + 0,127 AGENT - 0,502.$$

 النقطة الحرجة للدالة Z3 هي: $Z^* = 0,74308$
 - إذا كان $Z3 \leq 0,74308$: تعتبر المؤسسة سليمة.
 - إذا كان $Z3 > 0,74308$: تعتبر المؤسسة عاجزة.
 نتائج تصنيف المؤسسات وفق الدالة Z3 ملخصة في الجدول الأتي :

جدول رقم 09: نتائج دالة التنقيط Z3 .

المجموع ع	تصنيف المؤسسات		الحالة الأصلية للمؤسسات	
	مؤسسات عاجزة	مؤسسات سليمة		
87	11 (12,65 %)	76 (87,35 %)	مؤسسات سليمة	عينة الإنشاء
38	31 (81,58 %)	7 (18,42 %)	مؤسسات عاجزة	
% 85,60			نسبة التصنيف الصحيح	
28	6 (21,43 %)	22 (78,57 %)	مؤسسات سليمة	عينة الإثبات
12	8 (66,66 %)	4 (33,34 %)	مؤسسات عاجزة	
% 75			نسبة التصنيف الصحيح	

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على معالجة المعطيات المحصل عليها من البنك الوطني الجزائري بلغت نسبة التصنيف الصحيح في عينة الإنشاء للدالة Z3 85,6 %، مسجلة 76 مؤسسة سليمة في حالتها الأصلية من مجموع 87 مؤسسة أي بنسبة 87,35 % و 31 مؤسسة عاجزة في حالتها الأصلية من مجموع 38 مؤسسة أي بنسبة 81,58 % . أما في عينة الإثبات، فقد حققت الدالة Z3

نسبة 75% من التصنيف الصحيح، حيث أخطأت في تصنيف 6 مؤسسات سليمة من مجموع 28 مؤسسة أي بنسبة 21,43% و 4 مؤسسات عاجزة من مجموع 12 مؤسسة أي بنسبة 33,34%.

4-5- تقييم نتائج طريقة التنقيط

من أجل تقييم نتائج طريقة التنقيط، فإنه ينبغي مقارنتها مع نتائج الطريقة المتبعة في البنك والملخصة في الجدول الموالي:

جدول رقم 10: نسبة التصنيف الصحيح للطريقة المتبعة في البنك

العدد الكلي لمؤسسات العينة المدروسة	عدد المؤسسات السليمة	عدد المؤسسات العاجزة	نسبة التصنيف الصحيح للطريقة المتبعة في البنك
● N = 165	● n1 = 115	● n2 = 50	● T = 115/165=69,69%

الجدول أدناه يلخص نتائج الطريقة المتبعة في البنك وطريقة التنقيط:

جدول رقم 11: نتائج المقارنة بين طريقة التنقيط والطريقة المتبعة في البنك

Z3	Z2	Z1	
% 83,03	% 66,67	% 87,27	نسب التصنيف الصحيح الكلية لطريقة التنقيط
% 69,69			نسبة التصنيف الصحيح للطريقة المتبعة في البنك
% 13,34	(-3,02)	% 17,58	فرق نسبة التصنيف
+	-	+	نتيجة المقارنة

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على معالجة المعطيات المحصل عليها من البنك الوطني الجزائري حيث أن: نسبة التصنيف الصحيح الكلية لطريقة التنقيط = (نسبة التصنيف الصحيح لعينة الإنشاء * حجم عينة الإنشاء) + (نسبة التصنيف الصحيح لعينة الإثبات * حجم عينة الإثبات) / عدد المؤسسات الكلية.

يتضح من الجدول السابق أن نسب التصنيف للنموذجين Z1 و Z3 أكبر من نسبة التصنيف الصحيح للطريقة المتبعة في البنك، وهو ما يستلزم أن تكون نتائج المقارنة لهذين النموذجين ذات إشارة موجبة، عندئذ يمكن الاستنتاج أن طريقة التنقيط تسمح بتقدير أدق لمخاطرة القرض من الطريقة المتبعة في البنك وبالتالي فإنه يتم اقتراح استعمال النموذجين Z1 و Z3 في تقدير مخاطرة القرض.

الختام

يتمثل الدور الأساسي للبنوك التجارية في عملية استقبال الودائع من جهة، وتقديمها في شكل قروض من جهة أخرى، تحقق البنوك من وراء هذه العملية فوائد لحسابها الخاص، لذلك فهي تسعى جاهدة إلى توطيد علاقتها بزبائنها، إلا أن المشكلة تكمن في احتمال عدم استرجاع المبالغ التي قامت بإقراضها كلياً أو جزئياً، وفي أوقاتها المحددة لها، وهو ما يولد مخاطرة القرض.

فمخاطرة القرض لا يمكن الحد منها كلياً، لذلك فإن تقديرها يعد عملاً أساسياً، لأنه يساعد البنوك من التقليل من حدتها إلى أدنى حد ممكن، ويتحقق ذلك باستعمال طرق عملية حديثة وفعالة، ومن بين هذه الطرق توجد طريقة تنقيط الزبائن.

وبعد القيام بهذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- نظراً لأن القروض والمخاطر معنيان مترادفان في النشاط المصرفي ولا يمكن عزلهما عن بعضهما البعض، فإنه عند قيام البنوك التجارية بمنح قروض لزبائنها، فإنها تتحمل مخاطرة ملازمة لها تسمى بمخاطرة القرض، والتي لا يمكن إلغاؤها بصفة نهائية وإنما التقليل من حدتها فقط.

- لا يتوقف نجاح البنوك على حجم القروض التي تمنحها فقط، بل أن نجاحها يعتمد أساساً على مواجهتها لمخاطر تلك القروض، والتي تعد أكبر تهديد تواجهه في نشاطها وعائقا كبيراً يقف أمامها عند قيامها بمختلف العمليات الائتمانية.

انطلاقاً من هذه النتائج يمكن تقديم جملة من الاقتراحات، التي تتلخص فيما يلي:

- ضرورة توفر كل المعطيات اللازمة في ملفات القروض، سواء كانت متغيرات كمية أو كيفية وذلك بهدف إعداد النموذج بشكل جيد وخال من العيوب والنقائص.

- بالنظر للعدد الكبير لملفات الزبائن المعالجة في عينة الدراسة، وحجم المعطيات الواجب تجميعها بالنسبة لكل زبون، يستوجب تجهيز البنك إن أراد استعمال النموذج المدروس بشبكة إعلام آلي، وهو يسهل عليه تخزين المعلومات الخاصة بكل زبون ومعالجتها بطريقة سريعة، وبالتالي ربح الوقت والجهد والتكلفة.

- نظراً للتغيرات المستمرة في المحيط الاقتصادي، والتكنولوجي، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على معطيات الزبائن، فإنه من الضروري قيام البنك بمراجعة مستمرة لنموذج التنقيط.

- ضرورة اعتماد البنوك على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطرة، بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة، وربح الوقت من جهة أخرى.

- يجب على البنك أن يهتم باختيار مسؤولي الائتمان ومندوبي الاستعلام، وذلك على أساس الخبرة والمهارة بما يسمح له بدراسة كل عملية ائتمانية بدقة سواء في مرحلة جمع المعلومات أو في معالجتها لمنح القروض أو في متابعة تنفيذ العملية الائتمانية. - في مجال الاستعلام عن زبائن البنوك وغيرهم من ذوي الصلة بالعملية الائتمانية، فإنه يجب استيفاء المعلومات المتعلقة بهم من مصادر موثوقة وكذا تنسيق التعاون بين أجهزة الاستعلام بالبنوك مع العناية بتحديد الاستعلامات وذلك بصفة دورية وعلى فترات زمنية تخدم متابعة العملية الائتمانية. وفي الختام، فإن هذه الدراسة تفتح المجال لدراسة محاور أخرى متعلقة بالموضوع، كاستخدام طريقة التنقيط في مجال القروض المقدمة للأفراد أو التوصل إلى نماذج خاصة بكل قطاع اقتصادي.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1- الكتب باللغة العربية:

- أمين عبد الله (خالد)، إطار إدارة المخاطرة الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2002.
- عبدالعزيز (أحمد)، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، المكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 1999.
- محمد محمود (عبد ربه محمد)، محاسبة التكليف- قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي- الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

2- الكتب باللغة الأجنبية:

- Bathory (Alexander), The analysis of credit, Mc grow-Hill book, London, 1987.
- Cohen (Elie), Analyse financière, Ed Economica, Paris, 1987..
- De-Coussergues (Sylvie), Gestion de la banque, Ed Dunod, Paris, 1995.
- Edighoffer (Jean René) et Morin (Etienne), Credit management- prevention et gestion d'impayés dans l'entreprise, Ed Nathan, Paris, 1993.
- Labadie (Axelle) et Rousseau (Olivier), Credit management- Gerer le risque credit, Ed Economica, Paris, 1996.
- Percie Dusert (Anne Marie), Risque et controle du risque, Ed Economica, Paris, 1999.
- Van Praag (Nicolas), Le credit management et credit scoring, Ed Economica, Paris, 1995.

ثانياً: المجلات والدوريات:

1- المجلات والدوريات باللغة الأجنبية:

▪ الرجبي (محمد تيسير عبد الحكيم)، استخدام النسب المالية في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الأردنية باستخدام التحليل التمييزي وتحليل اللوجت، المجلة العربية للعلوم الإدارية، الكويت، 2006.

▪ جهماني (عمر عيسى حسن)، مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك: دراسة ميدانية على القطاع المصرفي الأردني، مجلة الإدارة العامة، السعودية، 2001.

2- المجلات والدوريات باللغة الأجنبية:

- Altman (Edward), Financial ratio, Discriminant analysis and the prediction of business failure, The Journal of finance, 1968.
- Beaver (William), Financial ratio as predictors of failure, Journal of accounting research, 1966.
- Collangues (Yves), Ratios financières et prévision des faillites des PME, Revue banque, 1977.
- Conan (Jaque) et Holder (Michel), Variables explicatives de performance et contrôle de gestion dans les PME, CEREG Université Paris Dauphine, 1979.
- Edmister (Robert), An Empirical test of financial ratio, Analysis for small business failure prediction, Journal of finance and quantitative analysis, 1972.
- Guilot (Bernard), LA méthode des scores intérêts et limites, Revue banque, 1986.
- Kiff (John) and Morrow (Ron), Credit derivatives, Bank of Canada review, 2000.
- Nandi (Saikat), Valuation models for defaults-risky securities: An overview, Federal reserve bank of Atlanta economic review, 1998
- Ohlsen (James), financial ratios and the propabilistic prediction of bankruptcy, Journal of accounting research, 1980.

الهوامش:

1- A. Labadie et O. Rousseau, Credit management – Gerer le risque credit -, Ed Economica , Paris, 1996, p: 173 .

2 - A .M.Percie Dusert, Risque et controle de risque , Ed Economica, Paris, 1999 , p: 39 .

3- أحمد عبد العزيز، الائتمان المصرفي والتحليل الإئتماني، المكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 1999، ص 175.

4 - خالد أمين عبد الله، إطار إدارة المخاطرة الإئتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2002، ص 01.

5- W. Beaver, Financial ratios as predictors of failure , Journal of accounting research, 1966 .

- 6 - E . Cohen, Analyse financière, Ed Economica, Paris, 1987. p: 365.
- 7 - ED. Altman ,Financial ratios , Discriminant Analysis and the prediction of business failure ,The journal of finance 1968 .
- 8 - R .Edmister, An empirical of financial ratio analysis for small businness failure prediction ,Journal of finanace and quantitative analysis, 1972
- 9- Source Internet : cerefia.eco.univ-rennes1.fr
- 10 - محمد محمود عبد ربه محمد، محاسبة التكاليف- قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي،- الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ص: 86 .
- 11 - A . Bathory, The analysis of credit , Mc Grow –hill book , London, 1987, p: 107 .
- 12- J. Ohlson, Financial ratios and the probabilistic prediction of bankruptcy, Journal of accounting research, 1980 .
- 13- Y. Collongues, Ratios financières et prevision de faillite des PME , Revue banque , 1977.
- 14 - Edighoffer et E. Morin, Credit management- prevention et gestion d'impayés dans l'entreprise, Ed Nathan, Paris, 1993, p: 148
- 15 - Idem, p: 149
- 16- J. Conan et M. Holder , Variables explicatives de performance et contrôle de gestion dans les PME , CEREG Université paris dauphine ,1979 .
- 17 - J.R .Edighoffer et E. Morin , Op-cit, 1993, p: 149 .
- 18 - Idem, p :150 .
- 19 - Ibid, P 150.
- 20 - S. De-Coussergues, Gestion de la banque , Ed Dunod, Paris , 1995, p: 176 .
- 21 - محمد تيسير عبد الحكيم الرجبي، استخدام النسب المالية في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الأردنية باستخدام التحليل التمييزي وتحليل اللوجت، المجلة العربية للعلوم الإدارية، الكويت، 2006، ص160.
- 22 - عمر عيسى حسن جهماني، مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك:دراسة ميدانية على القطاع المصرفي الأردني، مجلة الادارة العامة، السعودية، 2001، ص75.
- 23- B.Guilot, LA méthode des scores intérets et limites, Revue banque, Paris, 1986, P:975.
- 24- N.Van Praag , Le credit management et le credit scoring , Ed Economica, Paris ,1995 , p: 44 .

الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على التجارة الخارجية للدول العربية

حسين عبد المطلب الأسرج

باحث إقتصادى - جامعة القاهرة

مقدمة

مع منتصف شهر سبتمبر من العام 2008 شهد الاقتصاد العالمي بصفة عامة، والأسواق المالية الدولية والوطنية بصفة خاصة، اضطرابات واختلالات لم يشهدها منذ الكساد العالمي الكبير الذي حدث في العام 1929. ولم تقتصر تلك الاضطرابات على أسواق النقد والمال والبورصات فقط ولكن اقترنت بإفلاس وانهيار العديد من المؤسسات المصرفية والمالية التي كان يشار إليها بالبنان⁽¹⁾، وقد بدأت تلك الانهيارات في الولايات المتحدة ثم تبعتها بعض المؤسسات المالية في أوروبا وخصوصا بريطانيا وألمانيا، كما طالت تداعياتها دولاً وأسواقاً ماليةً ومؤسساتٍ في أنحاءٍ عديدة من العالم ووضعت النظام المالي والمصرفي العالمي تحت المحك والتي جعلت مصداقية النظام الرأسمالي برتمه موضع تساؤل حتى من أقرب المؤمنين به في أوروبا والعالم . كما كشفت هذه الأزمة هشاشة المنظمات الدولية التي كانت مسؤولة عن مراقبة النظام المصرفي العالمي والتنبؤ بمشكلاته وعلاجها قبل استفحالها والتي تبين أنها كانت تراعي مصالح الدول الدائنة وتفرض شروطها القاسية على الدول النامية الفقيرة لإسترداد ديونها فقط ضاربة عرض الحائط كل الآثار الإجتماعية والإقتصادية والإنسانية التي قد تنجم عن هذه الشروط من فقر وبطالة وتضخم.

ولم تنج الإقتصادات العربية من آثار هذه الأزمة التي تمثلت بخسائر فادحة في البورصات العربية التي وصلت في بعضها الى أكثر من 50% من قيمتها، وضياع جزء كبير من الثروات العربية التي كانت مودعة لدى المؤسسات المالية التي افلست . كما أن هناك مؤسسات مالية عربية وصناديق سيادية أقامت دعاوى على مؤسسات مالية غربية لأنها نصحتها بالإستثمار في سوق العقار الأمريكي والتي كانت تعرف بأنه يتهاوى وفي مؤسسات مالية ومصرفية كانت تعرف أنها في طريقها الى الإفلاس والتعثر وبشراء أوراق مالية رديئة ومشتقات لا قيمة لها وديون غير قابلة للتحويل، كما أنه لا يعرف حتى الآن حجم الخسائر التي لحقت بالصناديق السيادية العربية وهي بلا شك كبيرة وفادحة .

كما انعكست هذه الأزمة على أسعار النفط التي هبطت بأكثر من 67% خلال فترة وجيزة (حيث شهد سعر برميل النفط تراجعاً حاداً لينخفض بأكثر من 100 دولار في ديسمبر 2008 مقارنة بما كان عليه في يولييه من نفس العام). مما جعل كثيراً من الدول العربية تعيد النظر في خططها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية ومساعداتها المالية .

وبشكل عام لا يعرف حتى الآن الحجم الحقيقي لهذه الأزمة والتي يتوقع لها أن تدخل الاقتصاد العالمي في ركود في الأجل القصير على أقل تقدير، وتغير كثيراً من المعادلات والمسلمات المرتبطة بالنظام الرأسمالي كسعر الفائدة التي هي ركن أساسي من أركانه وعلاجه الذاتي لمشكلاته والعصاة السحرية لتصحيح عثراته وأزماته واستعادة توازنه. وقد يتطور الأمر إلى إعادة الهيكلة الجذرية للنظام المالي العالمي ولمنظمات اتفاقية بريتون وودز.

مشكلة البحث

من بين الخطط الاقتصادية في الظروف العادية العمل على فتح أسواق جديدة للتصدير.. وبعد الأزمة المالية العالمية وتداعياتها المستمرة تكتسب هذه الخطط أهمية خاصة حيث تمثل الأسواق الجديدة بديلاً لمواجهة حالات الكساد والركود المتوقعة خلال الفترة المقبلة. فالأزمة المالية الحالية سوف ينتج عنها نوع من الانكماش في معدلات الطلب العالمي وسوف تصاب الأسواق بحالة من الركود سواء في دول الاتحاد الأوروبي أو أمريكا أو في آسيا. وعلى ذلك تستوجب هذه الأزمة وضع عدد من الآليات التي تبقى على معدل النمو الاقتصادي ولعل أهم هذه الآليات البحث عن أسواق بديلة وفرص تصديرية جديدة. ولا شك في أن الأزمة ستؤثر بشكل كبير على التجارة العربية وبخاصة حجم الصادرات العربية. ولهذا يجب على الدول العربية إعادة النظر في السياسات المتبعة وإعداد منظومة جيدة لتنمية هذا القطاع التي تبقى على معدل النمو الاقتصادي مرتفعة عن طريق العمل على حل المشكلات التي تعوق نمو الصادرات ورسم سياسات تنسيقية واضحة ومتكاملة بين مختلف الكيانات المؤسسية التي تؤثر على التصدير في الدول العربية.

هدف البحث

ولأن هذه الأزمة ما زالت تتفاعل في جنبات الاقتصاد العالمي ولم تضع أوزارها بعد فإننا نحاول هنا طرح تصور مبدئي لأبعاد وأثار هذه الأزمة على التجارة الخارجية للدول العربية بصفة عامة والصادرات العربية بصفة خاصة، وذلك من خلال دراسة أسبابها وتداعياتها العالمية، والسيناريوهات المستقبلية لهذه الأزمة، ومدخل تأثيرها على الاقتصادات العربية بصفة عامة والتجارة العربية بصفة خاصة، وكيفية مواجهة هذه الأزمة.

المبحث الأول: حقيقة وأبعاد الأزمة المالية في الاقتصاد العالمي

تعتبر الأزمة المالية⁽²⁾ التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ أغسطس 2007 من أسوأ الأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، خاصة بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من أثارها بشكل سريع وفعال .

وتأتي خطورة هذه الأزمة من كون انطلاقها كان من اقتصاد الولايات المتحدة الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، فيلاحظ أن نسبة الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إلى العالم تمثل حوالى 27.4% في عام 2006³ أي أن الناتج المحلي الأمريكي يشكل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي للعالم في حين بلغ سكان الولايات المتحدة الأمريكية نحو 4.58% من سكان العالم في عام 2006⁴. وكذلك تمثل الصادرات الأمريكية حوالى 8.6% من الصادرات العالمية، أما نصيبها في واردات العالم فقد بلغ 15.6% في عام 2006⁵. ويظهر كبر تأثير الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي بالنظر أيضا إلى نصيب أمريكا من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إذ حصلت على 12.7% منها في عام 2007 كما بلغت التدفقات الخارجة منها نحو 15.7% خلال نفس العام⁶. إضافة إلى ماسبق، فإن السوق المالية الأمريكية تحتل موقع القيادة للأسواق المالية العالمية،، لذا فإن أية مخاطر تتعرض لها هذه السوق تنتشر أثارها إلى باقي الأسواق المالية الأخرى بسرعة كبيرة. وفي ضوء المؤشرات السابق ذكرها لا يكون بمستغرب أن تعم الأزمة العالم أجمع إذا ما حدثت أزمة شاملة في الولايات المتحدة وتنتقل العدوى منها إلى الاقتصاد المعلوم. ولعل هذا هو سبب القول بأنه إذا عطست أمريكا فإن بقية دول العالم تصاب بالبرد.

ولم تقتصر الأزمة في الولايات المتحدة على قيم الأسهم بل شملت الاقتصاد الحقيقي برمته فهي أزمة اقتصادية بدأت منذ عدة سنوات ولا تزال في طور الاستفحال. أنها ليست حكومية فقط بل تمتد لتشمل الشركات والأفراد⁷.

1- أسباب الأزمة:

رغم أن الشرارة الأولى لهذه الأزمة بدأت في أغسطس 2007 وانفجرت في سبتمبر 2008 إلا أنها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام 200، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى حوالى 1% في منتصف 2003 وقام بتثبيتها حتى منتصف 2004⁸، كما توافرت أعداد كبيرة من المساكن نتيجة لانفجار فقاعة شركات الانترنت في ذلك الوقت، ثم أخذت قيمة المساكن ترتفع، فقد ارتفعت اسعار العقارات في الولايات المتحدة بحوالى 85%

خلال الفترة من 1997 إلى 2006 دون تغير يذكر في المتغيرات الأخرى المرتبطة بها مثل تكاليف البناء على سبيل المثال⁹. وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفراداً وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، وزادت وفقاً لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخل المنخفضة وغير القادرين على السداد، والمسماة بالقروض "متدنية الجودة"، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد، أو حتى الاستعلام عن هويتهم الائتمانية في معظم الأحوال¹⁰. ومنذ ذلك العام أخذت قيم العقارات وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بالارتفاع بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم خاصة في الولايات المتحدة حتى بات شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار في حين أن الأنشطة الأخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة معرضة للخسارة. وأقبل الأميركيون أفراداً وشركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار طويل الأجل أو المضاربة. واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف منحت قروضاً حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة. ومع بداية عام 2006 حدثت حالة من التشبع في سوق التمويل العقاري فارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى 5.25%، وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وازداد الأمر سوءاً بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك على عقارات من لم يستطيعوا السداد، لتصل إلى حوالي 93% وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم. وانتفخت الفقاعة العقارية حتى وصلت إلى ذروتها فانفجرت في صيف عام 2007 حيث هبطت قيمة العقارات ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة. ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة نتيجة عدم سداد المقترضين لقروضهم هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها. ولكن انهيار القيم لم يتوقف عند العقارات بل امتد إلى أسواق المالية وجميع القطاعات. بينما انفق الأفراد جميع مدخراتهم واقترضوا لشراء العقارات. وأدى انفجار الفقاعة العقارية إلى تراجع الاستهلاك اليومي وبالتالي إلى ظهور ملامح الكساد. فعلى سبيل المثال الديون الفردية

الأميركية الناجمة عن الأزمة العقارية تمثل 6.6 تريليونات دولار أي ما يعادل إيرادات النفط السعودية لمدة 55 سنة.¹¹

وقد ساهم في تفاقم المشكلة اتجاه البنوك المقدمة لهذه القروض لتوريق الديون العقارية (تم ذلك من خلال تجميع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات والشركات المالية والعقارية الأخرى، لتقوم الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدينين)، وذلك في محاولة للحد من المخاطر المترتبة عليها، وهو ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة وحول العالم. وبدأت الأزمة تتحرك ككرة الثلج وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية، وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي، ولكنها تتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتطول آثارها الاقتصاد في معظم دول العالم. ويمكن القول بأن أسباب نشوب الأزمة تعود إلى عدة عوامل رئيسية:

1. عوامل اقتصادية تخص الاقتصاد الأمريكي متمثلةً بعجز كبير للغاية في الميزانيات لا يمكن تحمله وسياسة مالية منفلتة سمحت بالحصول على قروض رخيصة لا تخضع للمحاذير اللازمة.¹²
2. ابتكار أدوات وآليات مالية ذكية تفتقد إلى أجهزة لضبطها مما أدى إلى إساءة تقدير المخاطر وفي نهاية المطاف إلى انهيار النظام من جراء نشوء فقاعة لأسعار العقارات المتزايدة كان لا بد من تفجيرها.
3. العامل النفسي، إذ فقد المستثمر الثقة في الأسواق بعد أزمة الرهونات العقارية، ولم يعد يصدق جدوى الآليات المالية الحديثة للقرن الحادي والعشرين مثل آليات تحويل القروض وتحويلها إلى سندات مركبة. بل وفقد أيضاً ثقته في قدرته على تقييم الدين بشكل حقيقي وفعال.

2- تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي

أكدت العديد من المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي أن أزمة الاقتصاد الأمريكي لن تنجو منها أي دولة من دول العالم، وأنها ستطول اقتصاد جميع الدول ولكن بنسب متفاوتة. وقد ظهرت تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي بوضوح خلال الفترة المنقضية من عام 2008، بشكل يؤكد أن العالم سيدفع ثمن التعافي من هذه الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثلت أهم تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي في الآتي:

• **تراجع التوقعات بشأن النمو في الاقتصاد العالمي:** ألقت الأزمة المالية العالمية بظلال من الشك على آفاق النمو الاقتصادي في البلدان النامية في الأمد القصيرة، ومن المرجح أن ينكمش

حجم التجارة العالمية للمرة الأولى منذ عام 1982. وقد أدى التباطؤ الحاد في الاقتصاد العالمي إلى تراجع أسعار السلع الأولية، منهياً بذلك فترة من الانتعاش التاريخي امتدت لخمس سنوات. ووفقاً لتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية 2009 الصادر عن البنك الدولي، فإن الاقتصاد العالمي يمر في الوقت الراهن بمرحلة انتقالية بعد فترة طويلة من النمو القوي - الذي قادته البلدان النامية - إلى حالة بالغة من عدم اليقين والغموض من جراء الآثار الشديدة التي ألحقتها الأزمة المالية في البلدان المتقدمة بالأسواق العالمية. ويتوقع التقرير أن ينمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة 2.5 في المائة في عام 2008 و 0.9 في المائة في عام 2009. ومن المرجح أن يبلغ معدل النمو في البلدان النامية 4.5 في المائة في العام القادم مقابل 7.9 في المائة في عام 2007، في حين ستشهد البلدان المرتفعة الدخل تحقيق نمو سلبي.¹³

• **خسارة وانهيار العديد من البنوك حول العالم** : تعرض العديد من البنوك حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة.

• **عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية**: أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار، دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر، والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى، بل ودفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات، علاوة على ما أحاط بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين.

• **أدت الأزمة إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم** (حوالي 25 بنك) لأكثر من 300 مليار دولار من قيمة أصولها، نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ 2007، الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة النقدية المتاحة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين، وهناك تقديرات بأن تصل القيمة إلى حوالي 400 مليار دولار بنهاية هذا العام.

وتشير الأرقام إلى أن الأزمة قد امتدت إلى مناطق مختلفة من العالم، ففي دول الاتحاد الأوروبي، وبرغم التوقعات التي سادت بعدم تأثرها بالأزمة إلا أن الواقع الفعلي أثبت مدى خطأ هذه التوقعات، خاصة مع انخفاض وتراجع أسعار العقارات في أوروبا. من ناحية أخرى أطلقت العديد من الشركات الأوروبية إشارات تحذيرية من تأثير الأزمة الأمريكية عليها، واتساع تأثير

الأزمة ليشمل قطاعات مثل صناعة السيارات والصناعات الدوائية وصناعات البناء. أما في الصين والهند فبرغم التفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة في الأسواق الصينية والهندية بأن يكون تأثير الأزمة على الأسواق الصينية ضئيلاً، إلا أن الواقع يؤكد حتمية تأثر الصين بهذه الأزمة بشكل واضح، وذلك لأن الصين تصدر حوالي 21% من صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. على صعيد آخر أثرت هذه الأزمة على الاقتصاد الياباني الذي شهد تراجعاً في النمو الاقتصادي، وعدم استقرار أسواق الأسهم، مما دفع البنك المركزي للإبقاء على معدل الفائدة منخفضاً عند 0.5%، كما تراجعت مبيعات الشركات المصدرة نتيجة لانخفاض الدولار، وانخفض إنتاج المصانع لأدنى مستوياته منذ خمس سنوات بمعدل 3.1%.¹⁴

3- تحليل عالمية الأزمة المالية

انتقلت عدوى الأزمة الأميركية إلى جميع أنحاء العالم مع ملاحظة أن نسبة التراجع لم تكن على وتيرة واحدة. وهبط المؤشر العام حتى في دول لا توجد فيها استثمارات أميركية في البورصة كالسعودية بنسبة تفوق هبوط المؤشر العام في بلدان أخرى لا تضع قيوداً على الاستثمارات الأجنبية ومن بينها الأميركية كأوروبا.¹⁵

ويمكن تحليل عالمية الأزمة المالية بالاعتماد على ثلاثة عوامل يتعلق العاملان الأول والثاني بمختلف بلدان العالم ويرتبط العامل الثالث بالدول التي تتبع سياستها النقدية نظام الصرف الثابت مقابل الدولار. وتصب جميع العوامل في محور واحد وهو فقدان الثقة بالسياسة الاقتصادية الأميركية.¹⁶

العامل الأول والأساس هو ظهور بؤابر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة - أعلن رسمياً عنه في نهاية عام 2008 - الذي ينعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية. فاقْتصاد الولايات المتحدة يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي كما سبق القول.

أما العامل الثاني فهو تعويض الخسارة حيث اعتاد بعض أصحاب رؤوس الأموال الاستثمار في عدة أسواق مالية في آن واحد. فإذا تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فإن أسهمهم في دولة أخرى قد لا تصيبها خسارة. وفي حالات معينة عندما تهبط أسهمهم في دولة ما فسوف يسحبون أموالهم المستثمرة في دولة أخرى لتعويض الخسارة أو لتفادي خسارة ثانية. وتتم عمليات السحب الجماعي في الساعات الأولى من اليوم الأول لخسارتهم.¹⁷

وفيما يتعلق **بالعامل الثالث** قيمته بالخوف من هبوط جديد وحاد لسعر صرف الدولار الأميركي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. وهبطت قيم الأسهم بين مطلع عام 1987 ومطلع عام

2008 في الولايات المتحدة سبع مرات بنسب عالية. وفي كل مرة يتراجع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأوروبية بسبب لجوء البنك المركزي الأميركي إلى تخفيض أسعار الفائدة¹⁸. وهذا التراجع يعني خسارة نقدية للاستثمارات بالدولار سواء في الولايات المتحدة أم خارجها. وتحدث هذه الخسارة أيضاً وبنفس النسبة في البلدان التي تعتمد عملاتها المحلية على سعر صرف ثابت أمام الدولار كما هو حال غالبية أقطار مجلس التعاون الخليجي. وعلى هذا الأساس فإن أية أزمة مالية في الولايات المتحدة تقود إلى سحب استثمارات من هذه الأقطار لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة كأوروبا وبلدان جنوب شرق آسيا.

4- السيناريوهات المحتملة للأزمة المالية العالمية:

لا شك في أن عمق الأضرار المتوقعة من الأزمة المالية يتوقف جزئياً على البعد الزمني لها. وقد اختلفت التكهنات عن طول مدة الأزمة، فهل سوف تستمر لشهور أم سنوات؟ فلا أحد يدري إجابة هذا السؤال على وجه التحديد. وقد تفاوتت التوقعات بشأن التطورات المحتملة في الأزمة المالية. وفي ضوء ذلك تم اللجوء إلى وضع البدائل والسيناريوهات عن طول فترة هذه الأزمة وفيما يلي عرض لهذه السيناريوهات:¹⁹

1- السيناريو المتفائل

إن الأزمات- ومن بينها هذه الأزمة التمويلية- تولد قلقاً نفسياً وذعراً لدى الأفراد والمجتمعات، مما ينتج عنه آثار أعمق من حجم المشكلة ذاتها. وللأثر النفسي في المجالات التمويلية مستتبعات كبيرة. وما من شك أن الآثار الوخيمة المشاهدة حالياً ترجع جزئياً إلى هذا الذعر. فإذا صح ذلك، وأن برامج العلاج الطارئة تتكافأ مع حجم المشكلة، وأنها سوف تتمكن من توفير السيولة الملائمة للقطاع التمويلي، وأنه سوف يتم وضع قواعد رقابية شاملة وفعالة، بحيث لا تتزايد الآثار السالبة على قطاعات الإنتاج العينية، إذا توافر كل ذلك فيكون البعد الزمني المتوقع في حدود ستة أشهر. وعلى الرغم من أن غالبية المحللين الاقتصاديين والماليين يتوقعون استمرار الأزمة لفترة زمنية أطول من ذلك، إلا أن الأيام اثبتت أن هذا البديل المتفائل غير ممكن التحقق.

2- السيناريو المتشائم

تردد كثيرا القول بأن الأزمة الحالية ربما تكون أسوأ من الكساد الكبير الذي ساد في العالم خلال 1929-1930. ومن ثم يتوقع أن تستمر لفترة عامين أو ثلاثة على الأقل. وقد يحدث هذا البديل إذا كانت المعلومات عن التعثر لم يفصح عنها كاملة بعد، وأن آثار ذلك سوف تمتد

إلى القطاعات العينية في صورة نقص استغلال للطاقات الانتاجية، وإغلاق بعض المصانع، وتسريح نسبة ملموسة من العمالة بحيث ترتفع معدات البطالة، وغير ذلك من مظاهر الركود الاقتصادي. ومما قد يطيل زمن الأزمة، أن يتحول الركود الاقتصادي المعلن عنه حالياً إلى ركود تضخمي، مما يجعل العلاج أصعب وفترته أطول. وهذا البديل هو ما اسفرت الأيام عن تحقيقه.

3- السيناريو الوسط

وبين التفاؤل الذي قد يكون مفرطاً، والتشاؤم الذي قد يكون قاتماً، تم تخيل بديل وسط، تستمر فيه الأزمة لفترة سنة واحدة، يتعافى بعدها الاقتصاد العالمي، مع اختلاف هذه الفترة من دولة إلى أخرى. والفترة المفترضة في هذا البديل طولها يسمح بظهور آثار السياسات العلاجية على الرغم من وجود فترات الإبطاء المعروفة في الاقتصاد (فترة تشخيص الأزمة، وفترة وصف العلاج، وفترة ظهور آثاره). ولا يخفى على أحد أن اختلاف طول فترة الأزمة يصاحبه آثار مختلفة ناتجة عن العدوى من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

المبحث الثاني: تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية مقدمة

انعكست الأزمة المالية الأميركية على معظم اقتصادات دول العالم حتى إنها أصبحت تلقب بالأزمة المالية العالمية. وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر سلباً بهذه الأزمة، بل في واقع الأمر قد تأثرت بالفعل. ومدى تأثر الدول العربية يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي.

هذا ينطبق بالطبع على دولنا العربية التي بدون شك سوف تتأثر بهذه الأزمة كما أنه من المتوقع أن تنخفض فيها وفقاً لذلك معدلات النمو الاقتصادي حيث بدلاً مما أصبحت تحققه خلال السنوات القليلة الماضية من معدلات نمو تصل إلى 6% في المتوسط يمكن أن تنخفض معدلات النمو إلى حدود 4.5% على أفضل تقدير. ويمكن تحديد القطاعات التي من المتوقع أن تتأثر بهذه الأزمة على سبيل المثال لا الحصر:²⁰

أولاً: الطلب على النفط ومستوى أسعاره. إن الاقتصاديات العربية في معظمها تعتمد على إنتاج وتصدير النفط.²¹ وقد أدت الأزمة إلى انخفاض سعر البترول بأكثر من 67% هذا إضافة إلى اضطرار دول الأوبك إلى تخفيف إنتاجها من النفط. ويعتبر هذا التأثير هو الأكبر للأزمة على الاقتصاديات العربية خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الإيرادات النفطية هي المصدر

الوحيد للدخل تقريباً في كثير من البلدان العربية مما يعني أن الإنفاق الحكومي وهو المحرك الأساسي للاقتصاد سوف يتأثر وفقاً لذلك.

ثانياً: الحصول على التمويل وتكاليفه. لاشك بأن الممارسات المصرفية الخاصة بمنح الائتمان وتكاليفه قد تتغير حيث سوف يكون هناك حرص أكبر في اختيار المقترضين والمشاريع القابلة للتمويل. كما أن تكاليف التمويل ستبقى مرتفعة نسبياً الأمر الذي قد يؤدي إلى ممارسات مصرفية أكثر حذراً وأكثر انتقائية.

ثالثاً: الاستثمارات الأجنبية. بالنسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فإن بيانات منظمة الأونكتاد تشير إلى أن هناك 21 دولة عربية استقطبت نحو 72.1 مليار دولار في عام 2007 مقابل 67.9 مليار دولار في عام 2006 مما يشير الي ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل نمو 6.2% وزيادة قيمتها 4.2 مليار دولار.²² وتوضح هذه التدفقات أن هناك عوامل جاذبه داخل العديد من الدول العربية وأن هناك علي الطرف الآخر عوامل دافعه خارجية وكل ذلك لا بد وأن يتأثر بشكل ملموس وملحوظ بالأزمة المالية العالمية ومتغيرات الأزمة الاقتصادية العالمية ويدفع لانخفاض التدفقات من العالم مما يحتم الاتفاق علي منظومة استثمارية عربية بديله. ووفقاً لبعض التقديرات فإن مثل هذا الانخفاض قد يصل إلى 30% مقارنة بالعام الماضي.²³

رابعاً: التجارة أيضاً متوقع لها أن تتأثر سلباً بهذه الأزمة بما يشمل مرافق التجارة من موانئ وقنوات مائية.

خامساً: تحويلات الأيدي العاملة. تحتل تحويلات العاملين في الخارج أهمية كبيرة في اقتصادات الدول العربية المستقبلية لها، حيث أنها تشكل أحد أهم مصادر التدفقات المالية الخارجية الواردة لهذه الدول، إذ تفوق قيمتها كثيراً قيمة كل ما يرد لها من تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ما يعني ان اليد العاملة العربية تساهم في شكل ملموس في التنمية الاقتصادية للدول العربية المستقبلية لتحويلاتهما من خلال تأمين التمويل للاستهلاك العائلي والاستثمار الخاص وتحسين مستوى الدخل وخلق فرص عمل جديدة. وقد بلغت قيمة تحويلات العاملين في الخارج إلى الدول العربية المستقبلية، بحسب احداث البيانات المتاحة، نحو 24 مليار دولار عام 2004، تعادل نحو 265% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول في السنة نفسها، ونحو 383% من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة لها من جميع المصادر، ونحو 28% من إجمالي

استثماراتها المحلية. من المتوقع أيضاً أن تتأثر سلباً حيث أن انكماش النشاط الاقتصادي من شأنه أن يمثل فرص عمل أقل ومستويات رواتب وأجور أدنى.²⁴

سادساً: أسواق الأوراق المالية. لا شك في أن البورصات هي أكثر المتأثرين عالمياً وعربياً بالأزمة المالية العالمية، وهي تعكس مختلف التفاعلات مع هذه الأزمة من ضعف أوضاع المؤسسات المالية المتضررة إلى التوقعات السلبية لأداء الاقتصاد بشكل عام وما يترتب عليه من ضعف أداء الشركات ومختلف القطاعات إضافة إلى صعوبة وارتفاع تكاليف التمويل. صحيح أن أسعار الأسهم عالمياً أو عربياً أقل من قيمة الشركات وأدائها حالياً لكن الأسعار في الواقع تعكس أيضاً توقعات قيم الشركات وأدائها في المستقبل على ضوء هذه الأزمة وما قد تسببه من تراجع وكساد الاقتصاد.²⁵ ويلاحظ أن القيمة السوقية للأسهم المتداولة في البورصات العربية قد ارتفعت إلى مستويات قياسية لتبلغ نحو 1339 مليار دولار في عام 2007 مقارنة²⁶ بنحو 148 مليار دولار في عام 2000²⁷ بما يعني تضاعف القيمة تسعة أضعاف في حين لم تتجاوز الزيادة في الشركات المتداولة الجديدة نسبة 50% مما يشير إلى المضاربات الحادة في هذه البورصات، وهو ما نتج عنه بالضرورة الانخفاضات الحادة في القيمة السوقية للأوراق المالية العربية وخسارتها في المتوسط نحو 50% على الأقل من قيمتها مع الأزمة المالية العالمية وما تعنيه من خسائر فادحة للشركات والصناديق الاستثمارية والافراد وكل ذلك يتطلب منظومة شاملة من المراجعات والتدقيق والاشراف والرقابة لأسواق المال وأعمالها ومعاملاتها.

في الواقع إن تداعيات هذه الأزمة لا تنحصر مثلما ذكرنا في هذه الجوانب فقط بل إن تأثيراتها تبدو بأنها سوف تكون أبعد بكثير على الصعيد العربي والعالمي. على الصعيد العربي فإن التأثيرات بعيدة المدى لهذه الأزمة يمكن أن تؤثر على سياسات الإصلاح وبخاصة تحرير القطاع المالي حيث من المتوقع أن يكون هناك على أثر هذه الأزمة مراجعة ويمكن إعادة نظر حول مدى ودرجة التحرير التي يمكن أن تكون مقبولة للنشطة المالية دون أن تؤدي إلى تعرض الدول المعنية إلى مخاطر مماثلة لما حصل خلال هذه الأزمة. طبعاً من ناحية زيادة الحرص والتحوط فإن مثل هذا الموقف يمكن أن يكون مطلوباً إلا أننا نخشى بأن يمثل ذلك ذرائع للتراجع عن الإصلاح المطلوب.

وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين من حيث مدى تأثيرها بالأزمة، وهي:²⁸

• **المجموعة الأولى:** هي الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية.

• **المجموعة الثانية:** وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة أو وفق المتوسطة ومنها مصر والأردن وتونس.

بالنسبة للمجموعة الأولى يلاحظ مايلي :

• إن صادراتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للدخل الوطني. وقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط من حوالي 150 دولارا للبرميل في شهر يوليو/تموز عام 2008 إلى حوالي 40 دولارا للبرميل في نهاية ديسمبر من نفس العام، أي بانخفاض بنسبة 67%. ومما لا شك فيه أن هذا الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الموازنات العامة القادمة وعلى معدلات النمو الاقتصادي، إذ إن معدلات النمو في النصف الثاني من العام 2008 والعام 2009 ستخضع مقارنة بمعدلات عام 2007 والنصف الأول من العام 2008.

• أن النشاط المالي لدول الخليج في العالم الخارجي كبير، حيث تم استثمار جزء لا يستهان به من عوائد النفط، وحيث يلاحظ أن دول الخليج أصبحت تمتلك صناديق ثروات سيادية تستثمر في الخارج خصوصا في الولايات المتحدة وأوروبا.²⁹ ومما لا شك فيه أن هناك بعض الصناديق التي يمكن أن تكون لها استثمارات في بعض المؤسسات المالية المتعثرة. وتشير بعض التقديرات إلى أن خسائر صناديق الثروات السيادية في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج تقدر بحوالي 4 مليارات دولار. وتقدر الاستثمارات العربية بالخارج بحوالي 2.4 تريليون دولار، وكما هو معلوم فإن هذه الاستثمارات مملوكة للحكومات والأفراد ولكن معظمها يعود لدول الخليج وسوف تتأثر تلك الاستثمارات بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها.

• أما بالنسبة للبورصات فإن حالة الخوف والفرع هي التي أصابت المستثمرين في العالم كله ابتداء من أميركا، حيث انهارت بورصة وول ستريت إلى بورصة إندونيسيا التي أغلقت أبوابها مرورا بالبورصات في معظم دول العالم ومنها إلى البورصات العربية وخصوصا الخليجية والمصرية.

أما بالنسبة لدول المجموعة الثانية فإن تأثيرها بالأزمة سيكون أقل من دول المجموعة الأولى باستثناء تأثر البورصات فسيكون في مستوى تأثر بورصات المجموعة الأولى.

ولا شك إن العديد من البلدان العربية في هذه المجموعة كمصر والأردن وسوريا يرتبط نموها الاقتصادي واستقرارها المالي بشكل كبير باقتصاديات دول الخليج العربية، فهي تعتمد في نموها الاقتصادي وحجم ميزانياتها المالية بشكل كبير على الاستثمارات والسياحة وفرص

العمل لمواطنيها القادمة من دول الخليج العربية، وبالتالي سوف تشهد توترا ماليا بسبب الأزمة المالية العالمية التي تتعرض لها بلدان كالإمارات العربية المتحدة والسعودية .فوفقا لتقديرات محللين مصريين، إن مصر تحصل على نصف تحويلاتها السنوية البالغة 6 مليارات دولار من رعاياها العاملين في دول الخليج والذين يقدر عددهم بـ 2 مليون، بينما يأتي 60 بالمئة من السياح إلى مصر من دول الخليج .واستفادت سوريا، من استثمارات دول الخليج في مشاريع بناء كبيرة ساهمت بكسر العزلة التي تفرضها الولايات المتحدة على دمشق، بينما يتلقى الأردن ما يقارب 2 مليار دولار من تحويلاته المصرفية من رعاياه العاملين في دول الخليج، بالإضافة إلى 500 مليون دولار تقدمها السعودية لوحدها بصيغة دعم مالي .

المبحث الثالث: تأثير الأزمة المالية على التجارة الخارجية للدول العربية

لا شك في أن الأزمة المالية الحالية وما تسببت فيه من حدوث ركود عالمي وانخفاض الطلب الأمريكي علي السلع المستوردة سواء في دول الاتحاد الأوروبي أو أمريكا أو في آسيا، سيؤثر بشكل كبير على حجم التجارة العربية وكل هذا يعني زيادة التحديات التي يواجهها المصدرون العرب، بالإضافة إلي انه مع انخفاض قيمة الدولار أمام اليورو قد يصبح التصدير إلي أوروبا أكثر تنافسية وهو يستدعي مزيد من التطوير في جودة المنتج العربي ووضوح استراتيجية جديدة للبحث عن سبل التواجد في هذه الأسواق والاستمرارية فيها والتأقلم عليها.

أولاً: أهمية التجارة الخارجية للاقتصاد العربي

تشارك الدول العربية في هدف تنمية تجارتها وهذا يتطلب العمل في اتجاهين أولهما تنشيط عرض المنتجات العربية من خلال تنويع القاعدة الانتاجية وتحسين الجودة والاهتمام بوسائل الترويج للمنتجات العربية، وثانيهما تنشيط جانب الطلب اما بتوسيع الأسواق القائمة أو بايجاد أسواق جديدة. وهذا يتطلب ازالة المعوقات التي تحول دون دخول المنتجات العربية الى هذه الأسواق. ويمكن تقسيم الدول العربية، وفقا لتنوع وطبيعة قاعدتها الانتاجية الى ثلاث مجموعات رئيسية:

المجموعة الأولى: تتميز بتنوع الى درجة ما في قاعدتها الانتاجية مع ارتفاع أهمية السلع الصناعية في صادراتها الإجمالية. وبالتالي تحتاج الى ازالة القيود أمام منتجاتها، أي أن التركيز في تنمية صادراتها يعتمد الى حد على تنشيط جانب الطلب .

المجموعة الثانية: تتميز في إنتاج وتصدير النفط. وتضم الدول العربية النفطية: وتوسعى هذه المجموعة الى تنوع قاعدتها الانتاجية وبالتالي العمل على تنشيط جانب العرض.

المجموعة الثالثة: تتميز بتخصصها في انتاج المواد الخام الزراعية أو المعدنية غير النفطية. وهذه المجموعة تسعى الى تطوير قاعدتها الانتاجية وتنويعها، وبالتالي تنشيط جانب العرض.

ويظهر التقسيم السابق أن الاقتصادات العربية تتكامل فيما بينها كمجموعات ولكنها تتنافس داخل كل مجموعة وهذا يعنى أنه يمكن التخفيف من حدة الأزمة المالية على التجارة العربية اذا تمت تحرير التجارة العربية على المستوى الكلى. فهناك مجموعة ترغب في تنوع قاعدتها الانتاجية وترغب أخرى في تحرير وتنشيط جانب الطلب. وترغب ثالثة في تنمية قاعدتها الانتاجية وتنويعها معا. الا أن اختلاف الأهداف يجعلها تتكامل فيما بينها ولا تتنافس، خاصة اذا ما وضعت في اطار استراتيجية عربية لتنمية التجارة العربية البينية، مما يمكن الدول العربية من تحقيق أهدافها التنموية المختلفة ووضعها في اطار تكاملى للمجموعة العربية.

تتضح أهمية التصدير في قدرته علي خلق فرص عمل جديدة، وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات، وجذب الاستثمار الخاص المحلى والأجنبي ومن ثم تحقيق معدلات نمو مطردة، كما يتضح من العرض التالى:

1- خلق فرص عمل جديدة

أكدت تجربة عدداً من الدول علي قدرة هذا قطاع التصدير على زيادة فرص العمل. فعلي سبيل المثال تمكنت عدة دول من شرق آسيا وهي اليابان وهونج كونج وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند من استخدام التوجه التصديري في توليد معدلات نمو مرتفعة وخلق فرص عمل جديدة مما ساعد علي انخفاض مستوى البطالة إلي مستويات متدنية. ولا شك فى أن قطاع للتصدير يمكن أن يلعب هذا الدور في الدول العربية، حيث تزايدت فرص العمل في القطاعات التي شهدت زيادة في صادراتها وزادت كفاءتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية كما ارتفعت أجور العمالة فيها مع ارتفاع نوعية وكفاءة العمالة.

2- إصلاح العجز في ميزان المدفوعات

تلعب الصادرات دوراً مباشراً في معالجة الخلل في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة علي التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف. لذا يجب خلق قاعدة جيدة لتنمية

الصادرات سواء السلعية أو الخدمية منها. حتى يحقق قطاع التصدير الهدف المأمول منه في توليد فرص عمل جديدة ومعالجة عجز الميزان التجاري.

3- جذب الاستثمار المحلي والأجنبي

يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلي أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير. فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة بالإضافة إلي الارتباط بالأسواق العالمية. حيث يسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج. ومن ثم يمكن القول أن الاستثمار يساهم في زيادة الإنتاجية وفي إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية. كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل علي جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة. وقد استطاعت بعض الصناعات في مصر على سبيل المثال مثل الحاصلات الزراعية والغزل والمنسوجات والمفروشات والملابس الجاهزة ومواد التشييد والبناء والحديد والصلب والصناعات الكيماوية والدوائية والمستلزمات الطبية أن تجذب قدراً جيداً من الاستثمارات.

4- تحقيق معدلات نمو مطردة

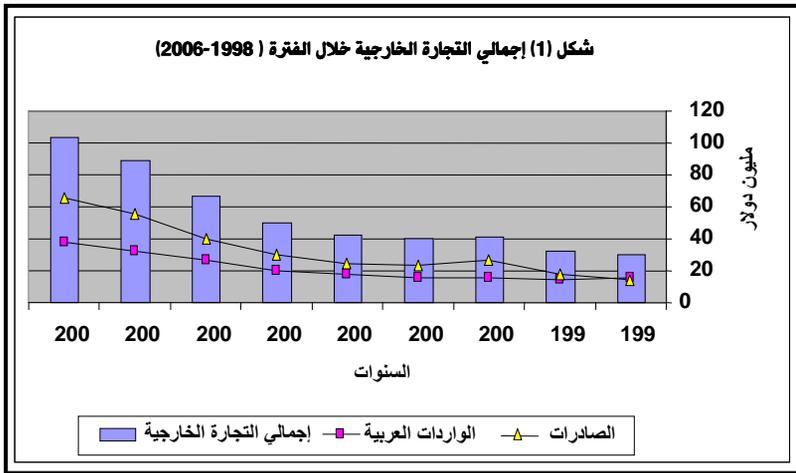
إن الاهتمام بالصادرات ينبع من وجود تحد رئيسي يواجه الاقتصاد العربي وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادي مطردة قادرة علي خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة³⁰ وتوفير مصادر بديلة للعملة الأجنبية. فهناك أساليب عديدة لتنوع مصادر العملات الأجنبية، ولكن لا يوجد سوى مصدر واحد وهو التصدير قادر علي خلق فرص عمل بالكم والاستمرارية المطلوبة لتحقيق معدلات نمو متواصلة ومرتفعة.

إن العلاقة بين التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية وجذب استثمارات محلية وأجنبية جديدة لا تتحقق إلا بعد فترة زمنية طويلة يتأكد المستثمر الأجنبي أو المحلي خلالها من استمرار التوجه التصديري من سنة بعد الأخرى. وعندما تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية توجّهت بلا رجعة للتصدير، وقتها فقط سوف توتي السياسة الاقتصادية التصديرية ثمارها في دعم التصدير وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ويكون هذا بمثابة خلق حلقة مفرغة حميدة بين الاستثمارات والصادرات تأتي بالمزيد من الصادرات مما يقوي من التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية.

ثانياً: تطور أداء التجارة العربية والبينية خلال الفترة (2006-1998)

1- تطور أداء التجارة العربية

يوضح الشكل رقم (1) تطور التجارة الخارجية للعالم العربي خلال الفترة (2006-1998) ويظهر منه تضاعف التجارة الخارجية العربية بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال الفترة (2006-1998) حيث ارتفعت من 303.6 مليار دولار في عام 1998 إلى حوالي 1032.6 مليار دولار في عام 2006 بمتوسط معدل نمو بلغ حوالي 16.5 في المائة خلال هذه الفترة.



ويلاحظ من الشكل رقم (1) ما يلي:

- تضاعف التجارة الخارجية العربية بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال الفترة (2006-1998) حيث ارتفعت من 303.6 مليار دولار في عام 1998 إلى حوالي 1032.6 مليار دولار في عام 2006 بمتوسط معدل نمو بلغ حوالي 16.5 في المائة خلال هذه الفترة.

2- تشير البيانات إلى الاتجاه التصاعدي في التجارة الخارجية العربية، كما تشير أيضاً إلى حدوث طفرة هائلة في حجم التجارة الخارجية العربية خلال الفترة (2006-2004) حيث ارتفعت من 666.9 مليار دولار في عام 2004 إلى حوالي 884.2 مليار دولار في عام 2005، أي بنسبة نمو بلغت 32.6 في المائة، واستمر هذا الارتفاع ليحقق أعلى مستوى له خلال الفترة (2006-1998) ليصل إلى حوالي 1032.6 مليار دولار في عام 2006 بمعدل نمو بلغ حوالي 16.7 في المائة مقارنة بالعام السابق. ويمكن إرجاع هذه الزيادة في التجارة الخارجية العربية إلى عدة أسباب يذكر منها ما يلي³¹:

• ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وزيادة الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي كان له أثر كبير على الصادرات العربية، إذ أن النفط من أهم مكونات الصادرات العربية وخاصة في الدول المصدرة الرئيسية للنفط. فكما هو موضح بالشكل (1)، يلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات العربية بمتوسط معدل نمو بلغ حوالي 20.4 في المائة خلال الفترة (1998-2006) لتصل إلى نحو 659.6 مليار دولار في عام 2006 مقابل 149.6 مليار دولار في عام 1998. وقد أدت زيادة قيمة الصادرات النفطية العربية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط الخام وكمياته المصدرة إلى زيادة قيمة الصادرات العربية الإجمالية من حوالي 559.2 مليار دولار في عام 2005 إلى 659.6 مليار دولار في عام 2006 أي بنمو نسبته 18 في المائة غير أن ذلك كان أقل من النمو الذي تحقق في عام 2005 والبالغ 39.6 في المائة. ولقد ساهم في هذا التراجع بشكل أساسي تباطؤ وتيرة نمو أسعار النفط الخام في عام 2006 عن مستوى نموها القياسي في عام 2005. ويلاحظ زيادة حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية من 2.7 في المائة في عام 1998 إلى 5.5 في المائة في عام 2006. وتجدر الإشارة إلى أن صادرات السعودية والإمارات شكلت حوالي 52.5 في المائة من قيمة الصادرات العربية الإجمالية في عام 2006.³²

• ارتفاع قيمة الواردات العربية، حيث يشير الشكل (1) إلى ارتفاع قيمة الواردات العربية بمتوسط معدل نمو بلغ 11.7 في المائة خلال الفترة (1998-2006) لتصل إلى نحو 373 مليار دولار في عام 2006 مقابل 154 مليار دولار في عام 1998. وارتفعت بنحو 14.7 في المائة في عام 2006 مقارنة بالعام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن واردات السعودية والإمارات شكلت حوالي 39.5 في المائة من قيمة الواردات العربية الإجمالية في عام 2006.³³

• ويلاحظ زيادة حصة الواردات العربية في الواردات العالمية بصورة طفيفة لتصل إلى حوالي 3 في المائة في عام 2006 مقابل 2.8 في المائة في عام 1998، وذلك في ضوء تقارب معدل نمو كل من الواردات العربية والعالمية، ويعزى استمرار النمو المرتفع نسبياً للواردات العربية إلى عدد من العوامل من أبرزها:

1. زيادة النمو الاقتصادي وما ترتب عنه من زيادة الواردات لأغراض الاستثمار في عدد من الدول، وارتفاع فاتورة الواردات النفطية للدول العربية المستوردة للنفط. وتراجع أسعار صرف العملات العربية المرتبطة

2. كما يعود هذا الارتفاع في التجارة الخارجية إلى ظهور ثمار الاتفاقات التجارية التي وقعتها بعض الدول العربية مع العالم، على سبيل المثال اتفاق التجارة الحرة بين لبنان والاتحاد الأوروبي،

والاتفاقات الثنائية أو التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وكل من قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت واليمن والبحرين وعمان والمغرب من جهة أخرى، بالإضافة إلى اتفاقات أخرى بين الدول العربية ومجموعات إقليمية أخرى وبعض الاتفاقات الثنائية كاتفاق إقامة منطقة تجارية حرة بين مصر وتركيا والاتفاقات الاقتصادية ما بين الإمارات العربية المتحدة وألمانيا.

وفيما يخص اتجاهات التجارة العربية، يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يمثل الشريك التجاري الأول للدول العربية خلال فترة الدراسة إذ بلغ ما يتجه إلى أسواقه من الدول العربية حوالي 22.6 في المائة من اجمالي قيمة الصادرات العربية في عام 2006 مقابل 23.8 في المائة من اجمالي قيمة الصادرات العربية في عام 1998. وبالنسبة للواردات العربية منه، فقد شكلت حوالي 36.6 في المائة من اجمالي قيمة الواردات العربية مقابل 39.6 في المائة خلال نفس الفترة.³⁴

أما بالنسبة للهيكल السلعي للتجارة العربية فقد ظلت فئة الوقود تشكل الجزء الأكبر من الصادرات العربية، قد ارتفعت حصته في عام 2006 لتصل إلى 76.6 في المائة مقابل 55.5 في المائة في عام 1998، يليها فئة المصنوعات بنسبة 11.8 في المائة مقابل 22.7 في المائة خلال نفس الفترة. وعلى صعيد الهيكل السلعي للواردات العربية الإجمالية، فقد حافظت واردات الآلات ومعدات النقل على أكبر حصة في الواردات العربية خلال الفترة لتشكل 36.8 في المائة من اجمالي قيمتها في عام 2006 مقابل 34.8 في المائة من اجمالي قيمتها في عام 1998، يليها فئة المصنوعات بنسبة 27.8 في المائة مقابل 30.4 في المائة خلال نفس الفترة.³⁵

بعد ذلك الاستعراض لتطور التجارة العربية خلال فترة الدراسة تجدر الإشارة إلى :

1- أن هناك مجالاً واسعاً لأحلال الواردات في مجال الصناعة من ناحيه و من ناحيه اخرى فان الاتجاه للتصدير في الدول العربية مازال يغلب عليه التوجه للصناعات الاستخراجيه و هو ما يعكس عدم الاستفادة بالمزايا التنافسية الموجوده في هذه الدول بالقدر الكاف.

2- وجود بعض السمات البارزة التي تشكّل منطلقات واقعية يمكن الركون إليها في محاولة رسم توجهات تنموية عامة لقطاع التجارة العربية، وتمثّل هذه السمات في:

أولاً: الثقل الهام الذي يشكّله الشريك التجاري الأوروبي تصديراً واستيراداً بالنسبة لأغلبية الدول العربية فرادى ومجمعة. إذ بلغ ما يتجه إلى أسواقه من الدول العربية حوالي 22.6 في المائة من اجمالي قيمة الصادرات العربية في عام 2006 مقابل 23.8 في المائة من اجمالي قيمة الصادرات العربية في عام 1998. وبالنسبة للواردات العربية منه، فقد شكلت حوالي 36.6 في المائة من اجمالي قيمة الواردات العربية مقابل 39.6 في المائة خلال نفس

الفترة. الأمر الذي يؤكد على أن جزءاً هاماً من عمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يجب أن ينصب على دراسة أشكال التعاون الاقتصادي مع أوروبا بمجمل جوانبه. يذكر أنه وإن مثلت هذه التجارة نسبة هامة جداً بالنسبة للبلاد العربية، إلا أنها لا تشكل أكثر من 3% فقط من صادرات الاتحاد الأوروبي. وقد يكون لهذا الأمر عدة دلالات على مستوى المنطقة العربية ككل.

أ- من منظور السياسة الأوروبية: ما زال الاعتبار الأول والأكثر أهمية في مجال تبادل السلع بالنسبة لأوروبا في ظل تشتت الأسواق العربية التي تفتق في وجه ازدهار حقيقي للتجارة العربية، الحصول على الطاقة. لكن الأمور لن تدوم كذلك، ولا سيما في ظل التوجهات العالمية الجديدة نحو الانفتاح وفتح الأسواق العربية على بعضها البعض، نفسه في موضع منافسة عالمية، الأمر الذي يظهر الاهتمام المتزايد للسياسة الأوروبية بمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي بدأ تظهر جديته من خلال توقيع الاتحاد من أجل المتوسط³⁶.

ب- محدودية تأثير القوة التفاوضية للطرف العربي على مستوى التجارة (إذا ما استثنينا النفط طبعاً). والتفاوض قد بات سمة العصر الحالي خصوصاً في ظل إنشاء منظمة التجارة العالمية التي وضعت قوانين للمنافسة الدولية في ظل طغيان الحمائية والتكتلات الاقتصادية المهيمنة، ونقلت المنازعات التجارية إلى أروقتها مشكلة صمام أمان للحروب الاقتصادية المستترة. بحيث بات يقال إن المفاوضات في عصرنا الحالي قد أصبحت استتباع للحرب بالوسائل السلمية.

ثانياً: النسبة المرتفعة التي ما زال يشكلها قطاع النفط في التجارة العربية لعدد هام من الاقتصادات العربية، على رغم الجهود الهامة التي بذلت لتنويع القاعدة الإنتاجية العربية، بحيث يرتهن الأداء التجاري والاقتصادي للبلدان النفطية بشكل عام بتقلبات أسعار النفط العالمية. شكّل النفط نسبة توازي حوالي 75% من إجمالي الصادرات العربية خلال الفترة. يذكر أنه نظراً للطبيعة الإستراتيجية للنفط، فإن أسعاره غالباً ما لا تخضع لمنطق العرض والطلب، بل تتحدد بناء لاعتبارات السياسة العالمية.

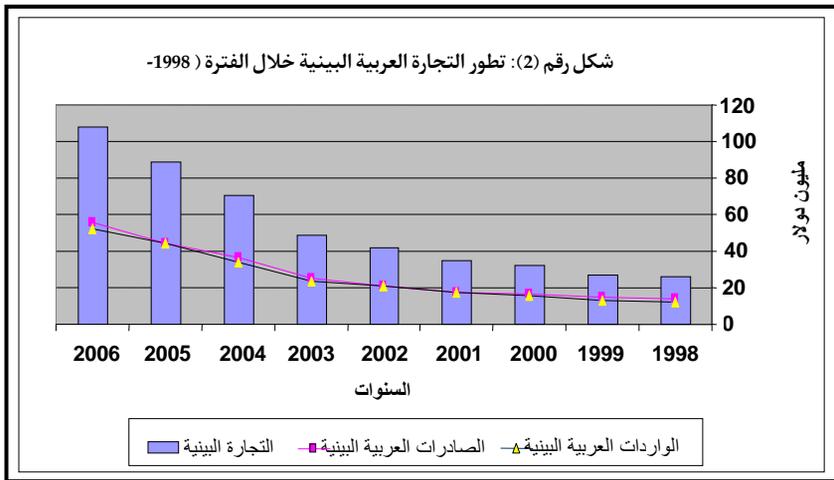
ثالثاً: ضيق القاعدة التصنيعية وتخلفها. ويظهر هذا الأمر بشكل واضح في التنوع المتواضع للسلع المصنّعة في هيكل الصادرات العربية، والنسبة المتدنية للقيمة المضافة في هذه السلع نظراً لضعف التكنولوجيا المستخدمة. وعلى الرغم من اتساع حركة الصادرات العربية، فإن معظم الدول العربية ما زال يعتمد على عدد قليل من السلع القابلة للتصدير. وهذا يعبر عن خلل مزمن في التركيب الهيكلي للقاعدة الإنتاجية.

رابعاً: لعل أخطر ظاهرة على صعيد التبادل التجاري هي المعدلات العالية لنمو الواردات والتي تفوق معدلات نمو الصادرات، مما يعني توجّه شروط التبادل التجاري بين البلاد العربية والدول الصناعية باستمرار لصالح هذه الأخيرة مؤدياً إلى استنزاف في الموارد الاقتصادية. وبصفة عامة، من المعروف أن الاعتماد على تصدير المنتجات الأولية واستيراد المنتجات الصناعية له انعكاسات سلبية على معدلات التبادل التجاري للدول المصدّرة للمنتجات الأولية لأن أسعارها تنمو بمعدلات أقل من نمو أسعار المنتجات الصناعية على المدى الطويل.

ولا شك أن الصادرات العربية واجهت ولا تزال تواجه تحديات كبيرة. وسوف يتحكم بها إلى حد بعيد عوامل خارجية تملّيها التطورات الاقتصادية العالمية، وعوامل داخلية تتصل بسياسات الدول العربية في مجال التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي. ويمكن تبويب هذه المؤثرات تحت عنوانين رئيسيين، هما: أولاً، التوجّه التاريخي نحو العولمة وما يرافقه من طغيان للتكتلات الاقتصادية ومن انتظام في قواعد التجارة العالمية ومن انفجار لأزمات دورية قصيرة الأجل ذات آثار كونية شمولية. ثانياً: الخيارات السياسية والاقتصادية التي سوف تتخذها الدول العربية في تعاملها مع هذه المتغيرات.

2- تطور أداء التجارة العربية البينية

ويبيّن الشكل رقم (2) تطور الصادرات والواردات البينية خلال فترة التخفيض التدريجي للضرائب والرسوم الجمركية والممتدة من بداية عام 1998 وحتى نهاية عام 2006، حيث وصلت نسبة الضرائب والرسوم الجمركية إلى الصفر مع بداية 2005 وأزيل الكثير من القيود غير الجمركية.



ومن الشكل رقم (2) يلاحظ مايلي:

1- تضاعفت التجارة العربية البينية خلال الفترة (1998-2006) بأكثر من 4 أضعاف حيث ارتفعت من حوالي 26 مليار دولار في عام 1998 إلى حوالي 107.9 مليار دولار في عام 2006 بمتوسط معدل نمو بلغ 19.5 في المائة خلال فترة الدراسة. ويرجع ذلك إلى:

- ارتفاع الصادرات العربية البينية بالقيمة المطلقة من 13.7 مليار دولار عام 1998 (عام بداية التطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة) إلى 55.4 مليار دولار عام 2006 بمتوسط معدل نمو بلغ 16.5 في المائة خلال الفترة (1998-2006). وتجدر الإشارة إلى أن صادرات السعودية والإمارات شكلت حوالي 63.8 في المائة (48.7 في المائة للسعودية و15.4 للإمارات في المائة) من قيمة الصادرات البينية العربية الإجمالية في عام 2006.³⁷

- ارتفاع الواردات العربية البينية بالقيمة المطلقة من 12.3 مليار دولار عام 1998 إلى 52.5 مليار دولار عام 2006 بمتوسط معدل نمو بلغ 19.9 في المائة خلال الفترة (1998-2006). وتجدر الإشارة إلى أن صادرات ثلاث دول هي العراق والسعودية والإمارات شكلت حوالي 39 في المائة (16.9 في المائة للعراق و11.7 في المائة للإمارات و10.4 في المائة للسعودية) من قيمة الواردات البينية العربية الإجمالية في عام 2006.³⁸

2- على الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات العربية البينية خلال الفترة إلا أن نسبتها من إجمالي الصادرات العربية قد انخفضت من 9.2 في المائة عام 1998 إلى 8.4 في المائة عام 2006 ووصلت إلى أدنى نسبة لها عام 2000 لتصل إلى 6.1 في المائة. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت نسبة الواردات العربية البينية من إجمالي الواردات العربية من 8 في المائة عام 1998 إلى 14.1 في المائة عام 2006.

3- أن معدلات نمو الصادرات والواردات العربية البينية بدأت تتجاوز معدلات النمو في الصادرات والواردات الإجمالية. ففي عام 2002 كان معدل الزيادة في الصادرات العربية البينية 24.1 في المائة في حين كان معدل الزيادة في إجمالي الصادرات 2.7 في المائة كذلك في عامي 2004، 2006 حيث كان معدل الزيادة في الصادرات العربية البينية 48.2 في المائة، 25.8 في المائة على الترتيب في حين كان معدل الزيادة في إجمالي الصادرات 33.2 في المائة، 18 في المائة على الترتيب وفي أغلب السنوات السابقة كان معدل نمو إجمالي الصادرات يفوق معدل نمو الصادرات البينية. وكذلك هو الحال بالنسبة لوضع الواردات، ففي عام 2006 كان معدل نمو الواردات العربية البينية 17.8 في المائة

في حين كان معدل نمو إجمالي الواردات 14.7 في المائة . وقد شهد العام 2004 أكبر معدل نمو للواردات العربية البينية حيث وصل إلى 45 في المائة

4- استمرار الزيادة في التجارة العربية البينية في الأعوام الثلاثة الأخيرة لتسجل أعلى نسبة لها في عام 2004 حيث وصلت 43.9 في المائة، ولم يتجاوز معدل النمو السنوي للتجارة العربية البينية 14.5 في المائة خلال الفترة (1998- 2002) إلا أنه وصل في عام 2004 إلى 43.9 في المائة . وحوالي 25.8 في المائة بين عامي 2004 و2005 لتصل قيمة التجارة العربية البينية إلى 107.9 مليار دولار في عام 2006 بمعدل نمو بلغ 21.8 في المائة مقارنة بالعام السابق . ويمكن إرجاع هذه الزيادة في التجارة البينية العربية إلى عدة أسباب يذكر منها ما يلي³⁹:

- دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في مطلع عام 2005 حيث أدى الإعفاء من الرسوم الجمركية للسلع ذات المنشأ العربي إلى زيادة التجارة العربية البينية بشكل ملحوظ، إذ ارتفعت من 75 مليار دولار في عام 2004 إلى 98 مليار دولار في عام 2005 ثم إلى 119.2 مليار دولار في عام 2006.

- كما يعود سبب ارتفاع نسبة التجارة العربية البينية إلى نتائج الاتفاقات التي وقعتها الدول العربية فيما بينها ومن أهمها اتفاق أغادير . كما وقعت الدول العربية العديد من الاتفاقات الثنائية، ومنها على سبيل المثال الاتفاق التجاري بين مصر والأردن، والاتفاق حول تنمية الصادرات بين الجمهورية العربية السورية واليمن .

5- ارتفاع نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة، إذ بلغت حوالي 10.4 في المائة في عام 2006، وهي أعلى نسبة تسجلها الدول العربية مقارنة بحوالي 8.6 في المائة في عام 1998 وإذا استثنينا الصادرات النفطية من التجارة الخارجية، نلاحظ ارتفاعاً ملحوظاً لنسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الخارجية لتبلغ حوالي 18 في المائة في عام 2006 العربية مقارنة بحوالي 13.6 في المائة في عام 1998 وتؤكد هذه النسبة على أن قطاع النفط يلعب دوراً رئيسياً في التجارة العربية . وقد كان لارتفاع الأسعار العالمية للنفط دور أساسي في زيادة التجارة الخارجية .

وعلى الرغم من ذلك التحسن في نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة إلا أنه يجب التأكيد على:

- هذه زيادة محدودة خاصة إذا علمنا أنها كانت قريبة من هذه النسبة قبل سنوات عديدة من بدء تطبيق منطقة التجارة الحرة، حيث كانت 9.4% عام 1990 و9.7% عام 1994 . وهذا إن دل

على شيء فإنه يدل على أن وجود اتفاقيات لتحرير التجارة وتخفيض التعريفات الجمركية أو إلغائها بين الدول العربية السبع عشرة التي دخلت منطقة التجارة الحرة العربية لا يكفي بحد ذاته ولا يعني بالضرورة زيادة تلقائية في التجارة العربية البينية، فإلى جانب العقبات والمعوقات، التي سنأتي على ذكرها لاحقاً، هناك سبب جوهري يقلل من أهمية وأثر منطقة التجارة الحرة العربية.

• رغم ذلك التحسن في نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية إلا أنها أدنى بكثير عند مقارنتها بنسب التجارة الخارجية بين بعض التكتلات الإقليمية-حتى مع استبعاد الصادرات النفطية من التجارة الخارجية والتي بلغت أقصاها في عام 2006 مسجلة 18 في المائة- فيلاحظ وكما يتضح من الجدول رقم (1) أن التجارة البينية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك (دول النافتا) حوالي 67.6 في المائة، 67.9 في المائة خلال عامي 2005، 2006، على الترتيب. كما بلغت التجارة البينية حوالي 64.2 في المائة، 64.6 في المائة خلال نفس الفترة. الأمر الذي يؤكد على ضرورة أن تبذل الدول العربية المزيد من الجهود لزيادة تجارتها البينية وتحسين تكاملها الاقتصادي الإقليمي .

جدول رقم (1) تدفقات التجارة البينية في بعض التكتلات الإقليمية في أعوام مختارة

نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية			قيمة التجارة البينية بملايين الدولارات			التكتل الإقليمي
2006	2005	2003	2006	2005	2003	
25.7	24.87	25.1	380.4	306.7	211.1	الآسيان
64.6	64.2	60.6	5946.8	5231	3470	الاتحاد الأوروبي
67.9	67.6	44.8	1771.3	1634.5	1308	النافتا
11.3	11.2	9.17	119.2	96.5	46.3	الدول العربية

المصدر: بالنسبة لبيانات عام 2003، (الإسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة التكامل الإقليمي في الدول العربية، 2006، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، E/ESCWA/GRID/2006/3، ص 24

بالنسبة لعامي 2005-2006، (الإسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، 2007، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، E/ESCWA/GRID/2007/14، ص 37

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية لم ترتفع كثيراً خلال فترة الدراسة لمجموعة من الأسباب،⁴¹:

- سيطرة صادرات النفط على التجارة الخارجية العربية، حيث يمثل النفط أكثر من ثلاثة أرباع الصادرات العربية في حين لا يمثل إلا نسبة لا تتعدى 7.7 في المائة من واردات الدول العربية. وهذا التفاوت لا يعطي مجالاً كبيراً لزيادة نسبة التجارة العربية البينية.
- تمثل الآلات والمعدات بالإضافة إلى المصنوعات حوالي 65 في المائة من إجمالي الواردات العربية، إلا أنها لا تمثل سوى حوالي 14 في المائة من الصادرات العربية
- أن أهم ارتفاع لحجم الصادرات العربية الكلية يرجع إلى الزيادة الكبيرة في أسعار النفط، وبالتالي ساهم في انخفاض نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية. ذلك يرجع الأمر إلى انخفاض جودة بعض السلع العربية بحيث لا تجد لها سوقاً خاصة في ظل الانفتاح التجاري الحالي.

- استمرار بعض العراقيل مثل القيود غير الجمركية التي تحول دون سهولة تدفق التجارة العربية البينية، وخاصة المتعلقة بشهادات المنشأة والقيود الإدارية وغيرها.

- وهناك مسألة يعدها الكثير من الاقتصاديين أحد أسباب تدني مستوى التجارة العربية البينية ألا وهي مسألة التشابه والتماثل بين اقتصاديات الدول العربية، إلا أن هذا السبب لا يبدو مقنعاً وهذا التوصيف غير دقيق. فاقتصاديات الدول العربية ليست متشابهة إلى المستوى الذي يحد من نمو التجارة البينية، فالدول العربية لديها إمكانيات وموارد متباينة ومتنوعة بدرجة كبيرة. فاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي تختلف اقتصاديات سورية ومصر والمغرب والسودان مثلاً. وحتى الصناعات المتماثلة يتم مزاحمتها من قبل صناعات الدول الآسيوية ودول أخرى أكثر مما تزاحم بعضها البعض. ثم إن اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي هي أكثر تشابهاً من اقتصاديات الدول العربية ورغم ذلك لم يحل ذلك دون وصول مستوى التجارة البينية الأوروبية إلى مستويات مرتفعة جداً.⁴²

3- تطور الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية

تشير البيانات المتاحة عن الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية_ كما في الجدول (2) أن الأهمية النسبية لمجموعات السلع الرئيسية المتبادلة لم تشهد تغيراً كبيراً خلال الفترة (1998-2006). ففيما يتعلق بالصادرات البينية العربية بقيت المواد الخام والوقود المعدني تحتفظ بأكبر حصة في الصادرات البينية مع زيادة في نسبتها من 55 في المائة في عام 1998 إلى 61.3 في المائة في عام 2006. وقد تقدمت المصنوعات إلى المركز الثاني بحصة بلغت 12.5

في المائة من الصادرات البينية مقارنة بحصة 11 في المائة في عام 1998. وتراجعت الأغذية والمشروبات إلى المركز الثالث بعد أن انخفضت حصتها من 13 في المائة من الصادرات البينية في عام 1998 إلى 11.7 في المائة في عام 2006. وقد تأخرت المنتجات الكيماوية فوصلت إلى المركز الرابع بحصة بلغت 7.3 في المائة مقارنة بحوالي 16 في المائة وتبعتها الآلات ومعدات النقل بحصة نسبتها 6.4 في المائة مقابل 5 في المائة خلال فترة المقارنة.

جدول رقم (2) الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية أعوام 1998 و2005 و2006

الواردات البينية (نسب مئوية)			الصادرات البينية (نسب مئوية)			البيان
2006	2005	1998	2006	2005	1998	
50	48.1	53	61.3	59	55	المواد الخام والوقود المعدني
14.2	13.4	13	11.7	12.4	13	الأغذية والمشروبات
10.7	10.8	16.9	7.3	8.6	16	المنتجات الكيماوية
14.1	17.9	12.2	12.5	11.4	11	المصنوعات
10.1	8.9	4	6.4	8.6	5	الآلات ومعدات النقل
0.9	0.9	-	0.8	0.6	-	سلع غير مصنفة
100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، الإمارات العربية المتحدة.

وفيما يخص اتجاهات التجارة العربية البينية يلاحظ أنه يطرأ تغير كبير على اتجاهات التجارة بين الدول العربية معظم الصادرات والواردات تتركز بين دول عربية متجاورة نظراً لانخفاض كلفة النقل وسهولة التسويق، فعلى سبيل المثال، تشير البيانات الأولية لاتجاهات التجارة البينية العربية لعام 2006 أن صادرات قطر تركزت في دولة مجاورة واحدة هي الإمارات بنسبة بلغت 52 في المائة من صادراتها البينية وصادرات تونس إلى ليبيا بنسبة 57 في المائة. أما صادرات اليمن البينية فقد تركزت في دولتين هما الإمارات بنسبة 35 في المائة والسعودية بنسبة 25 في المائة. وتركزت صادرات الجزائر البينية في

المغرب بنسبة 34 في المائة وفي مصر بنسبة 33 في المائة. وقد تركزت صادرات لبنان البينية في ثلاث دول هي الإمارات وسورية بنسبة 18 في المائة لكل مهما والسعودية بنسبة 15 في المائة. وعلى صعيد الواردات البينية العربية، فقد تركزت واردات عمان البينية في دولة واحدة هي الإمارات بنسبة 72 في المائة، في حين بلغت واردات الأردن من السعودية 71 في المائة من وارداتها البينية والتي تتشكل معظمها من واردات النفط الخام. وقد تركزت واردات موريتانيا في دولتين هما الجزائر بنسبة 30 في المائة والمغرب بنسبة 27 في المائة، وواردات مصر البينية في السعودية والكويت بنسبة 36 في المائة و 27 في المائة على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن السعودية تشكل المصدر الرئيسي للواردات البينية للعديد من الدول العربية. فبالإضافة إلى الأردن ومصر، فقد بلغت واردات البحرين من السعودية 84 في المائة من وارداتها البينية وواردات المغرب منها بنسبة 58 في المائة وقطر بنسبة 46 في المائة والكويت بنسبة 38 في المائة وسورية بنسبة 33 في المائة واليمن بنسبة 24 في المائة.⁴³

الخاتمة

من العرض السابق يمكن استخلاص مايلي:

- 1- ضعف الهياكل الإنتاجية، فمن جهة ينتج العرب مواد لا يحتاجونها بكاملها في الأسواق المحلية مثل النفط، فالاستهلاك العربي لا يتجاوز 17 بالمائة من الإنتاج، وبالمقابل يحتاج العرب لأنواع عديدة من السلع لا تنتجها أجهزتهم بصورة كافية سواء كماً أو نوعاً وهم يسدون حاجتهم من المواد المصنعة هذه عن طريق الاستيراد من الدول المصنعة (أوروبا-الولايات المتحدة- بلدان آسيا) وهي ذاتها التي تستورد الطاقة العربية ولذلك فالجزء الأكبر من التجارة معها مما ينفي الحاجة إلى المبادلات البينية، أو تبقى ضعيفة ولذلك تصحیحاً لهذه الأوضاع ينبغي العمل على تنويع القاعدة الانتاجية وتحسين كميات الإنتاج ورفع كفاءة نوعية المنتجات.
- 2- عدم التنسيق بين الدول العربية حول التخصص في الإنتاج حسب الأحوال الاقتصادية لكل دولة، فوجود منطقة تجارة حرة كبرى مع سلع قليلة ومتشابهة في عدة أقطار عربية سوف يقود إلى منافسة حادة دون نتائج إيجابية، وطالما أن المنافسة ضرورية للمنتجين والمستهلكين فإن الاندماج التجاري العربي وهو الهدف من وراء المنطقة الحرة لا يتحقق إلا عبر التخصص المنظم الذي يكفل تسحين القدرة الإنتاجية وبشجع الاستثمارات العربية البينية ويوفر المناخ للاستثمارات الأجنبية ويطور قدرة السلع العربية على التنافس بالتصدير لخارج المنطقة.
- 3- على الصعيد العملي لا تزال القيود الكمية تعرقل تنمية المبادلات العربية البينية، كما يقتصر البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على المبادلات السلعية. لا شك

في أن تجارة الخدمات ضعيفة مقارنة بتجارة السلع، لكن هذا الضعف لا يفسر عدم سريان التحرير التجاري على الخدمات. هنالك عوامل اقتصادية وسياسية تحول دون ذلك، فمن السهل إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على الملابس الجاهزة والمواد الغذائية، ولكن من الصعب تقليص القيود الكمية على الاتصالات والعمليات المصرفية. ويلاحظ أن تقييد تجارة الخدمات لا يقتصر على المبادلات البنينية بل يشمل أيضا المبادلات الخارجية، إذ لم تلتزم غالبية الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بالاتفاق المتعدد الأطراف الخاص بالخدمات إلا في بعض المجالات كالسياحة.

4- وأن التعامل مع الازمة الاقتصادية لابد أن يتم علي ثلاث مستويات:

أولها: التعامل المباشر والسريع مع السلبيات التي يمكن ان تحقق نتائج إيجابية

وتحد من تأثيرات الازمة.

ثانيا: رصد المدي المتوسط والطويل الذي عليه ان يتأثر سلبا أو ايجابا.

ثالثا: ضرورة الاستعداد لمرحلة الانطلاق المتوقعة للمرحلة التي تلي الازمة مباشرة والتي ستشهد وجود فوائض تبحث عن مشروعات استثمارية محددة، حيث أن مدي استعداد أي دولة أو أي اقتصاد للاستفادة من هذه الفترة يمكنها من زيادة النمو وتحقيق زيادة في الخدمات والعوائد والقدرة علي زيادة فرص العمل.

5- أن أي برنامج لتنشيط الإقتصاد العربي يجب ان تتمثل أهم أهدافه في:

1. الحفاظ على معدلات مرتفعة للنمو في العامين القادمين حيث أن الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة للاقتصاد سوف يساهم في تحقيق إيرادات سيادية للدولة دون زيادة أي ضرائب أو رسوم.
2. الإنخفاض التدريجي في معدلات التضخم.
3. إستمرار النشاط الإستثماري المحلي عند مستويات تضمن عودة التنمية السريعة عند استعادة الإقتصاد العالمي عافيته.
4. تقليل الأثر الإنكماشى في المجتمع العربي وخاصة لدى الطبقات محدودة الدخل.

وفي هذا الخصوص نوصى بما يلي:

أولا:تحسين مناخ الاستثمار فى الدول العربية

يتطلب رفع معدل نمو الاستثمارات فى الدول العربية توفير مناخ جاذب للاستثمار يكفل تحقيق الاستغلال الامثل للموارد العربية على ان يتم التخطيط لتنويع الاستثمارات التى تساهم

فى استيعاب نسب اعلى من العماله، و تبدو هناك مجالات واعدته فى قطاعى الصناعة من خلال تنويع هيكل القطاع الصناعى وفقاً للمزايا التنافسية مع اهميه تشجيع الصناعات التى تكفل استخدام العمل الماهر (كثيفه العمل). و كذلك تعظيم الاستفادة من فرص الانتاج الزراعى بأستخدام التكنولوجيا المتطورة التى تكفل رفع انتاجية هذا القطاع، و يضاف لذلك اهميه استخدام الفرص الهائلة فى مجال تكنولوجيا المعلومات، و يسهم فى تحقيق هذا الاتجاه تحقيق التوازن بين كل من سياستى تشجيع الصادرات و احلال الواردات حيث تعكس الموارد غير المستغله فى الوطن العربى فرصاً واعدته لتحقيق ذلك.

وحسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ينصرف تعبير مناخ الاستثمار الى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذى تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبيًا وإيجابيًا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهى تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الادارية. وتلاحظ المؤسسة أن هذه العناصر عادة ما تكون متداخلة و مترابطة، بعضها ثابت أو شبه ثابت، إلا أن غالبيتها ذات طبيعة متغيرة، ومن ثم فهى تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، مما يخلق بالتفاعل مرة وبالتداعى مرة، أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة تترجم فى محصلتها الى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال. من جانب آخر، يمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية التجميعية وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعى، بأنها تلك التى تتسم بعجز طفيف فى الموازنة العامة، وعجز محتمل فى ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادى من أسواق المال العالمية. التى تتصف أيضاً بمعدلات متدنية للتضخم، سعر صرف مستقر، بيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالى والتجارى والاستثمارى بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات .

وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوى على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على: التكاليف، والمخاطر، والعوائق أمام المنافسة. ولهذا فان تقرير التنمية فى العالم لعام 2005 يؤكد على الدور الهام الذى تلعبه الحكومة فى ايجاد بيئة آمنة ومستقرة، بما فى ذلك حماية حقوق الملكية. فقد أشار التقرير الى أن غموض السياسات وعدم الاستقرار فى الاقتصاد الكلى واللوائح التنظيمية العشوائية تشكل 51% من المخاطر المرتبطة بالسياسات على مخاوف

الشركات المتعلقة بمناخ الاستثمار. كما خلص التقرير الى أنه من شأن تحسين وضوح ومعلومية السياسات وحده أن يؤدي الى زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة 30%⁴⁴.

ويجب التأكيد على أنه نتيجة للتطورات والاتجاهات العالمية الحديثة لابد من اعادة نظر وتصويب في بعض المسلمات في المجالات الاقتصادية والنظريات التي تعتمد عليها، فلا تقتصر بيئة الاستثمار النموذجية على مجرد منح الاعفاءات الضريبية وتسهيل اجراءات التسجيل والترخيص، بل تتعداه لتشمل حزمة متكاملة من العناصر الضرورية التي لابد من توافرها مجتمعة منها:

أ- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية: حيث يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة ومستديمة شرطا ضروريا للاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها العولمة المالية.

ب- تكامل السياسات الصناعية والنقدية والمالية والتجارية والتشغيلية مع مبدأ تشجيع الاستثمار وتعزيز البيئة الاستثمارية.

ت- وجود منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة وكفؤة مما يتطلب مراجعة القوانين بها وتحديثها لتنسجم مع التوجه العام لتنشيط حركة الاستثمار وسن قوانين جديدة تتلاءم مع المستجدات على الساحتين المحلية والدولية.

ث- تبسيط الاجراءات الادارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري وألا يقتصر فقط على فترة الترخيص والتسجيل، بل يتضمن أيضا تشخيص العوائق والمشاكل التي تواجه المستثمر على جميع المستويات وايجاد الحلول لها.

ج- تكثيف الجانب الرقابي لتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية وبما يكفل الطمأنينة للمستثمر على حقوقه في المشاريع التي يستثمر فيها،بالاضافة الى ضرورة محاربة الفساد وسوء الادارة.

ح- تقنين وترشيد الحوافز المالية والاعفاءات الممنوحة بحيث تكون أداة لتوجيه وتحفيز الاستثمار في المشاريع التي تضيف الى الاقتصاد الوطني بما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع الخطة التنموية.

ثانيا: تعظيم دور الاستثمارات العربية البينية واستقطاب الأموال العربية المهاجرة:

لا شك في أن القطاعات المصاحبة للتجارة سوف تتأثر هي الأخرى مثل النقل والشحن والمواصلات والتأمين والترويج والاعلان وهذه المجالات يمكن ان يقوم الاستثمار العربي البيني بتنشيطها وخلق بدائل استثمارية جديدة لها على المستوى العربي. ولابد ان تركز سياسات تنشيط الاستثمار العربي البيني على تنويع وتنمية فرص هذا الاستثمار في مشروعات انتاجية تحقق لها هدفها. ويجب التركيز على دور الاستثمارات العربية البينية في خلق هياكل

إنتاجية واقتصادية تكاملية، بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي في كل قطر عربي على حدة. إذ ليس هناك من شك في أن الاستثمارات العينية التي تضاف إلى الطاقات الإنتاجية، (وليست "المالية") تعتبر بمثابة محرك لعملية التنمية العربية. إذا ما أحسن التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات البينية عبر الأقطار العربية.

والآن إذا نظرنا إلى مدى فاعلية تدفقات الاستثمارات العربية البينية (الخاصة) من منظور إنمائي تكاملي، نجد أن حجم تلك التدفقات ومردودها الإنمائي والتكاملي محدود للغاية ولا يرقى إلى مستوى الطموحات الإنمائية العربية. فمن الجدول رقم (3) بالملحق الإحصائي يتضح أن اجمالي التدفقات الاستثمارية العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة (1995-2007) بلغ نحو 94.6 مليار دولار. ويلاحظ أن هذه الاستثمارات ارتفعت من 1.43 مليار دولار عام 1995 الى نحو 14 مليار دولار عام 2007. وتجدر الإشارة الى أن هذه التدفقات قد أخذت اتجاهها تصاعديا في الفترة من عام 2003 حتى عام 2007.

ويلاحظ أن هذه التدفقات قد شهدت طفرة الكبرى خلال عام 2005 فقد بلغ إجمالي الاستثمارات العربية البينية الخاصة نحو 37.26 مليار دولار أميركي مقابل 5.9 مليارات دولار عام 2004، نحو 3.84 مليار دولار عام 2003. ويعتبر عام 2005 عاما استثنائيا بكل المعايير، وذلك نتيجة إعادة توطين جانب هام من الاستثمارات الخليجية في أميركا وبعض البلدان الأوروبية. وتعود الطفرة الكبرى التي شهدتها الاستثمارات العربية البينية عام 2005 إلى الزيادة الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات العربية البينية القادمة إلى المملكة العربية السعودية التي جاءت على رأس قائمة الدول العربية المضيفة للاستثمارات البينية، إذ بلغت نحو 28.8 مليار دولار (75.8% من إجمالي التراخيص الصادرة للاستثمارات العربية البينية خلال عام 2005).

وتوضح بيانات الجدول المشار إليه أيضا تركيز هذه التدفقات في عدد محدود من هذه الدول حيث تصدرت السعودية مجموعة الدول العربية المضيفة للاستثمارات باستثمارات اجمالية بلغت 40.57 مليار دولار بنسبة 42.9% من الاجمالي خلال الفترة (1995-2007)، تليها لبنان بنحو 12.13 مليار دولار بنسبة 12.8% ثم مصر 8.73 مليار دولار بنسبة 9.2% من الاجمالي، تليها السودان بنحو 8.2 مليار دولار بنسبة 8.68%، الامارات بنحو 4.67 مليار دولار بنسبة 4.9%، تونس بنحو 4.06 مليار دولار بنسبة 4.3%. وقد شكلت هذه الدول الستة نحو 82.88% من اجمالي الاستثمارات العربية خلال الفترة (1995-2007).

فيلاحظ أن هذه التدفقات في مجالات أنشطة الخدمات، على حساب قطاعي الصناعة والزراعة، الأمر الذي يضر بمسيرة التنمية من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية: تعميق التصنيع العربي، من ناحية، وتحقيق أكبر قدر من الأمن الغذائي (تقليل درجة الانكشاف الغذائي)، من ناحية أخرى.

ولعل ذلك التركز الهائل للاستثمارات البينية في السنوات الأخيرة في قطاعات الاتصالات والخدمات المالية والسياحة إنما هو للتوافق مع **متطلبات العولمة**، بالدرجة الأولى. بل يمكن القول دون مغالاة كبيرة- إن ذلك النمط من الاستثمارات يتكامل بدرجة أكبر، مع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) التي قدمت إلى المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة كما هو مبين في الجدول (2). ومما يساعد على ذلك أن المنطقة العربية تعتبر منطقة رخوة اقتصاديا مقارنة بمنطقة آسيا وبلدان أميركا اللاتينية، من حيث طبيعة الرأسمالية المحلية التي تسعى للربح السريع في إطار أنشطة الوساطة والتداول بالدرجة الأولى، وكذلك السلوك الربعي لمعظم الفاعلين الاقتصاديين. الأمر الذي يسهل عملية التكيف السلبي للاقتصادات العربية مع متطلبات العولمة، دون مقاومة تذكر.

ولعل محصلة هذا الأداء للاستثمارات العربية يتلخص فيما يلي:⁴⁵

1. استمرار ارتفاع درجة الانكشاف الغذائي العربي، نتيجة إهمال قطاع الزراعة وقصور الاستثمارات فيه.

2. تراجع التصنيع (de-industrialization) في فروع النشاط الصناعي التقليدي التي قامت على "الإحلال محل الواردات"، وعلى رأسها صناعات الغزل والنسيج.

3. هجوم الشركات متعددة الجنسيات (TNC's) ورأس المال الاحتكاري العالمي للسيطرة على فروع هامة من النشاط الصناعي في المنطقة العربية، وبصفة خاصة: قطاعات الأسمت-الأدوية-الكيمائيات-المنظفات، وتدويلها. الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من التفكيك لعلاقات الترابط والتشابك فيما بين الاقتصادات العربية، ومزيد من الاندماج مع الاقتصاد العالمي وشبكاته الإنتاجية (supply production chains).

وهكذا نرى أن هذا النمط للتدفقات الاستثمارية العربية البينية، يختلف تماما عن نمط الاستثمارات فيما بين البلدان الآسيوية الناهضة، الأمر الذي أدى إلى خلق فضاء إنتاجي وخدمي تكاملي .

بيد أن فاعلية المشروعات والاستثمارات العربية المشتركة عموماً لا تأخذ كل مداها التكاملي سوى في إطار خطة تأشيرية تحقق أكبر قدر من الترابط والتشابك بين فروع النشاط المختلفة في الاقتصادات العربية. ويجب أن تنطلق من رؤية مستقبلية للمنطقة العربية والعالم بما يحقق أكبر قدر من الاتساق ويتلافى الازدواجية على الصعيد العربي، وبما يولد أكبر قدر من علاقات التشابك والترابط الأمامية والخلفية فيما بين الأقطار العربية.

ويلعب العامل السياسي دوراً محورياً في انخفاض تدفق الاستثمارات العربية البينية، فارتفاع أو انخفاض حجم هذا التدفق يتوقف على مستوى العلاقات السياسية بين دول المنطقة، بما في ذلك تطبيق الاتفاقات الثنائية، وهو الأمر الذي ينعكس سلباً على حجم تدفق الاستثمار البيني كما أن عدم وجود أرقام وخرائط استثمارية تبين الفرص الاستثمارية يؤدي أيضاً إلى ضعف معدل الاستثمار البيني.⁴⁶

ثالثاً: تنشيط وسائل تمويل الصادرات: ستؤدي الأزمة المالية من ارتفاع كلفة تمويل الصادرات وهنا لا بد من السعي عن أدوات ووسائل تمويل جديدة لتمويل الصادرات العربية وأو الاستغلال أفضل للودائع والأرصدة النقدية والبنكية للصناديق ومؤسسات التمويل العربية والجهاز المصرفي العربي.⁴⁷

رابعاً: القضاء على جميع العقبات التي تحول دون حرية انسياب التجارة العربية البينية:

إن التجارة العربية البينية على جانب كبير من الأهمية، ليس من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية فحسب، بل أيضاً من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتعميقها من خلال السوق الواسعة القادرة على توسيع الفرص أمام المشاريع الإنمائية في مختلف القطاعات. والتحرير التجاري هو النهج الواقعي والعملي لتعزيز عملية التكامل ولدور القطاع الخاص فيها، خاصة وأن قطاع التجارة هو القطاع الاقتصادي الأكثر نشاطاً واتساعاً والرافعة الأساسية للتنمية والتطوير. والواقع الحالي يتطلب مزيداً من الخطوات التي تدعم التحرير التجاري وتستكمل عناصر التكامل الاقتصادي لترتكز على قواعد إنتاجية حديثة وقادرة على المنافسة. وهناك حاجة أساسية إلى تركيز العمل باتجاهين، أولهما استكمال تحرير التجارة العربية البينية بشكل كامل، وثانيهما تعزيز الإنتاج العربي بتوسيع وتنوع القواعد الإنتاجية لرفع القدرات التصديرية بينها وإلى الخارج. والتجارة العربية بحجمها الحالي لا تتناسب مع حجم العراقيل الموضوعة أمامها، فيما هناك معوقات بنيوية لا بد من النظر في معالجتها لتحويل المجتمع العربي إلى مجتمع إنتاجي يعزز الكيان الاقتصادي العربي وينميه.

ولذلك فإنه من غير المنطقي أن تستمر العراقيل والعقبات التي توضع أمام حرية انسياب التجارة العربية البينية التي ما تزال تخضع إلى المزاجية حيناً، وتتحكم فيها العرقلة في أحيان أخرى كثيرة، فيما الإجراءات ما تزال توضع للعرقلة وليس للتسهيل. ومن غير المنطقي أن لا تبقى الحدود مفتوحة أمام تدفق البضائع طوال أيام الأسبوع، وطوال ساعات الليل والنهار. وهناك وسائل وتجهيزات حديثة للمعاينة والتفتيش يجب اعتمادها بدلاً عن الوسائل البدائية. ومن المهم أن تتم مجمل العمليات بسرعة من دون تأخير، بعيداً عن التقلبات العابرة في العلاقات. فالتجارة المشتركة تصديراً واستيراداً هي لمصلحة جميع الدول العربية من دون استثناء، وتمس مختلف الاهتمامات المعيشة للمواطن العربي، لأنها تتضمن احتياجاته الاستهلاكية والرأسمالية، وبسبب انعكاساتها الديناميكية في مجال تحقيق مزيد من فرص الاستثمار والعمل.

ومن المهم اتخاذ قرارات يمكن تطبيقها واقعياً خصوصاً بالنسبة لمسألة الاتحاد الجمركي العربي الذي من المفترض بناء على قرار القمة الاقتصادية والتنمية التي عقدت بالكويت خلال الفترة 19-20 يناير 2009 أن يبدأ مع بداية عام 2010 وينتهي في عام 2015. ولدى النظر في الاحتياجات العملية لذلك وما تترتب عليه من مسؤولية مشتركة من كافة الدول العربية، فإن هناك الكثير من التساؤلات بشأن مدى واقعية هذا الطموح، وبنبغي التفكير في الحلول المناسبة لتحقيقه أو لتحقيق بدائل عنه. وإنهاء المسائل الفنية الخاصة بالاتحاد الجمركي مثل مايلي:-

1. الاتفاق على جدول جمركي موحد يسرى على سلع الدول غير الأعضاء
2. إحداث مؤسسات تنسجم ومتطلباته
3. ضرورة صياغة استراتيجية لتنمية الصناعة العربية داخل الاتحاد الجمركي
4. ضرورة توافر حد أدنى من التنسيق والتجانس بين السياسات النقدية والائتمانية

وسياسات الصرف الأجنبي داخل الاتحاد الجمركي العربي.

خامساً: استهداف التحسين المستمر لتنافسية الاقتصادات العربية وتعزيز بيئة التكامل الاقتصادي :

ضرورة العمل على التحسين المستمر لتنافسية الاقتصادات العربية وزيادة المتواصلة في توفير فرص العمل، استناداً إلى المشاريع الخاصة والبرامج القطرية والمشاركة الداعمة لها لتعزيز الكفاءة، من خلال دعم الابتكار والمبادرات الخاصة المحققة للتنمية المستدامة، وتنفيذ مشاريع وبرامج التدريب ومشاريع تطوير التعليم، وتوفير المنح والقروض المناسبة لذلك. ويمكن تعزيز بيئة التكامل الاقتصادي من خلال الاهتمام بمحورين أساسيين، وهما:

-البنى التحتية الرابطة للدول الأعضاء والمعززة للاندماج الاقتصادي ولنمو حركتي التجارة والاستثمار، ولاسيما في مجال النقل البري عبر الطرقات وسكك الحديد، خصوصا وأن معظم التجارة العربية البينية تتم عن طريق النقل البري.

-المشاريع المشتركة الخاصة، وتوفير المساهمات والمنح والامتيازات والحوافز المناسبة لذلك.

سادسا: تفعيل دور القطاع الخاص العربي

إن القطاع الخاص العربي معني مباشرة وبشكل كبير بتحرير التجارة العربية البينية لتحقيق السوق العربية المشتركة التي تشكل مجالا رحبا لتنمية وتطوير مشاريعه وفقا لمتطلبات التنمية الحديثة. ومع أن هذا القطاع قد سجل تقدما هاما على المستوى البيني على صعيدي التجارة والاستثمار كما على صعيد القدرة التنافسية في خلق فرص العمل الجديدة، لكن ما تحقق يبقى دون الإمكانيات الحقيقية ولا يرقى إلى المستويات المطلوبة بعد. والمطلوب الآن من هذا القطاع هو تحديد احتياجاته بكل واقعية وشفافية، وتعزيز دوره في القرارات الاقتصادية من خلال شراكة حقيقية مع الحكومات العربية التي عليها أن ترسخ التزامها بالسياسات الاقتصادية المنفتحة على الأسواق العربية. وتتمثل الأولويات التي يحتاجها حاليا القطاع الخاص العربي من الحكومات بثلاث قضايا أساسية، وهي:

1. إزالة كافة العراقيل التي تواجه التجارة العربية البينية.
2. تأهيل البيئة الاقتصادية والتشريعية والقانونية والقضائية المناسبة للاحتياجات العصرية.
3. الاهتمام بالبنى التحتية الرابطة للدول الأعضاء والمعززة للاندماج الاقتصادي ولنمو حركتي التجارة والاستثمار.

ومن ناحية ثانية، فإن على القطاع الخاص مسؤولية أساسية في القيام بمبادرات جديدة من شأنها المساهمة في تهيئة البيئة الاقتصادية العربية للتكامل. ومن هذه المبادرات مثلا إقامة مصرف عربي للاستثمار برعاية عربية مشتركة ومساهمة أساسية من فعاليات القطاع الخاص ومشاركة واسعة من رجال الأعمال العرب، ويشكل آلية أساسية لجمع الاستثمار المبادر مع المشاريع الحيوية للمنطقة العربية.

سابعاً: يتعين على العرب أفراداً وشركات وحكومات اتخاذ إجراءات سريعة للحفاظ على مصالحهم الحيوية في مقدمتها إعادة النظر في طريقة استثماراتهم واتجاهاتها وبخاصة الولايات المتحدة. وأصبح من اللازم على بلدان مجلس التعاون الخليجي التخلي عن الدولار كمشبث لقيم عملاتها المحلية أو على الأقل مراجعة القيم التعادلية لهذه العملات بما يتناسب مع هبوط سعر صرف الدولار.

جدول رقم (1): التجارة الخارجية والتجارة البينية في العالم العربي خلال الفترة (1998-2006)

التجارة الخارجية والتجارة البينية في العالم العربي خلال الفترة (1998-2006) (بملايين الدولارات وبالنسبة المئوية)										
متوسط معدل النمو	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	النسبة
16.5	1033	884.2	666.9	504	418.9	397.7	409.4	320.3	303.6	إجمالي التجارة الخارجية
19.5	107.9	88.6	70.5	49	41.8	34.4	31.8	27.1	26	التجارة البينية
	21.8	25.8	43.9	17.1	20.4	8.1	14.5	4.2	6.8-	معدل نمو التجارة البينية
	10.4	10	10.6	9.7	10	8.6	7.8	8.5	8.6	نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية
20.4	659.6	559.2	400.7	300.9	244.9	236.7	263.3	175	149.6	الصادرات العربية
	18	39.6	33.2	22.9	2.7	8.3	47.9	17	19.3-	معدل نمو الصادرات العربية
11.7	373	325	266.2	203.1	174	161	157.5	145.3	154	الواردات العربية
	14.7	22.1	31.1	16.8	3.5	4.8	7.3	5.4-	4.4	معدل نمو الواردات العربية
16.5	55.4	44.1	36.2	25.4	20.9	17.3	16.1	14.4	13.7	الصادرات العربية البينية
	25.8	21.6	42.8	21.2	24.1	7.5	13.7	3.6	12.7-	معدل نمو الصادرات العربية البينية
	8.4	7.9	9	8.4	8.5	7.3	6.1	8.2	9.2	نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات%

19.9	52.5	44.5	34.3	23.6	20.9	17.1	15.7	12.9	12.3	الواردات العربية البينية
	17.8	30	45	13.1	16.7	8.8	15.3	4.9	0.8	معدل نمو الواردات العربية البينية
	14.1	13.7	12.9	11.6	12	10.6	10	8.9	8	نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات %

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة،
الامارات العربية المتحدة

جدول رقم (2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية بالمليون دولار (1995-2007)

2007	2006	2005	2003	2000	1995	
2577	2450	1633	2279	215	335	المغرب
11578	10043	5376	237	1235	598	مصر
1665	1795	1081	634	438	25	الجزائر
1618	3312	782	584	779	378	تونس
1756	2915	1049	517	364	431	البحرين
2436	3541	2305	1349	392	-	السودان
1138	159	1298	400	252	94	قطر
13253	12806	10900	480	-515	399	الامارات
1835	3219	1774	379	787	13	الأردن
2845	2739	2791	358	298	35	لبنان
24318	18293	12097	208	-1884	-1877	السعودية
600	885	500	150	270	100	سوريا
2377	1623	1688	138	16	29	سلطنة عمان
21	19	47	-	62	-	فلسطين
153	155	814	214	-	7	موريتانيا

123	122	234	76	16	7	الكويت
195	164	59	11	3	3	جيبوتي
141	96	24	1	-	1	الصومال
448	383	515	-	-3	2	العراق
2541	2013	1038	700	-142	-107	ليبيا
464	1121	-302	-89	6	-218	اليمن
72082	67853	45703	8617	2629	255	مجموع الدول

المصدر: الفترة (1995-2003) من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 3، الكويت، 2004، ص 11
والفترة (2007-2005) من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 3، الكويت، 2008، ص 10. جدول رقم (3)

الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف (1995-2007) مليون دولار

الإجمالي (1995-2007)	2007	2006	2005	2003	2000	1995	
3565.98	-	350.15	1121.44	672.1	24.8	59.8	المغرب
8729.7	1874.6	3273.6	363.1	110.1	113	455	مصر
1567.65	-	-	260.55	65.4	347.5	3.5	الجزائر
4068.66	127.3	2363.8	153.76	39.3	49.1	54.7	تونس
885.9	-	-	-	191.7	-	13	البحرين
8220.2	-	2004	2455	391	414.6	38.8	السودان
318.2	-	-	-	10	61.8	-	قطر
4675.7	-	2316	0	650.2	196	-	الامارات
2321.33	845.9	959.9	299.4	12.4	26.2	35.7	الأردن

12134.2	3342.8	2266.8	1779.8	850	350	157.8	لبنان
40574.2	7088	1649	28797	562.2	76.8	12.2	السعودية
3519.2	370	225	955.4	41.7	8.7	333.5	سوريا
770.6	-	-	573.3	-	-	4.2	سلطنة عمان
331.59	-	-	0.49	-	-	250	فلسطين
-	-	-	-	-	-	-	موريتانيا
-	-	-	-	-	-	-	الكويت
-	-	-	-	-	-	-	جيبوتي
-	-	-	-	-	-	-	الصومال
-	-	-	-	-	-	-	العراق
1223.1	302.1	246.4	300.3	0.064	80.4	-	ليبيا
1690.34	89.46	849.59	203.92	126.4	68.5	11.9	اليمن
94596.55	14040.16	16504.24	37263.46	3722.56	1817.4	1430.1	مجموع الدول العربية

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2007، الكويت، 2008، ص 1.

الهوامش:

(1) تم تقريباً تأمين اثنين من أكبر شركات الرهونات العقارية في أمريكا وهما "فريدي ماك" و"فاني ماي"، كما أفلس بنك "ليمان براذرز"، واضطر بنك "ميريل لينش" للقبول بصفقة بيعه لمصلحة "بانك أوف أمريكا". وتم أيضاً تأمين شركة التأمين "ايه اي جي" لتهتز جراء ذلك كله الأسواق العالمية.

(2) من المفيد الإشارة الى أن هناك نوعين من الأزمات المالية، النوع الأول يؤثر بصورة كبيرة على الاقتصاد الحقيقي (قطاع الإنتاج) ويؤدي إلى حالة كساد اقتصادي، والنوع الثاني يكون

تأثيره على الاقتصاد الحقيقي محدودا للغاية وبالتالي لا يؤدي إلى كساد اقتصادي. ويمكن تصنيف الأزمة المالية الأميركية التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم من النوع الأول. والأدلة على ذلك واضحة، حيث تشير تقارير صندوق النقد الدولي التي ترصد تطور أداء الاقتصاد العالمي والتنبؤ به إلى أن الاقتصاد العالمي سيشهد حالة تباطؤ اقتصادي في الفترة المقبلة، بل إن الرائد لتقارير صندوق النقد الدولي يلاحظ أن الصندوق دأب في الأشهر القليلة الماضية على إصدار عدد أكبر من التقارير بين فترات زمنية قصيرة يعيد فيها تنبؤاته عن الاقتصاد العالمي. وكل تقرير يشير إلى أن الاقتصاد سيتباطأ بصورة أكبر عن التقرير السابق. ولا تقتصر الأدلة والشواهد التي تبرهن على أن الأزمة المالية الأميركية الحالية تؤثر سلبا على الاقتصاد الحقيقي فقط ولكن هناك أدلة وشواهد قوية تتمثل في زعزعة الثقة وحالة الاضطراب التي أصابت المستثمرين والمستهلكين على حد سواء، بل إن هناك بعض المتخصصين الذين يقولون بأننا لم نشهد الأسوأ بعد.

وكما هو معروف في علم الاقتصاد فإن هناك شرطا ضروريا لتحقيق بيئة اقتصاد كلي مستقرة ألا وهو وجود قطاع مالي قوي ومستقر. وكما هو واضح فالقطاع المالي غير مستقر ومن ثم من الصعوبة بمكان أن تنهأ بيئة الاقتصاد الكلي بالاستقرار. نبيل حشاد، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي، متاح في www.almethaq.info/news/article590.htm

3 محسوبة من

-World Bank (2008), "World Development Report 2008: Agriculture for Development", Washington D.C,USA,Table4.p341

4 محسوبة من :

-World Bank, "World Development Report 2008, Opcit, Table 1. p335

5-World Bank, Opcit, Table 5. p343

6-UNCTAD (2008), "World Investment Report 2008: Transnational Corporations, and the Infrastructure Challenge ", United Nations, New York, Annex table B.1, p253

7- هناك تفرقة أساسية بين ما يمكن أن نطلق عليه «الاقتصاد العيني أو الحقيقي» وبين «الاقتصاد المالي». فأما الاقتصاد العيني «وهو ما يتعلق بالأصول العينية Real Assets فهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية) أو بطريق غير مباشر (السلع الاستثمارية). «فالأصول العينية» هي الأراضي وهي المصانع، وهي الطرق، ومحطات الكهرباء، وهي أيضاً القوي البشرية. وبعبارة أخرى هي مجموع السلع الاستهلاكية التي تشبع حاجات الإنسان مباشرة من مأكلا وملبس وترفيه ومواصلات وتعليم وخدمات صحية. وتتضمن أيضاً الأصول التي تنتج هذه السلع (الاستثمارية) من مصانع وأراض زراعية ومراكز للبحوث والتطوير.. إلخ. وهكذا فالإقتصاد العيني أو الأصول العينية هو الثروة الحقيقية التي

يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها. أما الاقتصاد العيني فهو يشمل الأدوات المالية التي تسهل عمليات التعامل في الثروة العينية. وبشكل عام تأخذ هذه الأصول المالية عادة أحد شكلين، فهي إما تمثل حق الملكية على بعض الموارد (أرض زراعية أو مصانع أو غير ذلك) أو تأخذ شكل دائنية على مدين معين (فرد أو شركة). وقد تطورت أشكال الأصول المالية الممثلة للملكية (الأسهم) مع ظهور الشركات المساهمة، كما تطورت أشكال الأصول المالية الدائنة (أو المديونية) مع تطور الأوراق التجارية والسندات. وهكذا جاء ظهور الأوراق المالية من أسهم وأوراق تجارية وسندات مما زاد من حجم الأصول المالية المتداولة والتي تمثل الثروة العينية للاقتصاد. وساعد وجود هذه الأصول المالية المتنوعة على انتشار وتوسع الشركات وتداول ملكيتها وقدرتها على الاستدامة. ولكن الأمر لم يقتصر على ظهور هذه الأصول المالية الجديدة (أسهم وسندات وأوراق تجارية) بل ساعد على انتشار تداولها ظهور مؤسسات مالية قوية تصدر هذه الأصول باسمها وحيث تتمتع بثقة الجمهور مما أدى إلي زيادة تداول هذه الأسهم والسندات بين الجمهور. فمن ناحية ظهرت البورصات التي تتداول فيها هذه الأصول المالية مما أعطي المتعاملين درجة من «الثقة» في سلامة هذه الأصول المالية، ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات المالية الوسيطة (البنوك بوجه خاص) حين تمول الأفراد فإنها تحل، في الواقع، مديونية هذه البنوك التي تتمتع بثقة كبيرة لدى الجمهور محل مديونية عملائها. فالعميل يتقدم للبنك للحصول على تسهيل أو قرض، ومديونية هذا العميل للبنك تستند إلي ملاءة هذا العميل والثقة فيه، ولكن ما إن يحصل العميل على تسهيل البنك فإنه يتصرف في هذا التسهيل كما لو كان نقوداً لأن البنوك تتمتع بثقة عامة في الاقتصاد. وهكذا فإن البنوك تحول المديونيات الخاصة للعملاء إلي مديونيات عامة تتمتع بثقة كبيرة لدى الجمهور فيقبل عليها المتعاملون لأنهم يثقون في هذه البنوك. وهكذا لعب القطاع المصرفي - والقطاع المالي بصفة عامة - دوراً هائلاً في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها. ومن هنا بدأت بوادر أو بذور الأزمات المالية وهي بدء انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني. فالتوسع المالي بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة بشكل مستقل عن الاقتصاد العيني وأصبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة بعيداً عما يحدث في الاقتصاد العيني... . حازم البيلادي، الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم، عن صحيفة " المصري اليوم " المصرية، 4 / 10 / 2008 . متاح في

<http://www.hazembeblawi.com/Arabic/ArticleDetails.aspx?ArticleID=241>

8- Robert J. Shiller, The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened and What to Do about It (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008), p48

9-Robert J. Shiller, The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened and What to Do about, Op cit, p 32

10- راجع ذلك بالتفصيل في:

International Monetary Fund, „Global Financial Stability Report, Containing Systemic Risks and Restoring Financial Soundness, April 2008

Ismail Sirageldin ,The 2007 Credit Crisis: a Long-term View, ERF Working Paper 454 ,January 2009

11- صباح نعوش، خطورة الأزمة المالية الأميركية على الاقتصاد العالمي. متاح في: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-434A-B9BF-F9B840271453.htm>

12- هناك العديد من الدراسات التي تناولت اسباب هذه الأزمة و للتفاصيل راجع :
-International Monetary Fund,Global-International Monetary Fund,Global Financial Stability Report,Containing Systemic Risks and Restoring Financial Soundness, April 2008
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-434A-B9BF-F9B840271453.htm>

Financial Stability Report,Containing Systemic Risks and Restoring Financial Soundness, April 2008

-International Monetary Fund,Global Financial Stability Report,Financial Stress and Deleveraging Macro-Financial Implications and Policy ,October 2008

- Robert J. Shiller, The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened and What to Do about It (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008).

- سلطان أبو علي، الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 142، ديسمبر 2008، ص ص 2-10
13 للتفاصيل راجع التقرير على شبكة الإنترنت على الموقع التالي:
<http://www.worldbank.org/gep2009>.

14 إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف السعودية، 11 شوال 1429 هـ / الموافق 10 أكتوبر 2008 م، ص ص 4-7
15 الأسهم التي أصابها تدهور شديد في الخليج لا علاقة لها بالأنشطة العقارية بل بالاستثمارات البتروكيمياوية أي بسلع التجارة الخارجية. وحتى على افتراض معاناة القطاع العقاري من مشاكل مالية على الصعيد العالمي فمن غير المعقول أن تستفحل الأزمة وتنهار الأسهم في العالم في نفس اليوم إذ أن الأسواق المالية في الدول العربية ليست فروعاً لوول ستريت.

16 صباح نعوش، خطورة الأزمة المالية الأميركية على الاقتصاد العالمي. متاح في: [http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-434A-B9BF-F9B840271453](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-434A-B9BF-F9B840271453.htm)

- 17 في بعض البلدان العربية كمصر والسعودية هبط المؤشر العام بسبب هذه العمليات التي قام بها مستثمرون في هذين البلدين نتيجة خسارتهم في ول ستريت.
- 18 يشار الى ان بنك الاحتياطي الفدرالي الامريكى- الذي يقوم بوظائف البنك المركزي- خفض سعر الفائدة بشكل سريع ومتكرر عدة مرات منذ سبتمبر/ ايلول 2007 حين كان سعر الفائدة الامريكىة هو 5.25%. وفي مطلع عام 2008 وبسبب الأزمة المالية الأخيرة انخفض سعر الفائدة إلى 3% وارتفع معدل التضخم إلى 4.1% ليصبح سعر الفائدة الحقيقي سلبياً قدره -1.1%. وفى 17 ديسمبر عام 2008 اقدم الفيدرالى الأمريكى على تخفيض الفائدة من 1% الى مستوى يتراوح من صفر الى 0.25%، وذلك بهدف مواجهة حالة الكساد التي تمر بها الولايات المتحدة. والمستوى الحالي لسعر الفائدة، وهو تقريبا صفر، هو اقل مستوى منذ ان بدأ الاحتياطي الفدرالي في تسجيل اسعار فائدته في عام 1954. وادى تخفيض سعر الفائدة الامريكىة الى تراجع سعر الدولار لانه كان اكثر مما توقعه كثير من المحللين، وواضح الاحتياطي الفدرالي ان هذه المستويات المنخفضة لسعر الفائدة ستظل لفترة من الوقت.
- 19 -للتفاصيل راجع: سلطان أبو علي، الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 142، ديسمبر 2008، ص ص 10-11
- 20 -جاسم المناعي، الأزمة المالية العالمية ..وقفه مراجعة، مقال منشور على موقع صندوق النقد العربى، نوفمبر 2008، ص ص 5-6
- اشار الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الدكتور أحمد جوبلي إلى أن الاقتصاد العربى فقد 2500 مليار دولار نتيجة للأزمة المالية العالمية، وأن معدل النمو بالاقتصاد سينخفض من 5% إلى 3%. راجع <http://www.arrouiah.com/node/78448>
- 21- إن النفط يشكل قاعدة مهمة للإنتاج في ظل الاحتياطات التي تقدر بنحو 50.3% من الاحتياطي العالمي المركز في عام 2007 اضافة الى 29.1% من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعى وبلغت قيمة الصادرات النفطية 456.2 مليار دولار تشكل نحو 76% بين جملة الصادرات العربية البالغ قيمتها 784,7 مليار دولار تشكل 5,7% من جملة الصادرات العالمية. راجع صندوق النقد العربى (وأخرون)، التقرير الاقتصادي العربى الموحد، أيلول/سبتمبر، 2008، ص ج
- 22 - UNCTAD (2008), "World Investment Report 2008", Opcit
- 23 -جاسم المناعي، الأزمة المالية العالمية ..وقفه مراجعة، مرجع سابق، ص 6
- 24- راجع، صندوق النقد العربى (وأخرون)، التقرير الاقتصادي العربى الموحد، تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، أيلول/سبتمبر، 2006
- 25 -ويجدر بالذكر أنه على أعقاب هذه الأزمة المالية العالمية، تتعرض أسواق الأوراق المالية العربية بشكل عام منذ بداية النصف الثاني من العام 2008، كمثيلاتها من الأسواق العالمية، إلى حركة تراجع كبيرة أدت إلى انخفاض القيم السوقية فيها بشكل ملحوظ وإلى انخفاض مؤشرات أدائها وإلى خسائر مرتفعة للمستثمرين. لقد أسهمت الأزمة المالية الدولية وبعض العوامل المحلية إلى تراجع أداء

الأسواق. فمن أبرز الأسباب المحلية هو الحاجة إلى تطوير أطرها القانونية والرقابية، ورفع مستوى الأداء المهني والمالي فيها، وتخوف المستثمرين في بعض هذه الأسواق من تداعيات انهيار القطاع العقاري ووجود فقاعة في هذا القطاع، إضافة إلى انتشار عمليات المضاربة. وتراكت هذه العوامل مع تداعيات الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي دفع بكثير من المستثمرين إلى تسهيل محافظتهم، وبالبعض الآخر إلى الإحجام عن الاستثمار في هذه الأسواق في الوقت الحالي، وذلك رغم وصول مكورات الأرباح في كافة هذه الأسواق إلى مستويات متدنية نسبياً. ومما فاقم من الانخفاض هو اضطرار الكثير من المستثمرين الذين يتداولون على الهامش إلى البيع لتسوية مواقفهم المالية مع المؤسسات المالية المحلية، والمستثمرين الأجانب إلى التسهيل لتسوية مواقفهم الخارجية أيضاً، مما أدى إلى انخفاض أكبر في حركات التداولات وبيع أسهم الشركات المدرجة. وبغزي معظم المحللين والمسؤولين في الأسواق العربية هذا التراجع الحاد إلى العامل النفسي الذي يغلب على قرارات المتداولين في هذه البورصات ويعتبرون أنه ليس هناك أسباب تتعلق بربحية الشركات المدرجة أو أداء الاقتصادات في المنطقة الذي يعتبر جيداً بشكل عام. وبكلمة أخرى، إن هذا الانخفاض لا يعود إلى أسباب جوهرية مالية واقتصادية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أداء الاقتصاد الكلي في المنطقة والأداء الجيد للشركات المدرجة نفسها، وبالتالي، يعتبر انخفاض الطلب وارتفاع حركة البيع كنتيجة للقلق وعدم الثقة لدى المستثمرين بالأوضاع المالية العالمية ومدى تأثيرها على أسواق المنطقة.

وفي هذا السياق، قامت الجهات الحكومية المختصة باتخاذ تدابير متنوعة في مجال السياسات المالية والنقدية وغيرها بهدف التخفيف من الأثر السلبي المحتمل للأزمة العالمية على القطاعات المالية المحلية، وضمان توفر السيولة اللازمة في هذه القطاعات، والحد من انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى القطاعات الإنتاجية والاقتصاد الحقيقي. وشملت التدابير قيام السلطات النقدية في بعض الدول العربية بتخفيض أسعار الفائدة وخفض نسب الاحتياطيات الإلزامية للبنوك. وفي حين قامت بعض الدول بضح السيولة في القطاع المصرفي، أعلنت دول أخرى الاستعداد لضخ السيولة إذا لزم الأمر ذلك. وكذلك، عمدت بعض البورصات إلى تخفيف القيود على شراء الأجانب لأسهم الشركات المدرجة فيها، وقامت أسواق أخرى بتخفيض الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية. إضافة إلى ذلك، قامت بعض الأسواق بإعداد استراتيجيات لتفعيل نشاط صناديق الاستثمار وأسواق السندات في البورصة، وإصدار ضوابط خاصة لتنظيم عمليات الاستحواذ، وقواعد رفع الكفاءة الفنية، والملاءة المالية لشركات الوساطة. راجع، صندوق النقد العربي، أداء أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، العدد 55، الربع الثالث، 2008، ص 7-9

26- صندوق النقد العربي (وأخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول/سبتمبر 2008، ص 137
27- حسين عبد المطلب الأسرج، آليات تفعيل البورصة العربية الموحدة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 209، مايو 2005، ص 50

28- نبيل حشاد، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي، متاح في

www.almethaq.info/news/article590.htm

29- إن تقارير اصول صناديق الثروة السيادية وهي تعني اساسا دول الخليج العربي تصل إلي 1700 مليار دولار تعادل 130% من الناتج المحلي الاجمالي العربي وتشير بعض التقديرات إلي أن أصولها بلغت 2.4 تريليون دولار مع نهاية عام 2007 ويقدر أن هناك اضافات سنوية للاصول تبلغ 210 مليارات دولار وواقع الحال يقول ان الازمة العالمية أثرت بشكل حاد في اصول هذه الصناديق التي تستثمر الجانب الرئيسي والمهم من اصولها في أمريكا وأوروبا وآسيا، وأن الإيرادات الجديدة التي يمكن اضافتها للاصول لا بد وأن تتراجع بشكل جاد مع انخفاض أسعار النفط، وبالتالي غالبية الموازنات العامة للدول النفطية من العجز المالي نتيجة للفجوة بين المصروفات والإيرادات خاصة مع احتياجات التمويل الاستثمارية الطموحة للمشروعات التي اقرت في ظل الارتفاعات السريعة لأسعار النفط. راجع:

- أسامة غيث في القمة الاقتصادية العربية: الطموحات المنسية والغائبة.. والقرارات المهمة المؤجلة؟، جريدة الأهرام، السبت، السنة 133- العدد 17، 44602 يناير 2009

- ولمزيد من الصناديق السيادية العربية والجهات التي تمولها راجع، إيكارت ورتز، تأثير الأزمة المالية الأمريكية في بلدان مجلس التعاون، تقرير مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2008، ص 12
30- يقف التشغيل على رأس التحديات التنموية للأقطار العربية قاطبة، كونها تعاني معدلات بطالة من بين الأعلى على المستوى العالمي، فمشكلة التشغيل والبطالة في الدول العربية بلغت حدا يجعل منها محور التنمية ليصبح دعم التشغيل وتخفيض نسبة البطالة الهدف الاسمي لكل جهد تنموي ومجال تعاون عربي لان المشكلة تمس الجميع دون استثناء. فالدول العربية تعاني من مشكلة البطالة التي تقدر معدلاتها بنحو 24%، وترتفع التقديرات في بعض الدول الى 32%. راجع: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، يونيو 2006، ص 78

ويزداد التحدي الذي يواجهه الدول العربية بملاحظة أن أكثر من 50 مليون من الشباب العربي سيدخلون سوق العمل بحلول 2010 وحوالي 100 مليون بحلول 2020 وهناك حاجة لخلق حوالي 6 ملايين وظيفة جديدة. ويمكن لارتفاع معدلات البطالة بشكل مستمر أن يعيق النمو الاقتصادي والتنمية العادلة المستدامة وأن يساهم في حدوث نزاعات واضطرابات اجتماعية. وفي العام 2004، بلغ عدد الشباب العاطلين عن العمل والذين يبحثون عن عمل 5.2 مليون شخص. ومع أن الشباب لا يمثلون سوى 24% من القوة العاملة في المنطقة، فإنهم يشكلون قرابة 44% من مجموع العاطلين عن العمل، فتقرير منظمة العمل العربية يشير أن المنطقة العربية تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، حيث يعتبر المعدل الأعلى مقارنة بالمعدلات السائدة في المناطق الأخرى من العالم إذ يتجاوز 14 في المائة وأن المعدلات الأعلى للبطالة كانت بين الشباب، إذ يتجاوز هذا المعدل 25 في المائة ويشير التقرير إلى أن معدلات البطالة بين الإناث هي الأعلى مقارنة بالذكور إذ بلغت عام 2006 أربعة أضعاف المعدل بين الذكور في مصر وثلاثة أضعاف المعدل بين الذكور في سورية وضعفي المعدل بين الذكور في الأردن، لكنها

تكاد متساوية بين الجنسين في البحرين والجزائر وتونس والمغرب. وترتفع معدلات البطالة بينا لمتعلمين في كافة الدول العربية وهي أكثر حدة بين الإناث، حيث تتجاوز 23 في المائة في الكثير من الحالات وخاصة بين الجامعيات في دول الخليج العربية. ويشير هذا الارتفاع في معدلات البطالة بين الفئات الأكثر تعليما إلى عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومحتوي ومناهج التعليم من ناحية، والاحتياجات المتطورة لأسواق العمل من ناحية ثانية وبقاء بعض التوجهات المقيدة لعمل الإناث فاعلة من ناحية ثالثة. وتشير البيانات إلى أن معدلات البطالة بين الأميين هي الأدنى في غالبية الدول العربية، في حين أنها مرتفعة بين حملة المؤهلات التعليمية الثانوية والمتوسطة والجامعية لتبلغ عشرة أضعاف مستوياتها بين الأميين في مصر وثلاثة أضعافها في الجزائر وخمسة أضعافها في المغرب. راجع: منظمة العمل العربية، موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية، حول التشغيل والبطالة في الدول العربية: نحو سياسات وآليات فاعلة، القاهرة، 2008، ص 64

من جهة أخرى فان ما يزيد عن 73 مليون عربي من العرب يعيشون تحت خط الفقر وسيزداد الحال سوء مع تزايد ضغوط الانفجار السكاني وتقلص فرص العمل وانخفاض متوسط دخل الفرد بفعل التضخم، إضافة الى ان حوالي 40% من العرب البالغين 65 مليون شخص اميون وثلثا هذا الرقم من النساء. راجع: نشرة الاسكوا، العدد 52/1، 8 يناير 2007

31- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة التكامل الإقليمي في الدول العربية، 2006، E/ESCWA/GRID/2006/3، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، ص 22

32- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 153

33- صندوق النقد العربي وآخرون، المرجع السابق، ص 154

34 راجع الفصل الثامن من التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2002، ص 130، وعام 2007، ص 159

35- راجع الفصل الثامن من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي 2002-2007

36- هو مشروع يهدف إلى التعاون بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط. ويعرف الإتحاد اختصارا باسم MTU. وينطلق هذا المشروع من أن العديد من مشاكل أوروبا الكبيرة تحل بالتنسيق الوثيق مع الدول الواقعة على الضفة الأخرى من المتوسط. ويركز الإتحاد في مجال التعاون بين أعضائه على: قضايا الأمن والهجرة والبيئة والطاقة المتجددة والحماية المدنية والتعليم والتكوين والثقافة وتمويل المشاريع، فضلا عن تنمية الدول الواقعة جنوب المتوسط. ومن الأهداف الرئيسية للاتحاد المتوسطي، واسمه الرسمي "عملية برشلونة: الإتحاد من اجل المتوسط" - وذلك في إشارة واضحة للتمسك بمسار عملية برشلونة التي انطلقت في اسبانيا عام 1995 للتعاون بين الدول الأوروبية والمتوسطية- إطلاق سلسلة من المشروعات

العملية مع حرية كل من الدول الأعضاء في اختيار ما تنضم إليه من مشروعات. وتم الاتفاق على أن يضم هذا الاتحاد 43 عضواً: الأعضاء الـ 27 في الاتحاد الأوروبي، وعشرة بلدان من الجنوب. وعضوية المشروع مفتوحة لكل الدول المطلة على البحر المتوسط وكل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وآخرين. ويبلغ تعداد سكان تلك الدول ما يقرب من مليار نسمة.

37- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، مرجع سابق، ص 159

38- المرجع السابق، ص 160

39- المرجع السابق، ص 23

40- رسلان خضور، تطوّر التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية-حالة سورية-مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3) 2006، ص 33

41- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية 2007، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، E/ESCWA/GRID/2007/14، ص 35

42- رسلان خضور، تطوّر التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية، مرجع سابق، ص 34

43- التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2007، مرجع سابق، ص 160

44- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى <http://econ.worldbank.org/wdr/wdr2005/>

45 - محمود عبد الفضيل، بنية واتجاهات الاستثمارات العربية البينية، متاح في

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2294286B-E8D9-4C42-AB7B-127685410302,frameless.htm>

127685410302,frameless.htm

46- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص 14

47- تشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي لعام 2008 أن الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية إلى ارتفاع إجمالي موجودات هذه المصارف من نحو 1,262.1 مليار دولار في عام 2006 إلى نحو 1,641.2 مليار دولار عام 2007، وبمعدل نمو وصل إلى 30 في المائة، مقابل معدل نمو بلغ 20.7 في المائة في عام 2006. ورصدت الدراسات أن الجزء الأكبر من هذه الأصول يتم توظيفه في موجودات بالخارج ولعمليات الإقراض الحكومي وهو ما يحتم إعادة النظر على مستوى كل دولة وعلى مستوى مجموع الدول العربية لتوظيف هذه الأصول التوظيف الأمثل الذي يخدم التنمية والانتعاش ويوفر على نطاق أوسع احتياجات التمويل للقطاع الخاص والافرادويمكن أن يساهم ذلك من خلال الرؤية التكاملية المشتركة في دعم التجارة البينية والتوسع في الوفاء باحتياجات الاستهلاك المتنامية بالاشتراك مع صناديق التنمية والمؤسسات العربية .

قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة

عبد الرحمن تومحي

استاذ الاقتصاد - جامعة بومرداس

I- تحديد المصطلح

1- بداية علينا أن نفرق لغويا بين: الواقعة، الحادثة، الكارثة، ثم الأزمة.
الواقعة: مؤنث الواقع، تعني المصادمة في الحرب أو النازلة من صروف الدهر، كما أنها تعني القيامة، لأنها تقع بالخلق فتغشاهم .
الحادثة: مؤنث الحادث، وجمعها حوادث وحادثات، وهي الشئ أول ما يبدو، أو نقيض القديم
الكارثة: جمع كوارث وهي الشئ المسبب للغم الشديد.
الأزمة: ونقول الأزمة، هي جمع إزم وأزم وأزمات وأوازم، وتعني الشدة والضيقة، نقول أزمة اقتصادية وازمة سياسية، ونقول أزم العام بمعنى اشتد قحطه . وهناك حكمة تقول :
(أصل كل دواء الأزم) ، بمعنى الامتناع عما يضر .

2- أما اقتصاديا، فالأزمة هي ظاهرة تعبر عن خلل عميق قد وقع في واحدة على الأقل من مؤشرات الاقتصاد الكلي أو الجزئي .

مثال: أزمة الديون، العجز المزمّن في ميزان المدفوعات، البطالة الجامحة، انهيار قيمة العملة، الانخفاض الشديد والمستمر لقيم الأسهم المتداولة في سوق البورصة، توقف زبائن مهمين عن الدفع لإحدى المؤسسات ... الخ.

- يرى الماركسيون بأن الأزمة الاقتصادية هي نتاج التناقضات الواردة في طريقة الإنتاج الرأسمالي .
- وهناك من عرف الأزمة بأنها حالة يواجهها متخذو القرار في أحد الكيانات الإدارية (الدولة، مؤسسة، مشروع... الخ)¹، تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك الأسباب بالنتائج ويفقد معها متخذو القرار القدرة على السيطرة، أو تحديد الاتجاه العام لها في المستقبل

II- الخصائص

تتميز الأزمة بجملة من الخصائص من أهمها :
1. متداخلة ومتشابكة ومعقدة سواء أكان الأمر يتعلق بعناصرها وأسبابها، أم كان يقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها، كمثّل طائرة تجارية تسقط لخلل ما، فإذا كانت شركات التأمين تعطي لها تفسير سلبي نتيجة التعويضات التي تدفعها، فإن شركات صنع الطائرات تعطي لها تفسير ايجابي لأنها ستلتقى طلبات على طائرات أخرى .

2. المفاجئة والاستحواد على صدارة الأحداث، حيث تأخذ حيزا هاما من الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد .
3. مصدر الأزمة يمثل نقطة تحول أساسية في النسيج الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي نتيجة الخسائر التي تنجم عنها ، بحيث إن لم تعالج في وقتها يمكن أن تؤدي إلى أوضاع غير مرغوبة .
4. صدمة ودرجة عالية من التوتر، حيث تسبب اضطرابات نفسية للأشخاص مثلا بسبب الإفلاس قد ينتحر الشخص المفلس مما يزيد في تعقيد الأزمة .
5. أنماط تنظيمية غير مألوفة، وابتكار لطرق المعالجة والاستيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات المفاجئة.
6. درجة عالية من التنسيق والاتصال بين الأطراف ذات العلاقة .

III. التصنيف

عادة ما تصنف الأزمة حسب المعايير التالية:

1. حسب نوع ومضمون الأزمة (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، بيئية، ثقافية، أمنية... الخ)
2. حسب النطاق الجغرافي للأزمة : محلية ، إقليمية ، جهوية ، دولية .
3. حسب حجم الأزمة: بسيطة، حادة.
4. حسب العمر الزمني لبقاء الأزمة: أزمة انفجارية سريعة، أزمة بطيئة طويلة.
5. حسب طبيعة التهديدات التي تخلق الأزمة: هذا المعيار يستند إلى نوعية ومضمون التهديد ، فقد يكون موجه بالخصوص إلى شبكة المعلومات، أو حصار اقتصادي، أو غزو عسكري .. الخ

IV. الأزمة في الأدب الاقتصادي

يمكن إيجاز الخلفية الفكرية اللازمة للازمة الاقتصادية عند الغرب من خلال مدرستين:

الأولى: بقيادة كارل ماركس، حيث يرى هذا الأخير بأن الذي يحدد قيمة السلعة هو العمل اللازم لإنتاجها من قبل عامل متوسط في النشاط، وعلى هذا الأساس يجب أن يكون أجر العامل معادلا لقيمة السلعة التي أنتجها، وذلك حتى يتسنى له تأمين معيشته، وجعله في وضع يساعده على المزيد من الإنتاج. غير أن الرأسمالي يقوم بتشغيل العامل لمدة أطول تفوق الاجر الذي يدفعه له، والخلاصة: أن قيمة السلعة المنتجة أعلى من الأجر المدفوع له، وهذا الفرق يسميه "فائض القيمة" حيث يأخذه الرأسمالي .

والذي يحدث هو مضاعفة فوائض القيمة عند الرأسمالي والتي تترجم على شكل سلع أو خدمات، وبما أن أجور العمال في الواقع هي أدنى من القيمة الفعلية لعملهم لن يتمكنوا من شراء

جميع السلع التي أنتجوها ، فيحدث انقطاع في التوازن بين الإنتاج والاستهلاك يؤدي في الأخير إلى اختناق في الأسواق من جراء فائض الإنتاج فتكون الأزمة.

– انهيار الأسعار

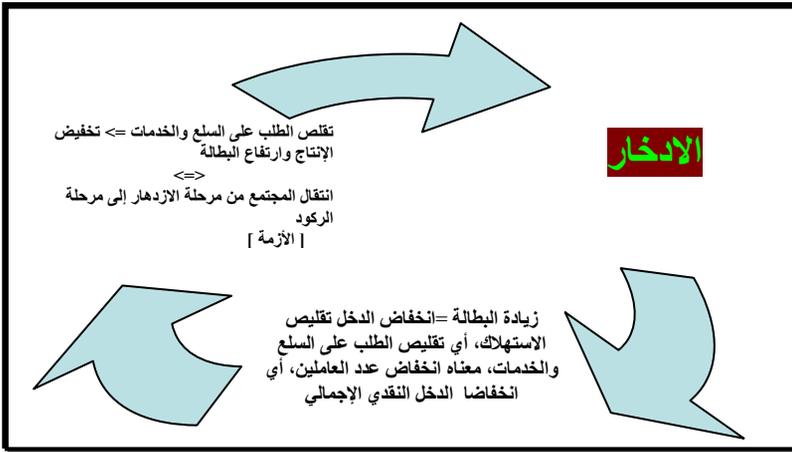
– إفلاس صغار المنتجين لكونهم لم يستطيعوا مقاومة تدهور الأسعار

– بالمقابل تقوم الشركات القوية باستغلال منتجات الصغار فتصبح حينها محتكرة للسوق

الثانية : بقيادة جون مينارد كنز، حيث جاءت نظرياته حين استفحلت الأزمة المالية والاقتصادية مع مطلع سنة 1929 في أمريكا ، والتي دعا من خلالها إلى واجب تدخل الدولة منتقدا بشدة النظرية الكلاسيكية ، حيث نعتها بكونها تهتم بتفسير التصرفات الفردية لكل من المنتج والمستهلك ولكنها عاجزة عن تفسير الظواهر الاقتصادية ، وقال لقد أخطأت هذه النظريات في تأكيدها على أن مصلحة الأفراد تؤدي حتما إلى المصلحة العامة ، في حين أن مصلحة الفرد تتطلب الادخار بينما المصلحة العامة تتطلب اللجوء إلى الإنفاق والتشجيع على الاستهلاك .

وبصورة موجزة ومركزة فإن الخاصية الرئيسية للأزمات عند كنز أنها أزمات محتملة دوريا، كما لو تكون ظاهرة مألوفة لهشاشة وعدم استقرار النظام الاقتصادي الرأسمالي .

مخطط رقم 01: يبين نظرية كنز في تفسير أسباب الأزمة



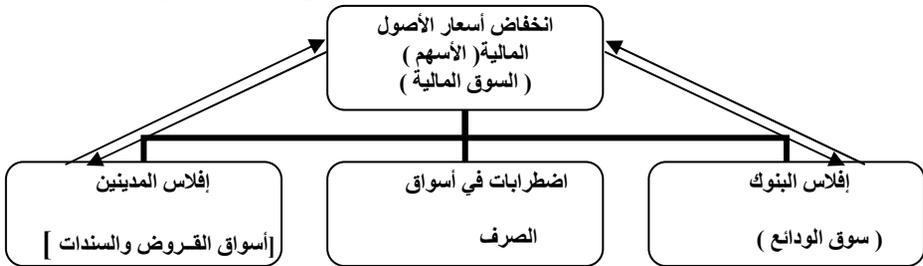
المصدر: من إعداد الباحث

V- تعريف الأزمة الاقتصادية وأقسامها

- التعريف:** بشكل مبسط ، تعرف الأزمة الاقتصادية بأنها فترة انقطاع لمسار النمو الاقتصادي السابق ، بل حتى انخفاض للإنتاج ولفترة يكون فيها النمو الفعلي أقل من النمو الاحتمالي².
- التقسيم:** للأزمة الاقتصادية تقسيمات مختلفة ربطها الاقتصاديون بالمظاهر التي تميزها:
1. أزمات العملة ، حيث يحدث أن تتعرض عملة بلد ما لهجوم عنيف من قبل المضاربين ، مما يؤدي لانخفاض شديد في قيمتها ، وهنا تحدث الأزمة إذا تغاضت السلطات في الدفاع عنها ، كالتدخل في سوق الصرف الأجنبي أو الرفع في سعر الفائدة .
 2. أزمات مصرفية، كأن يتعرض بنك أو مجموعة من البنوك إلى تدافع شديد من قبل المودعين لسحب ودائعهم مع عدم القدرة على مواجهة طلبات السحب، مثل ما حدث في جنوب شرق آسيا .
 3. أزمة المديونية الخارجية ، إذ يصبح البلد المعني غير قادر على الوفاء بتسديد ديونه تجاه دائنيه ، كما حدث في بلادنا مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي .
 4. أزمات مالية شاملة ، وهي أزمات تتميز باضطرابات شديدة في الأسواق المالية وتصبح عندها غير قادرة على العمل بكفاءة ، مما تنجر عنها آثار غير مرغوبة على الاقتصاد الحقيقي ، كأزمة السيولة والتوقف عن الوفاء بالالتزامات ، أو انفجار فقائيع الأصول مثل ما حدث في سوق الأوراق المالية باليابان سنة 1990 .
- IV- ماذا يقصد بالأزمة المالية ؟ .**

تعرف الأزمة المالية العالمية بأنها اضطراب يصيب النظام المالي برمته ، حيث تنخفض أسعار الأصول المالية أو إفلاس المدينين أو إفلاس البنوك أو اضطرابات في أسواق الصرف كما هو موضح في الشكل التالي .

مخطط رقم 02: يبين التأثير المتبادل للأزمة في النسيج المالي



المصدر: من إعداد الباحث

– إن عدم قدرة بعض الدول عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون الخارجية قد يؤثر سلبا على البنوك ويزيد من احتمال إفلاسها ، كما حدث في أزمة المديونية سنة 1982 . وعلى هذا الأساس فقد تنتقل أزمة المديونية من سوق القروض والسندات إلى الجهاز المصرفي .

– وبنفس الصورة إذا ظهرت حالات إفلاس في البنوك ، سوف تؤدي هذه الحالة حتما إلى انخفاض في تقديم القروض إلى المقترضين ، وبالتالي احتمال إفلاسهم كما حدث في الأزمة البنكية بالولايات المتحدة سنة 1929 .

– كما أن أزمة سعر الصرف يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات بسبب تخلي المستثمرين عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى .

– إن تخفيض قيمة العملة المحلية ، أو حتى مجرد التوقع بذلك ، هذا يؤدي إلى ظهور موجة من السحب للودائع الموجودة لدى البنوك من أجل تحويلها إلى عملات أجنبية أخرى تفاديا لخسائر الصرف ، مما يتسبب في أزمة سيولة لدى البنوك .

– كما تنتقل الأزمة من أسواق الأسهم إلى أسواق السندات، وهذه الحالة غالبية الحدوث، لأن الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الأسهم ، والعكس صحيح .

– ويظهر جليا من خلال المخطط السابق بأن الأزمة سوف تنتقل حتما من أسواق الودائع إلى السوق المالي ، والعكس صحيح ، ذلك لأن هناك عدد كبير من البنوك يعتبر كمتعامل في السوق المالية ، إما كوسطاء ماليين أو تجار الأوراق المالية .

VII - أهم أزمات القرن العشرين المالية

**كن لطيفا مع الناس أثناء صعودك لأنك ستقابلهم في طريقك إلى أسفل"
ويلسون ميزنر**

لقد عرف القرن العشرين العديد من الأزمات المالية والاقتصادية، بداية من الكساد العظيم (1930 – 1939) مروراً بتباطؤ الخمسينات (1954 – 1960) وبركود السبعينات والثمانينات (1975 – 1984)، وانتهاء بأزمات (1987، 1994، 1997)

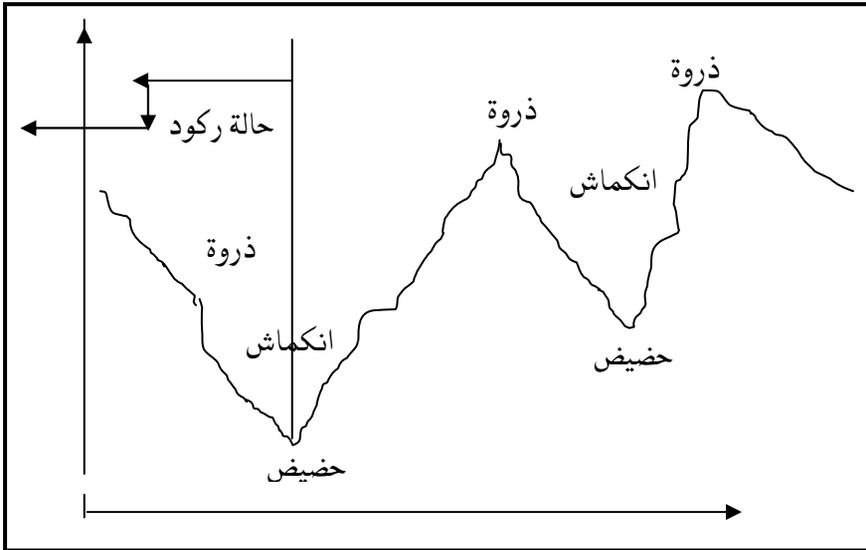
لو تصفحت معي أي مرجع هام من مراجع منظري الرأسمالية لوضعت يدك على تحاليل ليست بالقليلة، كلها تؤكد ظاهرة ما يسمى " بالدورات الاقتصادية " والتي من خلالها يعطي التاريخ الاقتصادي قراءة ، مفادها بأن الاقتصاد لاينمو أبدا بطريقة سلسة متناسقة .

وعليه فلو شهد بلد ما سنوات من التوسع والازدهار الاقتصادي ، فسوف يشهد سنوات تتلوها من الركود الاقتصادي ، أو حتى الذعر والخراب ، والمهم في المشهد أن الناتج الوطني ينخفض ، وتراجع الأرباح والدخل الحقيقي ، وتقفز البطالة إلى مستويات غير مريحة مع خسارة أعداد كبيرة من العمال لوظائفهم³ .

والمهم أن الأزمة سوف تصل إلى أدنى حد لها ، ومن ثم يبدأ الاقتصاد في استعادة عافيته . قد يكون بشكل بطيء أو سريع ، تصاحبه قوة أضعف ، كما يمكن أن يحدث طفرة تتسم بمستوى عال من الطلب النشاط ، والكثير من فرص العمل ، ورفع لمستويات المعيشة ، مثلما يمكن أن يصاحب هذا النمو فورة تضخمية سريعة وارتفاع في الأسعار والمضاربات يتبعها هبوط آخر مفاجئ .

أما النتيجة التي وصل إليها المنظرون للرأسمالية تتمثل في كون أن ظاهرة الدورات الاقتصادية تتشكل من أربعة متغيرات أساسية هي : حركات الارتفاع والانخفاض في المخرجات ، والتضخم ، وأسعار الفائدة ، والتوظيف ، وبمعنى آخر هي الصفات التي تتميز بها اقتصاديات السوق كلها ، حيث تدوم عادة لفترة تتراوح ما بين سنتين إلى عشر سنوات ، أين يكون فيها الاقتصاد في حالة من التوسع أو في حالة من الانكماش ، كما يوضحه الرسم البياني التالي :

رسم بياني رقم 01 : يوضح مراحل الدورة الاقتصادية.



المصدر: نفس المرجع السابق، ص 587

الدورة الاقتصادية (business cycle) هي تآرجح مجموع الناتج الوطني ، والدخل، والعمالة، الذي يدوم عادة لفترة تتراوح ما بين سنتين إلى عشر سنوات ، والتي تتصف بتوسع معظم قطاعات الاقتصاد أو انكماشها¹ .

من خلال التمثيل البياني تدرك معي كل من حالتي الركود والانتعاش التي تحدث للاقتصاد الرأسمالي ، وكأنه أقرب ما يكون إلى فصول السنة ، إذ ينتقل من الذروة إلى حالة الانكماش ثم يستمر على هذه الحالة إلى أن يصل إلى القاع ، ولكن ما يلبث أن يبدأ في الانتعاش والصعود من جديد أخذاً في التوسع ، ومع مرور الزمن يسجل مرة أخرى أعلى الرفاهية ، ثم يبدأ في الانحدار إلى أن يصل إلى الحضيض وهكذا دواليك .

– إن التحرك الذي يحدثه الطلب الإجمالي أو العرض الإجمالي فجأة في النظام الرأسمالي ، جعل كثير من الاقتصاديين يبدون اهتماماً بالغاً في محاولة تفسير الأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذا التحرك ، لذلك لاغرابة إذا وجدنا النظريات النقدية ومنها نظرية فيردمان ونموذج المعجل (المضاعف) لصاحبه سامويلسون ، ثم النظريات السياسية ومنهم نوردهاوس ، ونظريات توازن الدورة الاقتصادية أمثال آر. لوكاس ، والمنادون بالدورة الاقتصادية الحقيقية ومنهم إي . بريسكوت .

– غير أن أفضل النظريات التي تفسر حقيقة الدورات الاقتصادية بشكل قريب من الدقة ، هي نماذج الاقتصاد القياسي ، والتي أصبحت من الأدوات المهمة في التحليل والتنبؤ بالمتغيرات التي ستطرأ على الاقتصاد ، شأنها في ذلك شأن مصابيح السيارة التي تنير الطريق ، وعليه فالتنبؤ الجيد يضيء ساحة الاقتصاد أمام صانعيه . وعلى الرغم من أن التنبؤ هو مهارة أكثر مما هو علم ، يبقى مستمداً لقوته من التطور الذي يجري عليه من سنة لأخرى ، ومن النتائج التي يقدمها بأكثر دقة مما تقدمه الطرق غير العلمية وغير المنهجية⁴ .

أولاً : أزمة الكساد العظيم (1930 - 1939)

1- من ذكريات الكساد العظيم

– عندما انهارت البورصة الأمريكية في أواخر عام 1929 ، تذكر "هيلين هاس" المتقاعدَة أنها وقفت في الصف مع أمها أمام بنك في شيكاغو لسحب مدخراتها البالغة 50 دولاراً وخرجت من البنك بدولارين فقط .

- " هيلين هاس " البالغة من العمر (94) سنة تقيم في دار للمسنين في فونيكس، تذكر كيف سمحت أمها بإقامة غرباء في منزل الأسرة في غرب شيكاغو في الثلاثينيات لمساعدتها على كسب عيشها ، في حين كان العاطلون في الخارج يواجهون الموت جوعا. وتردق قائلة " الناس كانوا يموتون من الجوع . كانت طوابير من الناس تصطف للحصول على تفاحة . كان أمرا مؤسفا "
- ويذكر "اميرسون كولو" أن أسرته خسرت مزرعتها في كنساس عندما أغلق البنك تاركا والده دون مال لشراء البذور لمحصول العام التالي.
- وفي حين ترك الملايين أعمالهم أثناء الكساد العظيم الذي أعقب ذلك ، يذكر "كارل اوليس" أنه كان يضطر للوقوف في طابور للحصول على خبز قديم مضى عليه أسبوع يعيد تسخينه في المنزل . ووصل به الحد إلى كنس الممرات وتنظيف السيارات للحصول على بضع سنتات إضافية لأسرته ، التي كانت تعيش على وجبات بسيطة من البازلاء والقمح مع خبز قديم.
- وكان " كولو" في ذلك الوقت يرقب الأسر في ريف كانساس وهم يعودون إلى نظام المقايضة ، لتدبير عيشهم ، وسط أزمة النقود في الثلاثينيات عندما أفلس نحو تسعة آلاف بنك . تساقطوا مثل حبات السبحة ، كان شيئا مروعا .⁵

2- المناخ الاقتصادي والمالي قبل الأزمة

- خرجت أمريكا من الحرب العالمية الثانية منتصرة وهي تملك احتياطات كبيرة من الذهب ، وبالمقابل لحق اربوا بشكل عام دمارا كبيرا في بنيتها التحتية ، ونسيجها الصناعي ، فكانت هذه الأخيرة سوقا رائجا للولايات المتحدة الأمريكية ، سواء ماتعلق بالتجارة الخارجية ، أو الاستثمار الاعماري ، وهذا ما نجم عنه توسع كبير في الاستثمار ، أدى بطبيعة الحال إلى فوائض إنتاج للشركات الأمريكية ، نتيجة ارتفاع الطلب الأوروبي . بناء على هذا الأساس حققت الشركات الأمريكية أرباحا كبيرة ، أدت بالمقابل إلى ارتفاع أسهمها في السوق المالي .
- اتصفت سنوات العشرينيات في أمريكا بمضاربات حادة ، خاصة في سوق العقارات ، أين تضاعف سعر الشراء في الأراضي والبيوت (فلوريدا سنة 1925) ، كما أدت المضاربة في الأسواق المالية إلى ارتفاع الأسهم بشكل يبتعد كثيرا عن قيمتها الحقيقية ، فعلى سبيل المثال : كانت الشركات الاستثمارية كثيرا ما تخفي خسائرها وراء ارتفاع أسعار أسهمها بغية استقطاب اكبر عدد من المساهمين ، رغبة منها في الحصول على أرباح أكثر ، وهي كما ترى معاملات غير

أخلاقية تؤدي إلى المغالاة في الأسعار (البيع الصوري ، الشراء بغرض الاحتكار، استغلال ثقة الزبائن ، اتفاقيات المتاجرة ، اتفاقيات الخيار ... الخ) .

نتيجة

إن مثل هذا الوصف للمناخ يقودنا إلى استنتاج الأسباب التي تقف وراء الأزمة ، بداية من الفائض في الإنتاج الذي لم يقابله بالضرورة المستوى المطلوب من الاستهلاك ، نظرا لعدم تطور الاجور بنفس الوتيرة . انخفضت الأسعار ، فكان من الطبيعي انخفاض في الأرباح ، حينها تعرضت الشركات إلى الإفلاس ، وانتشرت البطالة ، وهذا سبب قوى لانخفاض أسعار الأوراق المالية . من جهة أخرى ، كان الإعصار الذي أصاب فلوريدا قد ألحق الضرر بقطاع العقارات ، مما أجبر المستثمرين في هذا القطاع ، بالتوجه دفعة واحدة إلى بيع أوراقهم في السوق المالي ، وهذا يعنى ارتفاع في عرض الأسهم ، مما دفع بالسعر إلى الانخفاض . وأخيرا ، المضاربة التي دفعت بالأسهم إلى الارتفاع بقيم مضاعفة لانعكس قيمتها الحقيقية .

3-وقوع الأزمة

انفجرت الأزمة في شهر أكتوبر من سنة 1929 ، حين انهارت بورصة نيويورك بشارع " وول ستريت " ، أين تهاوت أسعار الأسهم وخسرت من قيمتها نحو 32 مليار دولار ، وأفلس على إثرها حوالي 3500 مصرف في يوم واحد ، كما بلغت الأسعار أدنى مستوى لها ، حيث قيمت في سبتمبر 1929 بسعر 216 دولار للسهم ، غير أنها سجلت في جوان من سنة 1932 سعر في حدود 34 دولار فقط .

بتاريخ 06/03/1933 تم إغلاق كافة البنوك بأمر من الرئيس الأمريكي " روزفلت "، وبعدها بأسبوع تم السماح للبنوك التي تتمتع بمستوى مقبول من السيولة، بالعمل من جديد .

04 - من نتائج الأزمة

لا يمكن حصر كل النتائج التي ترتبت عن هذه الأزمة ، لما لها من آثار على كل الجوانب الاقتصادية منها ، والاجتماعية والسياسية والدولية ، لذلك سوف نكتفي بذكر ما نراه يتناسب مع أهداف بحثنا .

- تسببت في زعزعت الأسس والمبادئ التي بني عليها النظام الرأسمالي برتمته . ولعل أهمها ، مبادئ كنز التي قوضت الأسس النظرية للمدرسة الكلاسيكية .

- عمق وحدة واستمرارية الأزمة، إذ استغرقت فترة دامت أكثر من عشر سنوات، وهي مدة ليست بالهينة، رافقها انخفاض في الودائع لدى البنوك بمقدار 33%، كما انخفضت معها عمليات الخصم والإقراض بمقدار مرتين .
- تقلبات حادة في أسعار الصرف أدت إلى انهيار النظام الذهبي في كثير من البلدان، و تزامن هذا مع تدهور القوة الشرائية لمعظم العملات، بسبب العجز المتزايد في الميزانية العامة وموازين المدفوعات ، وانخفاض حجم الاحتياطات الذهبية الرسمية .
- الانخفاض الشديد في أسعار الفائدة، خاصة الفترة الممتدة ما بين 1930 و 1933 أين نزل سعر الخصم لدى بنك إنجلترا من 5,5% ، إلى 3,1% . أما في أمريكا، فقد انتقل من 5,2% إلى 2,6% .

5- تصدير الأزمة

إذا كان عتاس أمريكا هو زكام أوروبا والعالم المتقدم، فكيف الحال بالبلدان المتخلفة؟. الباحث

من سنن الله الكونية، أن الذي يملك التفوق الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري والسياسي والثقافي، يكون مؤهلاً لقيادة العالم، وبسط نفوذه وفق المعايير التي يراها تحقق أهدافه وطموحاته، وعليه فالثقل الاقتصادي والسياسي الذي تتمتع به أمريكا على الصعيد العالمي ، لا يمكن أن تنافسها فيه أية دولة على الإطلاق . لذلك علينا أن نعترف بداية ما حققته من حضارة مادية، حولت الجميع إلى متغير تابع، متلق ومتأثر كما يقول الإحصاء.

هذا ما حدث بالفعل ، إذ يؤكد التاريخ الاقتصادي، على أن القروض والاستثمارات الأمريكية بدأت في التقلص وبشكل سريع منذ أكتوبر 1929 ، حيث لم تحض ألمانيا على سبيل المثال إلا بمبلغ لم يتجاوز 40 مليون دولار، خلافاً للعام السابق أين استقبلت 250 مليون دولار . لذلك فمن الطبيعي أن تتقلص رؤوس الأموال المتجهة نحو أمريكا الوسطى والجنوبية ، وأوروبا بشكل عام ، الشيء الذي حد من قدرة الدول المقترضة على دفع ديونها ، مما حرمها من التمويلات اللازمة ، وهذا السبب دفع بهذه البلدان إلى تخفيض وارداتها ، مما انعكس بشكل سلبي على استهلاكها .

تتابعت الأحداث وتسارعت بشكل دراماتيكي، وقرر حينها المنتجون في مختلف بلدان العالم الحر بتخفيض أسعار منتجاتهم، خوفا من المنافسة الأمريكية، وبالتالي التخفيض من طاقتهم الإنتاجية .

إن مثل هذه العوامل يمكن أن تكون كافية لزيادة حدة الانهيار الاقتصادي، وشلل الصناعات المعدة للتصدير، وجمود التجارة العالمية، وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات لم يسبق لها مثيل⁶.

جدول رقم 01: التكاليف الاقتصادية لفترات البطالة العالية بأمريكا

تعيين الأزمة	متوسط معدل البطالة %	خسائر الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) أسعار 1987	% من م ج خلال الفترة
الكساد العظيم 1930 - 1939	18.2	2.85	38.5
تباطؤ الخمسينات 1954 - 1960	5.2	46	0.3
ركود السبعينات والثمانينات 1975 - 1984	7.7	1.354	3.6

المصدر: الاقتصاد، مرجع سبق ذكره ص 594

يبين الجدول أعلاه، كمية الخسارة في المخرجات، والتي احتسبت على أساس الفرق التراكمي بين الناتج المحلي الإجمالي الممكن، والناتج المحلي الإجمالي الفعلي، إذ تؤكد إحصائيات الجدول عدم نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الإطلاق، خلال فترات الأزمة الثلاث محل الدراسة.

ثانيا : أزمة 1987

1- قبل أن تبدأ العاصفة

لقد شهدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منذ 1982 مجموعة من التطورات، يمكن اعتبارها كمؤشرات قائدة، تعرضت لتغيرات جوهرية، نستعرضها على النحو التالي:

جدول رقم 02: انخفاض معدلات الناتج الوطني لبعض بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي		البلد
1986	1984	
2.5	6.4	الولايات المتحدة الأمريكية
2.5	5.1	اليابان
2.4	3.0	ألمانيا الاتحادية
2.5	4.7	متوسط معدل نمو الناتج في المنظمة

المصدر: الباحث بناء على المعطيات

- إن أحد الأسباب الرئيسية لهذا الانخفاض في معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي، هو الارتفاع الشديد في معدلات أسعار الفائدة والمستمر إلى غاية 1985. مما ساهم في تقليص حجم الاستثمارات، وبالتالي انخفاض معدل نمو التجارة الدولية، اعتبارا من نفس السنة، هذا بالإضافة إلى إجراءات الحد من الاستيراد التي قامت بها البلدان المتخلفة، نظرا لتزايد أعباء خدمة القروض العامة.
- لقد شهدت بلدان المنظمة انخفاضا معتبرا في نمو الطلب الداخلي، إذا نقل من 5.0% سنة 1984 إلى 3.6% سنة 1986، هذا الانخفاض كان مصحوبا بانخفاض آخر لمعدلات التضخم، حيث سجل كمتوسط في بلدان المنظمة، معدل 2.8%، هذا ما يفسر الانكماش الذي لحق بالنسيج الصناعي، وتدني في الأسعار نظرا لتراجع الاستهلاك.
- وخلال نفس الفترة (1984 - 1986)، ارتفع العجز في الميزان التجاري الأمريكي من 106.5 إلى 140.6 مليار دولار، وهي نفس الملاحظة نجدها في الدول المصدرة للبترول، إذ انتقل العجز من 7.1 إلى 31.1 مليار دولار، والعكس صحيح نجده في دول المنظمة مع باقي الدول المتخلفة الغير منتجة للطاقة.
- منذ العام 1985 بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تخفيض أسعار الفائدة، كاستجابة لطلب اليابان والدول الأوروبية، لما لحق بهم من آثار سلبية على حجم الاستثمارات، واستقرار الأسواق المالية بشكل عام، ولكن الذي حدث، هو اتجاه الدولار نحو الانخفاض الذي تزامن مع هزات عنيفة في الأسواق المالية الدولية.

- حيث لم تستجيب أمريكا هذه المرة بالرغم من مطالبة اليابان والمانيا الاتحادية بالتدخل لدعم الدولار ، لأن هد فيها الحقيقي كان يتمثل في تحقيق مزايا تنافسية في الأسواق الدولية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى بغية التخفيف من العجز في ميزانها التجاري .
- هذا الانخفاض الشديد في قيمة الدولار، أدى إلى انخفاض في أسعار الأوراق المالية وفي أهم الأسواق العالمية . حينها أنتشر الذعر في الأوساط المالية الدولية، والذي أعاد إلى الأذهان أزمة الكساد العظيم .

2-الاثنين الأسود

لقد كان يوما أسودا بحق على الأسواق المالية، إذ شهد هذا اليوم الموافق لـ 19 أكتوبر من سنة 87، إقبال منقطع النظير للمستثمرين، على التخلص من أسهمهم بأي ثمن. إنه الخوف الذي دب في أوساطهم، مذكرا إياهم بأكتوبر 1929.

هبط مؤشر داو جونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد ، فانتشر الذعر مثل النار في الهشيم ، وتسرب إلى باقي بورصات العالم ، حيث سادت الفوضى، إلى جانب الخسائر في أسواق المال العالمية ، إذ تكبدت وول ستريت وحدها 800 مليار دولار، أي ما يعادل 26% من السوق المالي ، تليها لندن بنسبة 22 % ، ثم 17 و 15 و 12 % في كل من طوكيو ، فرانكفورت ، أمستردام ، ثم تليها كل من هونغ كونغ وبروكسل بنسبة 11 %... الخ .

نتيجة

إن أهم العوامل التي كانت وراء الاثنين الأسود، تعود بالدرجة الأولى إلى التزامن الذي حصل بين العجز في الميزانية من جهة، والميزان التجاري من جهة أخرى، حيث عانت منه الولايات المتحدة الأمريكية لمدة ليس بالهينة. أنجر عن هذا تزايد في تباطؤ النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض أرباح الشركات، ولجوء الحكومة إلى سياسات نقدية ومالية تتصف بالتغير الشديد. نظيف إلى هذا الأثر النفسى للإشاعة لدى المستثمرين.

" أعتقد أن المسؤولين في واشنطن لم يفهموا الخطر المحدق بنا "
" ألين سينال " كبير الاقتصاديين7

3- حلول الأزمة

"من أغرب ما في النظام الرأسمالي، أن أغلب ضحايا الزلزال المطالي والاقتصادي، هم من يقع على عاتقهم إعادة بنائه، إنهم البسطاء من الناس."

الباحث

إن انهيار الأسهم في أسواق المال، كان أشد واعنف من أزمة 1929، حيث بلغت درجة الخسائر الضعف تقريبا، ولو أن مستوى الانهيار عمل على الحد من استهلاك العائلات، لكانت الكارثة. لأن هذا التغيير سوف يحد من النمو، ويقلص من فرص الاستثمار، لقلّة الادخار، ومن هنا تتطور معدلات البطالة ودخول الاقتصاد في مرحلة الكساد.

تدخلت السلطات النقدية والمالية في كل الدول التي أصابتها الأزمة، وبشكل تنسيقي وتعاوني، عن طريق جملة من الإجراءات نوردها مختصرة.

- إيقاف التعامل في بعض البورصات بشكل مؤقت.

- التخفيض في أسعار الفائدة، للحد من تدهور قيم الأوراق المالية.

- دعم قيمة الدولار، وذلك بشراء كل من ألمانيا واليابان مليارات الدولارات، إلى جانب ذلك، طالبت كل من الدول الأوروبية واليابان من أمريكا، بالعمل على الحد من هذا التدهور لعملتها، عن طريق التخفيض في عجز الميزان التجاري، والميزانية العامة.

- بالمقابل طلبت أمريكا من ألمانيا التخفيض في أسعار فائدها لإيقاف التدهور في قيمة الدولار مقابل المارك.

- لجوء بعض الدول إلى فتح تحقيقات حول بعض المضاربات المشبوهة في الأسواق المالية، كما حدث في سوق هونغ كونغ.

لقد مكنت هذه الإجراءات وغيرها، الأسواق المالية من التقاط أنفاسها، والعودة بالأسعار من جديد، إلى مستوى ما قبل الأزمة، بعد عدة أشهر.

ثالثا: أزمات أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا وروسيا

"واللانفتاح على قواعد السوق ثمن"

الباحث

منذ 1994 إلى غاية 1997 شهدت بلدان أمريكا اللاتينية، ودول جنوب شرق آسيا، هزات مالية عنيفة. بداية من المكسيك والأرجنتين والبرازيل، مروراً بتايلاند، الفلبين، ماليزيا، اندونيسيا، كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ، وانتهاءً بروسيا .

– بكلمة موجزة، يمكن القول بأن هذه الأزمات المتلاحقة، يمكن وصفها بأنها أزمات هروب رؤوس الأموال، خاصة الأجنبية منها، نظراً لما تمتعت به من حرية الحركة الغير مقيدة، دخولا وخروجاً .

– وعلى هذا الأساس فإن الأزمة في الأرجنتين، لا تختلف عن مثلتها في المكسيك، أو في دول جنوب شرق آسيا، سوى في التفاصيل .

– كما أن الإفراط في الاستدانة، وانتهاج سياسات اقتصادية غير كفئة، أدى إلى عجز في موازين المدفوعات، وسرع بالسقوط في الأزمة، أسفر عنها ركود في الاقتصاد وزيادة في البطالة .

– ناهيك عن الصراع بين كبار المضاربين، أمثال "جورج ساراس"، حيث وظفت رؤوس الأموال المتاحة في تجارة العملات، بدلا من استخدامها في تمويل الاستثمارات المنتجة، والتجارة الحقيقية، وهو الشيء الذي يفسر انتقال مليارات الدولارات من اقتصاديات النمرور الآسيوية إلى جيوب المضاربين .

– بيد أن التأخر في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، والاعتماد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل، والانخفاض المتلاحق لأسعار الطاقة . كلها عوامل شكلت ضغوط مالية قاسية على الاقتصاد الروسي، أدت في النهاية إلى انفجار الأزمة في أغسطس من العام 1997 .

رابعاً : الأزمة العالمية الراهنة

كم درساً يا ترى يحفظه العرب والمسلمون من هذه الأزمة ! أليست العبرة
بالنتائج ؟.

الباحث

1- كيف حدثت الأزمة المالية الراهنة؟

المكان: الولايات المتحدة

الزمان: بداية العام 2007

الفتيل: أزمة الرهن العقاري

كيف بدأت: كانت هناك ندرة في السيولة في أسواق الائتمان (القروض) والأجهزة المصرفية العالمية .

إلى جانب بداية الانكماش في قطاع العقارات وارتفاع ممارسات المخاطرة في الإقراض والاقتراض.

وقد اتضحت الصورة أكثر عندما انفجرت فقاعة سوق العقارات، بسبب تسويق العقارات لمحدودي الدخل بطريقة ملتفة على قوانين الدولة، وشروط تبدو سهلة للوهلة الأولى، ولكن بعقود كانت صياغتها بمثابة فخ لمحدودي الدخل.
كيف تم ذلك ؟ .

تضمنت العقود نصوصاً تجعل القسط يرتفع مع طول المدة ، وعند عدم السداد لمرة واحدة تحسب فوائد القسط 3 أضعاف عن الشهر الذي لم يتم سداده ، فضلاً عن وجود بنود أخرى في العقد ترفع معدل الفائدة عند ارتفاعه في البنك الفدرالي الأمريكي والذي يسمى بالرهن العقاري ذو الفائدة القابلة للتغيير .

المنافخ قبل حدوث الأزمة

شهدت السنوات السابقة لذلك تساهلاً كبيراً في شروط الائتمان واتجاهاً طويلاً المدى في ارتفاع أسعار العقارات (السكنية منها) بما يقارب 124 % خلال الفترة: 1997 – 2006.
تحفز الكثيرون نحو الاقتراض لشراء مساكنهم الخاصة، وعلى هذا الأساس ارتفع معدل التمليك السكني في الولايات المتحدة من 64 % في سنة 1996 إلى 69.2 % سنة 2004.

- خلال عامي 2006 و 2007 بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع على غير العادة، فارتفعت أعباء القروض العقارية على حساب المقترضين (محدودي الدخل).
- أمتنع الكثيرون عن السداد لأن الأقساط أرهقتهم.
 - بدأت أسعار العقارات في السقوط الحر.
 - قامت البنوك وشركات العقار ببيع ديون المواطنين في شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان العقارات (توريق).
 - تفاقمت الأزمة، فلجأ المستثمرون إلى شركات التأمين لضمان هذه السندات.
 - شركات التأمين بدأت تأخذ الأقساط من المستثمرين.
 - في هذه الظروف قام البنك الفدرالي بخفض أسعار الفائدة، من 3.75% إلى 3.50% ثم إلى 2% بين جانفي وافريل من سنة 2007.
 - توقف محدودى الدخل عن الدفع.
 - اضطرت البنوك والشركات العقارية لمحاولة بيع العقارات محل النزاع والتي رفض ساكنوها الخروج منها.
 - عجزت قيمة العقار عن تغطية التزامات أي من البنوك وشركات العقار أو التأمين.
 - طالب المستثمرون بحقوقهم من شركات التأمين.
 - أعلنت أكبر شركة تأمين في العالم (a i g) عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه 64 مليون زبون.
 - تدخلت الحكومة بمنحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار وتملك 79.9% من رأسمالها، ثم لحقت مؤسسات أخرى مثل مورجان ستانلى وجولدمان ساكس، وفي سبتمبر 2008 أعلن بنك الإخوة ليمان إفلاسه.
 - انتقلت الأزمة المالية إلى النسيج الاقتصادي الأمريكى، حيث بدأ فى الانكماش على مدار العام من سنة 2008، وظهر ذلك جليا من خلال ارتفاع معدل البطالة إلى حدود 6.1%، وهو مستوى لم تشهده أمريكا منذ خمس سنوات. لم يتوقف عند هذا الحد، بل واصل تقدمه إلى أكثر من 9%، مع حلول شهر جويلية من العام 2009.

2- من أهم مراحل الأزمة

سوف نكتفى بذكر بعض الاحداث المثبتة وقائعها تاريخيا، كعينة لامتداد الأزمة وتفاقمها على النحو التالي :

- **فبراير/ 2007** : عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري يرتفع إلى أعلى مستوى في الولايات المتحدة ، ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة .
- **أغسطس/ 2007**: البورصات تتدهور أمام مخاطر أتساع الأزمة، والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.
- **من أكتوبر إلى ديسمبر/ 2007**: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضاً كبيراً فى أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقارى.
- **22 يناير/ 2008**: البنك المركزى الأمريكى يخفض معدل الفائدة من 3.75 إلى 3.50 % ثم لحقه تخفيض تدريجى إلى 2 % بين يناير ونهاية أبريل من نفس السنة.
- **17 فبراير/ 2008** : الحكومة البريطانية تؤمّم بنك " نورذرن روك " .
- **11 مارس/ 2008**: تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق القروض .
- **16 مارس/ 2008** : " جى بى مرغن تشيز " يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكية "بيرستينز" بسعر متدن ومع مساعدة مالية من البنك الاحتياطى الفدرالى .
- **07 سبتمبر/ 2008** : وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين فى مجال تسليفات الرهن العقارى " فريدى ماك " و " فانى ماى " تحت الوصاية طيلة الفترة التى تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما ، مع كفالة ديونهما فى حدود 200 مليار دولار .
- **15 سبتمبر/ 2008** : يعلن بنك الأعمال " ليمان براذرز " إفلاسه ، وفى الوقت نفسه يعلن " بنك أوف أمريكا " شراء بنك آخر للأعمال فى وول ستريت هو " ميريل لينش " .
- عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال قيمته 70 مليار دولار وفى نفس الوقت ، توافق البنوك المركزية على فتح مجالات الإقراض . إلا أن ذلك لم يحد من تراجع البورصات العالمية .
- **16 سبتمبر/ 2008**: الحكومة الأمريكية والاحتياطى الفدرالى تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين فى العالم " أى آى جى "، المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار ، مقابل امتلاك 79.9 % من رأسمالها .

- 17 سبتمبر 2008: البورصات العالمية تواصل تدهورها، كما يسجل الإفراض فى النظام المالى ضعف كبير، ويزاد عندها التنسيق بين البنوك المركزية فى وضع آليات من أجل تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
- 18 سبتمبر 2008: البنك البريطانى "لويد تى أس بى" يشتري نفسه "أتش بى أو أس" المهتد بالإفلاس.
- السلطات الأمريكية تعلن على خطة بقيمة 700 مليار دولار، لتخليص البنوك من الأصول الغير قابلة للبيع.
- 19 سبتمبر 2008: جورش بوش يوجه نداء إلى "التحرك فوراً" للتعامل مع خطة إنقاذ البنوك لتفادى تفاقم الأزمة فى الولايات المتحدة الأمريكية .
- 23 سبتمبر 2008: الأزمة المالية تطغى على المناقشات فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- 26 سبتمبر 2008: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فور تيس" فى البورصة بسبب شكوك عدم القررة على الوفاء بالتزاماتها. فى الوقت نفسه بنك "جى بى مورغان" بأمرىكا يشتري منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية .
- 28 سبتمبر 2008: خطة الإنقاذ الأمريكية تنال ثقة الكونغرس. وفى اوروبا يجرى تعويم "فورتيس" من قبل السلطات البلجيكية والهولندية ولوكسمبورغ . وفى بريطانيا جرى تأميم بنك "برادفورد وبنغللى" .
- 29 سبتمبر 2008: مجلس النواب الأمريكى يرفض خطة الإنقاذ. و وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة ، فى حين واصلت البنوك فيما بينها رفع معدلات فوائدها مانعة بذلك إعادة التمويل الذاتى .
- بنك "سيتى غروب" الأمريكى يشتري منافسه "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية .
- 02 أكتوبر 2008: اليورو يهبط إلى أدنى مستوى له أمام الدولار منذ عام (1.38 \$ / اورو)
- مجلس الشيوخ يقر خطة بوش لإنقاذ البنوك، ويحث الرئيس مجلس النواب مرة أخرى على قبول الخطة.
- تراجع مبيعات السيارات إلى 40 ٪، مقارنة بالشهر السابق. مع ارتفاع البطالة إلى أعلى مستوى، حيث سجلت طلبات الإعانة 1/2 مليون شخص.⁸

- وصل عجز الميزانية الأمريكية بداية من شهر أكتوبر 2008 إلى غاية 30 جوان 2009 إلى حدود تريليون ومائة مليون (1.1) دولار أمريكي .

3-تداعيات الأزمة

- انكماش كل اقتصاديات العالم بدون استثناء، إذ من المتوقع أن يسجل مع نهاية العام 2009 معدل انكماش متوسط في حدود 3%. وعلى سبيل المثال فقد سجل الاقتصاد البريطاني مع نهاية الربع الثاني من العام 2009 انكماش وصل إلى أكثر من 5%.

- إفلاس متواصل لكثير من البنوك والمؤسسات المالية (15% في أمريكا مع نهاية السداسى الثاني من العام 2009) .

- تقدر مجموع الديون العقارية وديون الشركات مجتمعة، في حدود 39 تريليون دولار، أى ما يعادل ثلاثة أضعاف الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى، كما سجلت البطالة ارتفاعا لم يشهد لها مثيلا إلا فى أزمة 1929، حيث تخطت أعتاب 10% مع نهاية السداسى الثاني من العام 2009.

- تراجع كبير فى نسب نمو الدول الصناعية، و يتوقع أن يسجل النمو الاقتصادى العالمى مع نهاية العام 2009 بين 1 و 2%.

- تراجع أسعار النفط للدول المنتجة والمصدرة له بنسبة تقترب من 50%، عما كانت عليه فى العام الماضى (2008) .

نتيجة

يمكن حصر أسباب الأزمة العالمية الراهنة فى خمس أسباب رئيسية، نوردتها موجزة كالتالى:

- نظام الفائدة على الودائع والقروض .

- نظام جدولة الديون مع الرفع من أسعار الفائدة، مقابل زيادة الأجر.

- نظام التجارة بالديون أخذ وعطاء.

- نظام بيع الديون.

- نظام المشتقات (التوريق) الذى يقوم على المعاملات الاحتمالية والحظ

4- الآثار المتوقعة للأزمة على البلدان المتخلفة.

لا يمكن بأى حال من الأحوال معرفة هذه الآثار من الناحية الرقمية التفصيلية سواء أكان الآن، أم بعد خروج الأزمة، لكون أن هذه البلدان لاتزال تتعامل مع المعطيات الإحصائية الحقيقية (إن وجدت) بثقافة الطابو، خوفا من الانفصاح أمام الشعوب، و حدوث ما هو غير

مرغوب فيه ، لكون ظاهرة الفساد مستشرية فى المنظومة الاقتصادية والاجتماعية بشكل خطير، وبالتوازي مع هذا ظهرتى الفقر والبطالة والحرمان ، وهى عوامل كافية – إذا تحرك من يعانى منها بالمطالبة – فى زعزعة النظام القائم لأى بلد.

وعلى هذا الأساس – فى تقديرنا – لايمكن التصديق بما تطالعنا به بعض التصريحات الرسمية ، أو التوقعات المبنية أساسا على معطيات ، أفضل ما يقال عنها أنها تقريبية ! .غير أن الذى يمكن أن نتفق عليه ، ونؤكد ، هو تلك الآثار الكلية والتي يمكن حصرها فى النقاط التالية :

- تناقص فى الصفقات والاستثمارات الأجنبية فى المستقبل .
- التراجع فى حجم الصادرات النفطية ، وغير النفطية نحو الأسواق الرئيسية .
- انخفاض قيمة الاحتياطي من الدولار عند الدول التى تعتمد بشكل كبير فى صادراتها على المنتج الواحد المرتبط بهذه العملة .
- خسارة جزء من أصول بعض البلدان المستثمرة فى الأسواق المالية العالمية، أو فى بعض الشركات العابرة للقارات (الصناديق السيادية ، ودائع فى الاحتياطي الفدرالى ... الخ) .
- تراجع نسبة تحويلات المهاجرين بسبب التسريح للعمالة ، والخوف من المستقبل .

سؤال: كم يا ترى خسرت الاقتصاديات العربية والإسلامية منذ بداية الأزمة العالمية وإلى الآن ؟.

5- إصلاح النظام المالي العالمي

النظام اطلالى العاطفى أثبت أنه لا يخلق ثروة، بل يخلق أزمات ، وعليه، فالإصلاح الذى لا يستهدف استبداله بنظام لا يقود إليها ، هو إصلاح مضلل. الباحث

بدأت الأصوات تتعالى من هنا وهناك ، مطالبة بإصلاح مالى يجنب المؤسسات المالية والاقتصاد من صدمات مستقبلية ، يمكن أن تلحق الضرر بالنسيج الاقتصادى والاجتماعى على حد سواء. وهو الشئ الذى دفع بمدير صندوق النقد الدولى " دومينيك ستروس " إلى المطالبة "بمراقبة صارمة للأسواق المالية"، معتبرا أن مايجرى من إنقاذ للمؤسسات المالية والمصرفية ، ليس إلا إخمادا للحريق الذى بات يلتهم السوق المالية⁹ .

بل أكثر من ذلك ، حيث طالب الاتحاد الأوروبي ، وعلى لسان كثير من أعضائه ، أمثال "ساركوزي" ، أنجيلا ميركل ، خفير سولانا الأمين العام للإتحاد ، مدير البنك الدولي ، الرئيس الإيطالي ، وغيرهم ، بإعادة النظر في عمل المراكز المالية العالمية ، لاسيما وول ستريت ، والمركز المالي البريطاني .

وعليه ، فلا غرابة إذا رأينا الدول الناشئة تتجاوز مثل هذا المطلب إلى البحث عن عملة دولية بديلة ، تعوض الدولار ، باعتباره مقياس لقيمة غير مغطاة ، ومرتبطة باقتصاد يعانى من عجز خيالي فى ميزانيته ، وبواجه مديونية عالية ، جراء التمويل المستمر للحروب الخارجية فى العراق وأفغانستان ، وغيرهما من مناطق العالم التى لاتخفى على أحد¹⁰ .

نعتقد أن ما يجرى لحد الآن من محاولات ، كضخ للسيولة فى كبريات المصارف والمؤسسات المالية ، وتخفيض لمعدلات الفائدة ، والتأميم أو المشاركة فى أصول بعض الشركات ، وتشديد الرقابة على الأسواق المالية ، وشراء لأصول مسمومة ، وتكثيف التعاون والتنسيق بين جهود المراكز المالية العالمية لتطبيق الأزمة ، وغيرها من الإجراءات ، جلها يهدف إلى إنقاذ المتسببين فى الأزمة من خسارة رهاناتهم ، وللوقوف على هذه الحقيقة ، عليك أن تقارن بين هذا الدعم الغير مشروط للمصارف والمؤسسات المالية من جهة ، والأموال المخصصة للرعاية الاجتماعية ، والصحة والتعليم .

لذلك ، فالإصلاح القادم ، هو أقرب إلى التشاؤم منه إلى التفاؤل لدى كل البلدان المتخلفة ، دون استثناء . فالمنتظر هو قروض جديدة من البلدان التى صاغت النظام المالي العالمى ، حتى يتسنى للأنظمة فى البلدان المتخلفة الحفاظ على استمراريتها ، والحيلولة دون وقوع اضطرابات اجتماعية وسياسية .

وإذا كان النظام المالي حاليا لا يخلق الثروة ، لأنه ببساطة ، اقتصاد غير حقيقى ، هو قيمة لا يقابلها أى جهد إنسانى البتة ، تنتفى معه القيمة المضافة ، حتى وإن كان يسهل عملية التمويل الاستثمارى ، فى المديين القريب والمتوسط ، لكن ما يلبث أن يتحول فى المدى البعيد إلى طاعون يفتك بالاقتصاد والمال .

ألا يعتبر هذا درساً نموذجياً كافياً للبلدان العربية والإسلامية ، يمكنها أن تستفيد منه وتفيد ؟ .

— ماذا تخسر هذه البلدان السالفة الذكر ، لو استرجعت أموالها من الخارج واستثمرتها فى البنيات الأساسية ، والتكوين والتدريب ، ومختلف المشاريع الإنمائية؟! .

- ماذا تخسر هذه البلدان ، لو تعمل على إلغاء نظام القروض بالربا ، وتقدم بديلا للغرب عسى أن تنهذب الرأسمالية ، وتصبح أقرب إلى الإنسانية منها إلى الوحشية؟!.
- ماذا تخسر هذه الأنظمة الحاكمة ، لو تعمل على إعداد مشروع متكامل مبنى على المعاملات المصرفية والمالية الإسلامية ، وتقدمه للغرب في اجتماع المنظمة العالمية للتجارة نهاية العام 2009 بالدوحة ، كنموذج قابل للتطبيق؟!.

مراجع البحث:

1. المنجد في اللغة والإعلام، الطبعة 25، دار الشروق، بيروت، لبنان 1986.
2. الاقتصاد، بول سامويلسون وآخرون، الطبعة 15، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
3. تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم، ترجمة عبد الأمين شمس الدين، الدار الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، 1992.
4. الأزمات الاقتصادية العالمية (1986 - 1989)، ضياء مجيد الموسوي، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 1990.
5. الاقتصاد الكلي، ساكر محمد العربي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
6. الأسواق المالية، أمين عبد العزيز، دار قباء الحديثة، القاهرة، 2007.
7. أزمة بورصات جنوب شرق آسيا، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ملف الأهرام الاستراتيجي 1997.
8. بورصة الأوراق المالية، بين النظرية والتطبيق، محمد صالح الحناوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
9. A. guillet : crise (s) asiatique (s). Leçon provisoires et premiers espoirs : in revue d'économies financier. juillet 1998.
10. IMF .W world economic out look. 1997
11. www.alarabonline.org .30.09.08
12. www.alkhalieej.ae.30/09/08

الهوامش:

- 1- محمد العربي ساكر ، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة ، 2006، ص 130
- 2 - دانيال ارنود، تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم ،ترجمة عبد الأمين شمس الدين ، الدار الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان 1992 ، ص 163

- 3 - پول سامويلسون وآخرون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة 15، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص585 بتصرف.
- 4 - نفس المرجع السابق، ص 592 بتصرف
- 5 - 30.09.2008www.alarabonline.org.
- 6- لقد انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 38%، عام 1932، مقارنة بسنة 1929، كما انخفض كل من حجم المبادلات والسعر العالمي بنسبة 25 و 60% على التوالي.
- 7- ضياء مجيد الموسوي، الأزمات الاقتصادية العالمية (1986 - 1989)، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر 1990 ص92
- 8 - 10/10/09 - ww.aljazeera.net
- 9- 30/09/08 www.alkhalieej.ae
- 10- لقد طالبت بهذا، كل من الصين، البرازيل، الهند، روسيا... الخ

مؤشرات ودلالات

البطالة في الجزائر:

☛ يقدر عدد السكان في الجزائر مع نهاية 2008 في حدود: 35.600 مليون نسمة

☛ السكان النشطون (في سن العمل) 10.315 مليون عامل

☛ عدد البطالين 1.196 مليون بطال

☛ هذا يعني أن معدل البطالة في حدود 12 %

توزيع العمالة على القطاعات :

☛ التجارة والوظائف الإدارية: 56.6 % أي ما يكافئ 5.2 مليون عامل

☛ البناء والأشغال العمومية : 17.2 %

☛ الفلاحة: 13.7 %

☛ الصناعة: 12.5 %

توزيع البطالة حسب السن والجنس:

☛ من 30 إلى 35 سنة: 87.8 %

☛ أقل من 30 سنة: 75 %

☛ النساء يمثلن ما نسبته: 25.8 %

العمال الدائمون لا يشكلون سواء 1.196 مليون عامل ، منهم 15.6 % نساء، يتوزعن على النحو التالي:

☛ 16.6 % حضر.

☛ 10 % في الريف

نسبة التشغيل، لا تمثل سوى 37 % بالنسبة لإجمالي السكان في سن النشاط ، وقطاع أرباب

العمل والأعمال الحرة لا يستوعب سوى 29 % من الطبقة العاملة

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

☉ من سنة 2002 إلى غاية 2008 سجل 399 مشروع استثماري مباشر بغلاف مالي وصل إلى 1700 مليار دج، أي ما يعادل 25 مليار \$ أمريكي (1 \$ / 70 دج)، وهذا الرقم لا يمثل سوى 15.9% من إجمالي المشاريع الاستثمارية التي طلبت الاستفادة من الحوافز والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين، في إطار قانون الاستثمار.

☉ أكثر من 60% هي عبارة عن استثمارات عربية، حيث توزعت بالخصوص على القطاعات التالية: الصناعة، تحلية مياه البحر، إنتاج الأسمدة والأمنياك، الأسمت، الصناعات الغذائية، الفلاحة، السياحة والفندقة، البنوك والمؤسسات المصرفية شركات التأمين التكافلي، الاتصالات (أوراسكومتليكوم، كيوتل)، النقل.

أمثلة لبعض النماذج:

دنيا بارك في الطريق السريع، المركب السياحي "موريتني"، "سيدار" بثلاثة مشاريع كبرى تمثل قري سياحية، بالعاصمة وبومرداس وولاية عنابه، المركز التجاري "القدس" بالشرافة، مجموعة "صافولا" للزيوت النباتية بولاية وهران، مجموعة إعمار للسياحة والعقار.

بعض الإجراءات الجديدة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

- ☉ بالنسبة لشركات الاستيراد الأجنبية، يتعين عليها السماح لشريك جزائري للمساهمة في رأس المال ب: 30%.
- ☉ أما شركات الاستثمار فهي ملزمة بشريك جزائري، حيث يساهم ب: 51% من رأس مال الشركة الأجنبية.
- ☉ منع الشركات العقارية البيع على التصاميم.
- ☉ شرط إعادة استثمار الأرباح بالنسبة للمستثمر الأجنبي.
- ☉ ضريبة بنسبة 25% على الأرباح المحولة إلى الخارج.

السؤال: هل هذه الإجراءات تتعارض مع التشريعات،
والتزامات الجزائر الدولية؟

مركز البصرة للبحوث والدراسات والظيمة العلمية



64. تعاونية الرشد القبة القديمة - الجزائر.

ها : 00.213.21.28.97.78 - 00.213.0550.54.83.05 فا : 021.28.36.48

البريد الإلكتروني: markazbassira2009@hotmail.rf / markaz_bassira@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني: www.albassira.net

دفعاً لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات إستراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز .

■ تصدر الدوريات فصلياً، أي أربع أعداد في السنة لكل دورية.

■ الاشتراك السنوي للأفراد دراسات إستراتيجية ودراسات اقتصادية، دراسات قانونية:

800 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 12 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 1200 دج.

و خارج الوطن: 15 دولار.

■ الاشتراك السنوي للأفراد دراسات إسلامية: 400 دج وخارج الوطن: 6 دولار

■ للمؤسسات في الجزائر: 600 دج و خارج الوطن 8 دولار.



قسمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات إستراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية

تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....

العنوان.....

الاشتراك في الدوريات: دراسات أدبية دراسات إستراتيجية

دراسات إسلامية دراسات قانونية

دراسات اقتصادية دراسات اجتماعية

يرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري : مؤسسة دار الخلدونية : Ccp :

7625589 clé 81

ملاحظة : ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية يمكن تسديد

المباشر والاستلام المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة